















وَأَفِوضُ إِلَى اللَّهِ إِن يَصِيرَ

سَهْلًا يَنْقِيسُ قَادِرُ الْجَلَالِ كَمَا تَابَتْهَا مَطْلُوبُ الْقُلُوبِ خَاصُّ الْمُرْسُومِ



الارشاد تاجر خجسته صفات حميده اوصاف حاجي ميرزا محمد صفى نفعها الى الابد

در مطبع احمد واع







من عذاب الدنيا والآخرة أعلم ان اليقين في اللغة الذي لا شك معه وفي الاصطلاح  
هو دويته الاعيان بقوة الايمان لا بالحنة والبرهان وقد ذكر الله تعالى اليقين في  
القرآن العظيم على ثلاثة اوجه علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين وعلم اليقين ما  
يحصل من الشاهدة والنظر وعين اليقين ما يحصل من الاعيان وحق اليقين اجتماعهما والاول  
لعوام العلماء والثاني لخواص العلماء والثالث للانبيا وعلى اليه واصحابه المهادين والمهتدين  
الاول معداي مبين طريق الصواب والثاني لازم اي مصيب الى طريق الصواب بانفسهم  
او بواسطة النبي عليه السلام وتابعهم اي تابع الصحابة وهم التابعين وتبعهم اي  
تبع التابعين من ائمة المجتهدين اي من العلماء المتخرجين من الاصول وبعد اي بعد  
الفراغ من الجمل الثلاثة وهي التسمية والتجديد والصلوة فلما والفاصل فقطحنا  
لتجريد كان كتاب المنار والغرض من هذه الجملة بيان الباعث على شرح المنار كاندفع  
لهم التوهمين ما الباعث على الشرح الجيد بشرح المنار مع كثرة المتون في هذا الفن  
فاشار الى دفع بقوله اوجز كتب الاصول اي مختصرها متاوعبارقا والثاني  
عطف بيان للاول واشهرها الضمير فيه راجع الى الكتب نكتة وهي جمع نكتة وهي في  
اللغة تراشيدون زمين برانكشت وفي الاصطلاح الدقيقة التي يستنبطها بدققة النظر  
وسميت بها لان من يستنبطها حين تفكر نكت الارض بالظفر ونحوه فكأنها التي ليحصل  
الدقيقة فسمي الحال باسم الالة والمراد بها ههنا الاحكام الاصلية وقيل المراد بها  
المعنى الحقيقي ودراية مقابل الرواية والرواية يستعمل في المنقولات والدراية يستعمل في  
المعقولات والمراد بها ههنا الاحكام الفرعية وقيل المراد بها المعنى العقلي ولم يشتغل الجاهل من  
الشرح الذين سبقونا بالزمان والغرض من هذه الجملة دفع وهم المتوهم ان شروح المنار كثيرة  
فما الحاجة الى هذا الشرح فاشا الى دفعه بما قاله ولم يصحوا هذا لتقليل لقوله ولم يشتغل  
فان بعض الشروح مختصرة ومخللة لفهم المطالب وبعضها مطولة ومخللة والمراد بها كما سرگوداني  
في ذلك المادب اي المقاصد وفي هذه الجملة اشارة الى دفع السوء وهو ان غرض  
الشرح السابقين من الشرح ليس الا الخل فلا يستقيم قول ولم يشتغل في



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**قال** صاحب الانوار فتفسير قوله الحمد لله واخيه واما المديته فكما قيل هي الدلالة الموصلة الى المطلوب والدلالة على ما يوصل به الى المطلوب انتهى وقالوا الفرق بين المعنيين ان الاتصال في التفسير الاول لازم بخلاف الثاني لانه دلالة على الطريق ولا يشترط فيها الاتصال **وقيل** ان المناسب في الفرق ان يقول الاتصال في الاول بالذات وفي الثاني بالواسطة ولا نسلم ان الاتصال في الاول لازم فقط لانه لو كان الراد موصلة الاتصال بالفعل فكذلك الاتصال المفهوم من يوصل في المعنى الثاني ايضا بالفعل ولو اريد بالتالي صلاحية الاتصال وبما الاول الاتصال بالفعل فهو محض **الاهم** الان يقال ان الموصل اسم فيدل على الدوام ويوصل الفعل فيدل على التجدد فلا يلزم الاستمرار **واعترض** على التفسير الاول بقوله تعالى اما ثمود فقد ديناهم فاستجاب العلي على الهدى اذ معنى قوله هدىناهم على هذا التفسير فادخلناهم في النار لا يناسب استجابة العلي على الهدى **اجابوا** عنه لعل ان يكون معناه فاجناهم اسباب الهداية اي الكتاب والنبى عليه السلام والعقل فهو من قبيل ترك الحقيقة بدلالة سياق النظم يعنى قوله فاستجابوا على الهدى **واعترض** على التفسير الثاني بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء اذ الهداية بالتفسير الثاني لا يعم فيه عن النبى عليه السلام اذ النبى عليه السلام باقى طريق الاسلام جميع الامم من المسلمين والكافرين والمجبيين **اجيب** عنه لعل ان يكون المعنى انك لا تهدي من غير توفيق الله تعالى ومضاه صله انك لا تخلق الهداية **وقيل** ان نسبة الخلق الى جميع الافعال على السواء فلا وجه للتخصيص بالهداية **على** انه على هذا لا فرق فيرين الهداية الى من احبه عليه السلام والى غيره من احبه عليه السلام فلا وجه للتخصيص **ويمكن** ان يجاب عنه ان نزول هذه الآية لتسليته النبى عليه السلام حيث حصل له حزن كثير بعدم مساعدة بعض اقاربه معه في وعظه لهم كثيرا وكثيرو تلك الحزن في مقام الهداية له حبابه بغيبه السلام فلعل لاجل هذا حصل كلاما

وله وجوه ما ذكره في قوله في قوله ثمود فقد ديناهم فاستجاب العلي على الهدى اذ معنى قوله هدىناهم على هذا التفسير فادخلناهم في النار لا يناسب استجابة العلي على الهدى **اجابوا** عنه لعل ان يكون معناه فاجناهم اسباب الهداية اي الكتاب والنبى عليه السلام والعقل فهو من قبيل ترك الحقيقة بدلالة سياق النظم يعنى قوله فاستجابوا على الهدى **واعترض** على التفسير الثاني بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء اذ الهداية بالتفسير الثاني لا يعم فيه عن النبى عليه السلام اذ النبى عليه السلام باقى طريق الاسلام جميع الامم من المسلمين والكافرين والمجبيين **اجيب** عنه لعل ان يكون المعنى انك لا تهدي من غير توفيق الله تعالى ومضاه صله انك لا تخلق الهداية **وقيل** ان نسبة الخلق الى جميع الافعال على السواء فلا وجه للتخصيص بالهداية **على** انه على هذا لا فرق فيرين الهداية الى من احبه عليه السلام والى غيره من احبه عليه السلام فلا وجه للتخصيص **ويمكن** ان يجاب عنه ان نزول هذه الآية لتسليته النبى عليه السلام حيث حصل له حزن كثير بعدم مساعدة بعض اقاربه معه في وعظه لهم كثيرا وكثيرو تلك الحزن في مقام الهداية له حبابه بغيبه السلام فلعل لاجل هذا حصل كلاما



التخصيص ثم قال **الشانح** أخر ذلك الماشية وبالجملة لا يحلو كلام المصنف  
 عن تحمل لعل ان يكون فيه اشارة الى الاعتراضات على الجوابين اما في الجواب الاول اما  
 اول فلان التقدير خلاف الاصل واما ثانيا فلان هذا التقدير لا يستلزم انقطاع  
 النسبة عن الاقوى الى الاضعف غير مستقيم ومتبع جدا واما ثالثا فلان الرسول عليه  
 السلام على هذا فاعل الهداية وقد صرح المصنف في كافيته وفاعل الفعل لا يحد  
 واما في الجواب الثاني فلان الزيادة خلاف الاصل على ان الزيادة لا يستقيم ههنا  
 لان الهداية اما ان يكون من الافعال المتعدية بواسطة حرف الجر او من الافعال المنقضية  
 بنفسها فاعل الاول يكون حرف الجر للتعدية فلما معنى الجملة على التاكيد وعلى الثاني يكون حرف  
 الجر زائدا ابدا فلما معنى لصحة القاعدة المذكورة بقولنا ان يتعدى بنفسه او بوساطة  
 حرف الجر لا ذكر حرف الجر وعدم ذكره وههنا قد ذكر حرف الجر فاي معنى لجملة على  
 التاكيد **ويمكن** الجواب عن الاول بان ان غنيم ان التقدير خلاف الاصل مطلقا  
 فمنوع وان غنيم انه خلاف الاصل فيما اذا لم يقم قرينة فسلم لكن ههنا قد قامت  
 القرينة وهي ذكر حرف الجر على تقدير الوصل عليه السلام **وعن الثاني**  
 لان سلم انقطاع النسبة ههنا اذا تقدير العبارة هكذا الحمد لله الذي هدانا لهذا وهذا ليس  
 عليه السلام الى صراط المستقيم ففاعل هدانا الاول الضمير المستكن فيه راجع الى الله تعالى  
 وفاعل هدانا الثاني رسول الله هذا الفعل منسوب الى الرسول عليه السلام ابتداء  
**عن الثالث** ان غنيم ان حذف الفاعل لا يجوز مطلقا سواء كان في  
 ضمن الجملة او قصدا فمنوع وان غنيم عدم الجواز قصدا فسلم لكن الحذف ههنا في  
 ضمن الجملة على ما قلنا من التقدير **ويمكن** الجواب عن الاعتراض الاول على  
 الجواب الثاني ان غنيم ان الزيادة خلاف الاصل مطلقا فمنوع وان غنيم فيما  
 اذا لم يقم القرينة فسلم لكن القرينة ههنا قائم على الزيادة وهي اسناد الهداية الى الله  
 تعالى **وعن الثاني** لعل ان يكون الهداية من الافعال المتعدية بنفسها  
 كما في قولهم اهدنا الصراط المستقيم ولو قلت نفع هذا يلزم حرف الجر زائدا ابدا فلا

قوله فلا يكون اي الصراط  
 المستقيم عشق شخصه معصية  
 الى الجذب اي الى الهداية

قوله ثلثة بالاستقراء  
 الاستقراء على ما بين ملهات  
 ومنقطع فالظنون وهو ان  
 حكم كل شئ به في شئ اخر  
 واما القطوع فهو اثبات حكم  
 بغيره في جميع جوانبه



معنى لقولهم انه اذا عدك الى المفعول الثاني بلا واسطة حرف الجر فيراد المعنى الاول  
 واذا عدك اليه بواسطة حرف الجر يراد المعنى الثاني الا ذكر حرف الجر وعدم ذكره ههنا  
 حرف الجر مذکور فلا معنى للتاكيد والزيادة قلنا نعم ان حرف الجر لما كان المقصود  
 من يراوه الاعلام والايما على ارادة المعنى الثاني وههنا قد خرج عن هذا  
 المقصود باعتبار اسناد الهداية الى الله تعالى فكان حرف الجر بمنزلة حرف ايد  
 مؤكدا لخلوه عن المقصود هذا هو التحقيق في هذا المقام كذا في مطالع الانوار  
**قوله** الى شعب اليمين والشمال اي جانبا قوله وهو الذي لا يصرح بالمفسر  
 التفسير الذي يكون معتدلين الا فراط اي الشدة والتفريط اي البسر والسهولة قوله  
 وهذا صادق الخ اي التعريف للذكور للصرط المستقيم **قوله** في دين موسى  
 عليه السلام لانه قائل بعدم جواز السكينة مع الحائض وقطع الثوب عن النجاسة  
 وعدم قبول التوبة عن الذنب بدون قطع الجوارح وجوب القصاص في القتل مطلقا  
 وغير ذلك **قوله** في دين عيسى عليه السلام لانه قائل بجواز وطئ الحائض وعدم  
 تجنس الثوب بالنجاسة وعدم وجوب القصاص بقتل العمد سواء العوض **قوله** فانها  
 متوسطة الخ بين الجبر والقدر الخ اي عقائد الجبرية والقدرية قوله ان الكسفة  
 الجبر والقدر في غيرها الخ غير اهل السنة والجماعة وهم الجبرية والقدرية **قوله** الخ  
 وهو الميل الفتن وفي الشريعة الميل من الحق الى الباطل **قوله** والفلسفة اي الحكمة  
 والفلاسفة هم الذين لا يعتقدون بامور الشرع الذي لا يقتضيه العقل كعذاب القبر  
 مثلا لان الميت بمنزلة الجراد فكيف يالم **قوله** وفيه تعليم اي اشارة في اشارة  
 الى دفعهم من يتوهم ان الله جاء هذا القول من عند نفسه من غير موافقة  
 الشارع ومما هذا الاختراع فاشارة الى دفعه بما اثر حاصله ان ما قاله الماتن يوافق  
 قوله تعالى هذا الصراط المستقيم **قوله** فتفسير الصلوة واضح **سؤال**  
 قد بوه ظاهر مفهوم فما سبق وهو قوله فتفسير قوله الحمد واضح **قوله**  
 تنها على الخ **جواب سؤال** وهو ان هذا المقام موضع المدح

الذين يقولون ان الله تعالى  
 خالق من فاعل او  
 ليس للعبد اختيار  
 والقدرية الذين  
 يقولون ان الحائض  
 والفاحش هو العبد  
 والواضع الذين  
 يقولون بكفر العبد  
 بالمتعينين والواجب  
 الذين يقولون  
 لا يتغير المتعينين  
 لا فاعل وقيل هم  
 الذين لا يقولون  
 بخلاف الثلاثة  
 الخ والواجب هم  
 الذين يقولون بخلاف  
 الثلاثة ولا يقولون  
 بخلاف الثلاثة  
 الذين يقولون ان  
 الله تعالى صفات  
 مثل صفات المخلوق  
 والمطلقة الذين يقولون  
 ليس لله تعالى  
 صفات اصلا



والكنية يخل بالمدح لانه يفيد الانتشار **فاجاب** بما تری حاصله انما کنی لعدم  
 الخطأ **قوله** یعنی ان العمل بالقرآن كان جبلة ای طبعیه وقرنی تأویل القرآن بالعمل  
 اشارة الى دفع توهم من يتوهم ان القرآن غیر مختص بالنبی علیه السلام بل هو مختص  
 بالله تعالى وشار الى دفع ما تری **قوله** هو الجود ای سناً بالکونین تثبیت مصدر  
 كان يكون کونا وکینونیه والجمع کوان والمهد من الکونین الدنيا والآخرة وقيل  
 السماء والارض سناً بالنبی علیه السلام فی الدنيا بالعلم والدين والمال وفي الآخرة بال  
 شفاعت ومأ الکوث **قوله** هو ای کلام المقول **قوله** الایلیه فیہ اشارة الى دفع  
 توهم من يتوهم تقدیرہ مفهوم فما سبق قوله وهو ای النص وان لم یدل على جواب  
**سؤال** تقدیرہ ان التخصیص فی النصوص لا یدل علی فی حکم عماء  
 فلا يفيد الاختصاص **فاجاب** بما تری وحاصله ان هذا الموضع موضع المدح  
 والتخصیص فی موضع المدح یدل علی فی ما عداہ كما فی شهادة حزیة وحده **قوله**  
 وعلى آل ههنا یعنی الاتباع كما فی قوله تعالى آل فرعون وهم ههنا المؤمنون  
 لا یعنی النسب كما فی قوله تعالى آل موسی وآل هارون وهو الظاهر ولا یعنی اهل  
 البيت خاصة بدلیل ان المقصود من ذکوالآل ههنا التعمیم امتثالاً بقوله علیه السلام  
 اذا صلیتم علی فموا ۱۲ مفتاح الجنان **قوله** القويم ای المستقیم **قوله** وضع  
 الی الوضع مصدر یعنی الموضوع **قوله** سائق ای یسوق ذوی العقول  
**قوله** المحمود صفة الوضع یمتثل ان يكون صفة الاختیار **قوله** الخیر  
 متعلق بقوله سائق **قوله** بالذات لتفسیر السوق واحترز به عن المذهب  
 لانه وضع الی سائق لذی العقول باختیارهم الجود الی الخیر لکن بواسطة الذین  
**قوله** ولعل فی وصفه **جواب سؤال** مقدم تقدیرہ ان لما  
 كان اسم الدین یطلق علی کل دین یفهم ان غرض انصاف بقوله علی آلہ الا ناصر  
 کل دین ولا یریس کذلک بل هو تاصر دین محمد علیه الصلوة والسلام \*  
**فاجاب** بما تری **قوله** انما اعلم ان اصول نفسه **جواب سؤال**



تقديره انه لا بد لكل من شئ في التصنيف من الفن من بيان حده وغايته اى  
 غرضه وموضوعه والمصنف شرع في تصنيف المنار من اصول الفقه ولم يبين  
 شيئا منها فاجاب الشارح بقوله ثم اعلم اني **قوله** ولما لم يذكر المصنف  
 الاجواب **سوال** تقديره انه لما كان اصول الفقه هذه الامور  
 الثلاثة فلم يذكر الشارح فاجاب الشارح عنهما ترى **قوله** طوبى واى  
 هو القطع وهو هنا كناية عن الاعتراض من الاطالة والاملال **قوله**  
 عاوزه وهو شكسنى جامد ونور ونوشت يقال طويت الثوب على غوه اى على كسر  
 الاوله صراح والمراد به هنا طريق **قوله** فوضوعه على المختار الاول والاحكام  
 اى اثباتا فاعند البعض الاول فقط كوضوع الفقه فعل المكلف وموضوع النحو الكلام  
 والكلمة وموضوع المنطق التقدير والتصديق وموضوع الطب <sup>الطب</sup> <sup>الطب</sup> كناية عن الانسان  
**قوله** الاول من حيث انه مثبت **جواب سوال** مقدرو هو  
 ان موضوع علم اصول الفقه لما كان الادلة والاحكام جميعا يكون فيه تعدد المو  
 ضوع وهو يدل على تعدد العلوم فيلزم منه كون اصول الفقه علمين وهو غلط  
 فاجاب الشارح بقوله الاول الى ولا يرد عليه ان فيه الفهم تعدد كما ترى لان في  
 هذا الموضوع يراد بالاثبات وهو مصدر وهو قد يحى بمعنى الفاعل وهو المبتدئ وقد  
 يحى بمعنى المفعول وهو المبتدئ حاصله ان الاثبات مصدر والمصدر المضاف الى  
 الفاعل والمفعول متحد باليات مغاير بالاعتبار فلا يلزم التعدد **قوله** حد  
 اضافى ولقبى **قول** بتوفيق الملك العالم والله اعلم بحقيقة ان الحد الا  
 ضافى ما يكون تعريف المضاف والمضاف اليه بالدفعين كما يقال لاصول جمع اصل  
 والاصل ما يتبين عليه غيره والفقه معرفة نفس عالها وما عليها كما قال الملا  
 ترميدية والليق ان يعرف المضاف والمضاف اليه بصفة واحدة كما يقال علم با  
 القواعد التي يتوصل بها الى الفقه على وجه تحقق توصل اقربا والغرض من هذا العلم  
 صيانة هذا الاستدلال عن الخطا في الحكم وهو متوجه الادلة او الاحكام او كلاهما على

وقيل في العلم باوجه  
 العلم به بوجه  
 اعترف بالاحكام  
 وما شئت عن التفسير  
 طوبى والتعريف مثلا وبالعلمية  
 عن الاعتقاد والتوكل والادلة  
 التفسير عن التفسير فانها  
 لا يكون فظا  
 ما اشار اليه الشارح في قوله  
 ما يبحث فيه عن الغرض



**قوله** والاصول جمع اصل **جواب سوال** تقديره ان حمل الثلاثة

على الاصول غير مستقيم لان في الحمل لابد من الاتحاد بين المحمول والمحمول عليه في  
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهما لم يوجدان في الثلاثة جمع والاصول  
فرد لان على وزن القعود والمجملاتهما من اوزان المفرد فاجاب الشارح بقوله  
والاصول الموحاصلة ان الاصول كما كان على وزن القعود والجلوس كان على وزن

القروع ايضاً وهو من اوزان الجمع فكان الاصول جمع اصل كالقروع جمع فروع  
**قوله** والمراد هنا الدالة **جواب سوال** تقديره ان ما يتنبه عليه

الغير عام يتناول القاعدة الكلية والعامل والسابق واللاحق وغرض المصنف هنا الا  
صول بمعنى الخاص لا بمعنى العام فاجاب الشارح بما ترقى **قوله** والشرع آه **جواب**

**سوال** تقديره ان اضافة الاصول الى الشرع غير مستقيم لان الشرع مصدر  
بمعنى الاظهار فكان معنى عبارة المصنف هكذا العلم ان اصول الاظهار وثلاثة وغرض الال

صول ليس بيان ادلة الاظهار بل ادلة الاثبات فاستار الشارح الى دفعه ولا يقول  
والشرع ان كان بمعنى الشارع الى والثانية بقوله وان كان بمعنى المشروع الى وحاصله

الدفع ان الشرع ليس محمولا على المعنى المصدرى وهو الاظهار بل يتنبه للمفاعل  
او للمفعول وفي هذا المقام بحث طويل مذكور في حاشية المولوى فاطلب فيه **قوله**

فللام في العمدى الدالة التى نصبها الى **لا يقال** ان لام العمد دخل على الشرع  
فكيف تفيد العمدية في الاصول **لانا نقول** ان المضاف والمضاف

اليه لشدة الاتصال بينهما بمتولئة لفظ واحد فالداخل على المضاف داخل على المضاف  
الميد ايضاً **قوله** بدل من ثلاثة آه **جواب سوال** تقديره

ان حمل الكتاب والسنة والجماع على الثلاثة غير مستقيم لعدم الاتحاد بين كل واحد  
منها والثلاثة لان الثلاثة جمع والكتاب فرد فاستار الشارح الى دفعه ولا يقول

بدل آه وثانياً بقوله وبيان لها وهما جوابين اخبرين احدهما ان العطف  
مقدم على الربط والتاخي ان كل واحد على حذف المضاف تقديره احدها المتأخر



والثاني السنة والثالث الاجماع **قول** سواء كان اجماع اهل المدينة الحرفية  
اشارة الى الرد على البعض فان منهم من قال لا اجماع الا للصحة واستدلوا بقوله  
عليه السلام اجماعنا كالنجوم فبايهم <sup>اقتنيت</sup> اهتديتم ومنهم من قال لا اجماع الا لاهل  
المدينة واستدلوا بقوله عليه السلام ان المدينة تنفع خشبها كما تنفع الكبر خبث الحديد  
ومنهم من قال لا اجماع الا لعترته عليه السلام واستدلوا بقوله عليه السلام اني تركت  
فيكم الثقيلين ان تفلوا ان تسكتن بهما كتاب الله تعالى وعشرتي ومنهم من شرط <sup>القرار</sup>  
العصر لان الرجوع قبله محتمل ومع الاحتمال لا يثبت الا استقرار وعندنا شيء منها ليس <sup>بشرط</sup>  
بل يكفي المجتهدين الصالحون فيه لا لطلاق النصوص الدالة على حجية الاجماع بلا تفصيل بين  
اجماع قوم واجماع آخرو ولا يبين تموتوا اولم تموتوا وما ذكرتم انما تدل على فضلهم لا على ان  
اجماعهم حجة دون غيرهم **قول** والاصل الرابع القياس **فان قيل** القياس  
لا يخلو اما ان يكون اصلا او لا فان كان الاو فلم يفتقر اربعة وان كان الثاني فلم يفتقر  
الاصل الرابع **اه قلنا** هو اصل من حيث اضافة الحكم اليه وغير اصل من حيث ان  
هبت هو النص الوارد في الاصل فلا ويرد **وقول** وان كان ينبغي ان يفيده الى  
قوله والعقل وايضا اللغوي **اعترض** **وقوله** ولكن جواب عنه اعلم ان القياس على  
اربعة انواع احدها القياس الشرعي وهو المراد بالمستنبطة ونظائره مشهور مذكور  
في الكتاب والثاني القياس اللغوي وهو تعدية الاسم من موضع الى موضع آخر  
لتعدية اسم الامر الى سائر الاشياء المحرمة لعلته مخافة العقل والثالث القياس الشبيه  
وهو تعدية الحكم من صورة الى صورة بعلة للمشاكلية في الصورة كما يقال في القعدة  
الاخيرة انها قعدة فلا يكون فرضا كالقعدة الاولى والرابع القياس العقلي والمنطقي  
وهو قول مؤلف من القضايا اي الصغرى والكبرى بحيث متى سلمتا لزم منها ما قول  
آخر كما يقال العالم حادث فانه متغير وكما هو متغير فهو حادث فالعالم حادث  
**قول** العالم آه مدعي وقوله فانه آه قضية الصغرى وقوله وكما آه  
قضية الكبرى وقوله فالعالم آه نتيجة والمعتبر ههنا الاول دون الثلاثة قوله



**قوله** وإنما اورد بهذا الخط **آه جواب سوال** تقديره ان لما كان  
 القياس اصلاً فلم يرد به المقام القياس عن الاصول الثلاثة مع ان اجلاء المصنفين  
 في هذا الفن <sup>حب</sup> الشاشي ومولم يبرز **فاجاب** عند الشارح بوجهين اشأ  
 الى الاول بقوله ليكون تنبهاً الى <sup>والثاني</sup> بقوله ولان لما قال **وقد جاب**  
 عند وجهين آخرين ايضاً احدهما ان الاصول الثلاثة مثبتات والقياس مظهر  
 والاخر منهما ان الاصول الاول مع التفاوت فيما بينها لم يتوقف في اثبات حكم  
 الى شيء آخر والقياس يتوقف الى الاصول الثلاثة فلماذا افرد بالذكر منتخب  
**قوله** وهذا باعتبار الغلب والاكثر **جواب سوال** تقديره ان قطعية الا  
 صول الاول لا يخلو اما بالنسبة الى جميع الافراد او بعض الافراد فان كان الاول غير  
 مسلم لان العام المخصوص منه البعض وخبر الواحد والاجماع المنقول بطريق الاحاد ظني  
 وان كان الثاني فمسلم لكن القياس بعلة منصوصة قطع ايضاً فلا يظهر الفرق بينه وبينها  
**فاجاب** عند الشارح بقوله وهذا باعتبار الغلب والاكثر **قوله** قصد اوصاف  
**جواب سوال** تقديره ان الرد على منكري القياس كما يحصل بهذا الطريق  
 كذلك يحصل بدليل عدم البراز فلا يستقيم هذا الوجه **فاجاب** عند الشارح بقوله  
 قصد اوصاف **قوله** لا بأس ان يكون **جواب سوال** تقديره ان اطلاق  
 الاصول على هذه الاربعة لا يصح لان كل واحد منها فرع شيء آخر كما اشار اليه الشارح  
 بقوله فالكتاب <sup>والثاني</sup> وايضاً لا يستقيم الوجه الرابع في دفع ايراد البراز **فاجاب**  
 عند الشارح بقوله ولا بأس <sup>بالوجي</sup> **قوله** بالوجي والوجي في اللغة اشارة بالسرعة  
 وفي الاصطلاح كلام يصل الى قلب النبي عليه السلام موقات **قوله** واما الشارح  
**جواب سوال** تقديره ان حصر الاصول في الاربعة غير مستقيم لان الحكم  
 يثبت بهذه الاصول كذلك يثبت بغيرها منها ما اشار اليه الشارح ومنها غلبة الظن  
 التخييري والاحتياط والضرورة **فاجاب** عند الشارح بقوله واما الشرائع <sup>التي</sup>  
 واما غلبة الظن فهو في حكم التخييري والتخييري داخل في احد الاصول الاربعة واما



الاحتياط فدخل في السنة لقوله عليه السلام ما يريكم الى ما لا يريكم واما الضرورة  
فداخل في الكتاب لقوله تعالى وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ **قوله** والاستصحاب

وهو كالاستحسان لان الاستصحاب قياس ما يكون على ما كان والاستحسان قياس  
في **قوله** لا تقدم الكتاب لانه اصل الكل واعقبه السنة لان مجتبه ثابت بالكتاب

ولخولا جمل عنهما التوقف موجه عليهما وأخر القياس عن الكل لتوقفه على الكل **قال**  
صاحب الانوار وهذا تعريف لكل الكتاب أه **جواب سوال** وهو

ان الالف واللام في قوله واما الكتاب لا يخلو اما ان يكون جنسيا او مستقرا قيا او  
عمديا اما الاول والثاني فظاهر البطلان لانه يلزم الاشتغال بما لا يعجز حيث ليس

جنس القرآن ولا كل فرد من افراده مقصودا ههنا لان المقصود ههنا ما يتعلق به  
الاحكام والاحكام ليس متعلقا بجنس القرآن ولا بكل فرد من افراده واما الثالث

فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى كل الكتاب او الى البعض فان كان الاول فهو ايضا  
باطل لانه ليس بذكر فيما سبق وايضا يلزم المخالفة عن القاعدة النحوية وهي ان

المعرفة اذا عيدت معرفته فكانت الثانية عين الاولى وان كان الثاني فهو باطل ايضا  
لان لا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وهو البعض الذي لا يتعلق به الاحكام

ولا بد في التعريف ان يكون جامعا وما نفا **جواب** عنه شارح الانوار  
باختيار الشق الثالث بما حاصله ان الالف واللام راجع الى الكل الذي هو مضاف اليه

لفظ البعض دون البعض لكن **يبين** على جواب الشارح اعراضين الاول انه  
على هذا يلزم خلف عن القاعدة المشهورة وهو ان المعرفة اذا عيدت معرفته

فالثاني عين الاولى والاو هو البعض دون الكل والثاني انه يلزم الاشتغال  
بما لا يعجز لان مقصود ارباب الاصول هو البحث عن البعض الذي يتعلق به

الاحكام لا كل الكتاب **واجيب** عن الاول لان سلم انه كلية بل الكثرة  
الا فيقضى بقوله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه

من الكتاب بان المراد بالاول الفرقان وبالثاني التوراة والانجيل وعن الثاني

لعله ويمكن ان يجاب عنه  
بان ارادة البعض فيهما  
سبق ليس بغيره كما  
مكرر واردة البعض فيهما  
يلزم المخالفة بل لا يلزم  
لفظ البعض فلا يلزم  
لفظ خلاصته الا تعنى

بان لفظ البعض مضاف الى الكل والكل الذي هو لفظ الكتاب مضاف اليه والمضاف  
موقوف على المضاف اليه والمضاف اليه من متهمة المضاف والمقترن عند القوم ان البحث

من متهمة الشيء لا يكون مستحباً محسوباً بالاستغناء بالايضا **فان قيل**

ان قوله ان المقصود ههنا البعض دون الكل منقوض بقوله عليه السلام وما من آية  
الا وقد ثبت بها الحكم لانه متعبر بان المقصود هو الكل دون البعض وايضا يلزم الحجة

عن بعض الشارحين منهم عبد العزيز وهو صاحب المحدث حيث قال في وجه الحصر ان

الشرائع من قبلنا ان فرض الله تعالى فهو مندرج في الكتاب وان فرض النبي عليه السلام

فهو مندرج في السنة فعلم وجه الحصر ان كل الكتاب مقصود **فاجاب**

عن الاول جاز ان يكون الحديث موضوعاً وان سلمنا انه لا يكون موضوعاً فهو مؤلف

اذ معناه ما من آية وقد تدب عليها الحكمة وفي التا في نكتة لا تحف على من لم يذوقها

مستقيم تدبر **قوله** فالقرآن ان كان علماء **جواب سؤال**

وهو ان القرآن لا يخلو اما ان يكون عين الكتاب فيكون تعريف الشيء بنفس ذلك

الشيء وذا باطل او غيبه فيكون التعريف على الغير فهو ايضا باطل فاجاب عنه الشارح

بقوله فالقرآن **قوله** وان كان بمعنى المقروء اي القرآن ان لم يكن

اسما بل يكون معصداً فهو قد يحیی بمعنى المفعول وهو المقروء او مقرون لان

بعض الكتاب مقرون ببعضه **قوله** والمنزل يجوز ان يقروء بالتخفيف

**جواب سؤال** وهو ان لفظ المنزل لا يخلو اما ان يكون بالتخفيف

او بالتشديد فان كان الاول فلا يصح لان التخفيف يدل على ان القرآن نزلت دفعة

واحدة وليس كذلك بل هو نزلت بدفعات كثيرة في زمان النبوت عليه السلام وان كان

بالتشديد فافضل لا يصح لان التشديد يدل على ان القرآن نزل بدفعات وليس

كذلك بل نزل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا بدفعة واحدة فاجاب عن الشارح

بقوله والمنزل يجوز **قوله** صفة ثانية للقرآن والصفة في الاخر

عين الزات فلا يورد اذا كان هذا صفة فيكون تعريفاً رسمياً فلا يصح قول الشارح



والحقيقة من المنزل للم لا وتعريف اللفظ الذي يكون بالمرادف الأشهر كتعريف الليث بالأسد  
والغيث بالمطر والحقيقة الذي يكون بالذات كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق  
والرسمي الذي بالوصاف اللازم كتعريف الإنسان بالفالح **قوله** ومعنى المكتوب  
**أه جواب سؤال** مقدم تقديره ان المكتوب في المصاحف هو النقوش  
دون اللفظ والمعنى وهو ليس بقرآن بل القرآن اسم للنظم والمعنى فلا يوافق  
التعريف المعروف وايضا يلزم التناقض بين قول المعترضين هذا وبين قوله  
هو اسم للنظم والمعنى جميعا **فاجاب عنه** شارح الأنوار بقوله ومعنى  
المكتوب **قوله** والمعنى مثبت تقديره **فان قيل** كما ان المعنى مثبت  
تقديره كذلك النظم مثبت تقديره لان المثبت الحقيقة هو النقوش فلا يستقيم جعل  
النظم مثبتا حقيقة قلنا نعم لكن لما كان النظم دل عليه النقوش بالذات كان  
قريبا الى النقوش فكان مثبتا حقيقة اي قريبا الى المثبت الحقيقة بخلاف المعنى  
لان النقوش دل عليه بواسطة النظم فلم يكن ثابتا حقيقة **قوله** واللام في  
المصاحف للجنس **جواب سؤال** وهو ان اللام في المصاحف لا يخلوا  
ما ان يكون للجنس او للعهد فان كان للجنس فعم المصاحف بغير القرآن وان كان  
للعهد فايها لا يهم لان العهد هو الذي يكتب فيه القرآن فيلزم الدور فاجاب  
عنه الشارح بقوله واللام فيه للجنس **قوله** لان القيد الآخر يخرج وهو  
قوله المنقول عنه نقلا متواترا **قوله** وهو متعارف الى قوله حتى يلزم الدور **فان**  
**قيل** هو ما يكتب فيه القرآن ايضا لا يلزم الدور لان توقف القرآن على المصاحف  
بعضه كالتوقف على القرآن بعضه جزئيا فيختلف جهة التوقف ومعنى  
كل القرآن يدخل فيه آية وآيتين وغير ذلك وهو المنزل واما المعنى الجزئي  
هذا فان من الغائبة الى الناس ولا يدخل فيه غيره **قوله** المنقول  
عنه للم وهذا التعريف بالنسبة اليها فان التواتر لم يوجد في حق  
بعض الصحابة لسماهم عن النبي عليه السلام **قوله** تأكيد اي مجرد رفع



وهذه هاب اللفظ الى خلاف المقصود من حمله المتواتر على المشهور **قوله** وهذا كل  
على تقدير ان لم **جواب سوال** وهو انه قد سبق ان اللام يجوز للجنس  
والعهد جميعا فاذا كان للجنس فلا يستدرك قوله المنقول عنه لانه اذا كان للعهد  
يستدرك قوله للمنقول لان الاحتراز عن القراءة الاحاد والمشهور حصل بقوله المنقول  
في المصاحف فاجاب بقوله وهذا كله الى قوله في المصاحف تهديد الجواب وقوله  
يكون المنقول عنه بيان للواقع وعين الجواب **قوله** وقيل قوله بلا شبهة احتراز  
عن التسمية لانه **جواب سوال** وهو انما كان المنقول بيانا للواقع اي  
تاكيدا فيكون قوله بلا شبهة عبثا بلا فائدة لانه تأكيد للتاكيد وهو غير  
جائز فاجاب بقوله وقيل **قوله** والاصح انها من القرآن اه إشارة الى دفع  
السؤال وهو ان التسمية نزلت في القرآن فكيف يكون احتراز عن التسمية فاجاب  
بقوله والاصح ان الاول صحيح وهذه الرواية اصح **قوله** تهديد اه **جواب**  
**سوال** مقدم تقديره انه ذكر تعريف للقراء بعد تعريف النبي ذكر سابقا  
فيلزم الاستدراك فاجاب الشارح بقوله تهديد وانما ذكر لفظ جميعا بعد ذكر  
النظم والمعنى لدفع وهم من يتوهم ان الواو ههنا بمنع او بدليل ذكر النزول والنقل  
والكتابة في التعريف او بدليل جواز الصلوة بقراءة الفارسي فدفع بقوله  
جميعا لان القرآن بحسب الحقيقة اسم لكل شيء هو معجز والاعجاز يتعلق بهما لا باحد  
هما وايضا فيناشاة الى الرد على من ذهب الى ان القرآن اسم للنظم فقط بدليل ذكر  
النزول والنقل والكتابة في التعريف وبدليل قوله تعالى انزلناه قرآنا عربيا  
الاية والى الرد على من ذهب الى ان القرآن اسم للمعنى فقط ونزعم انه مذهب  
ابن حنيفة بدليل جواز القراءة بالفارسية عنده في الصلوة بغير عندهم ان  
القراءة فرض مقطوع به وبدليل قوله تعالى انه انزلنا القرآن فردد الم بقوله  
جميعا لان القرآن في الحقيقة اه واشارة الى الجواب عن الدليل الاول بقوله  
لان الاوصاف الى والى الجواب عن الثاني بقوله وجواز الصلوة لانه

قوله فلا طعن عليه  
هذا تفصيل لقوله  
وجواز الصلوة بما  
الفارسية الزائدة  
بعد ما حكى وان  
حالة الصلوة



**واجيب** عن المائتين ان المراد في الاولى النظم فقط وفي المعنى فقط مجاز لا من

قيل ذكر الكل واردة الجزء الثاني **قوله** وانما اطلق النظم **جواب**

**سؤال** تقديره ظاهر قوله والكان النظم يطلق على الشعر ايضا **جواب**

**سؤال** مقدر تقديره ان اللفظ كما يطلق على الرمي فكذلك النظم يطلق الشعر

فينبغي ان يخرج عن اطلاقه كذا في التلويح **قال** صاحب الانوار ويتبين ان يعلم ان النظم

اشارة الى الكلام اللفظ والمعنى الى الكلام النفس واعلم ان مفهوم هذه العبارة غير مستقيم

ظاهر او مستبعد جدا وذلك لان المناهض ههنا ثلثة احدها ان القرآن حقيقة في الكلام

اللفظي مجاز في النفس اطلاق اسم الدال على المدلول و ثانيها انه حقيقة في النفس مجاز

في اللفظ اطلاق اسم المدلول على الدال وثالثها انه مشترك بينهما فيكون حقيقة في كل

منها والمفهوم من هذا القول ان احد جوئيه الكلام اللفظي والآخر الكلام النفساني

و مغاير من اقوالهم فيكون باطلا لمخالفة عن الاجماع المركب لعدم ذهاب احد

الى نداء اسم لجموع على انه يلزم منه عدم كون احدها قرآنا وهو خطأ عظيم مستلزم

للخوف تنويه الشارح عنه **فأقول** في توجيهه بفضل الله وكرم من لعل ان يكون

مقصوده موافقة ما قال صاحب التوضيح بطريق القطن والدقة من ان القرآن

اسم للنظم الدال على المعنى وايد صاحب التلويح ذلك القول بقوله وعلى ما

ذكر الشارح من تقسيم اللفظ بالنسبة الى المعنى يحمل قولهم واقسام النظم والمعنى

على اقسام اللفظ بالنسبة الى المعنى كما قال القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا

وارد به النظم الدال على المعنى للقطع بان كونه عربيا مكتوبا في المصاحف منقول

بالتواتر صفة اللفظ الدال على المعنى لا لجموع اللفظ والمعنى وكذا لا يحوز يتعلق بها

البلغة وهي من الصفات الراجعة الى اللفظ باعتبار افاضة المعنى لا صفة للنظم

والمعنى ومقصود **جواب سؤال** تقديره انه كان المراد النظم الدال

على المعنى فما فائدة في قوله نواسم للنظم والمعنى جميعا فاجاب عنه صاحب التلويح

بقوله مقصود المشايخ من قولهم وهو اسم للنظم والمعنى جميعا دفع التوهم

قوم النابشي من قول أيجنفه انه يجوز القراءة بالفارسية في الصلوة ان القرآن عنده اسم  
 بلغة خاصة انشي فعل هذا فرصا حب الانوار عبارة المنار بتوجيه غريب غير متبادر وتحقيق  
 يبيع لعبارة الفهم بان النظم اشارة الى الكلام اللفظي والمعنى الى الكلام النظمي فيكون تقدير العبارة  
 ان هو النظم الدال على الكلام اللفظي الدال على المعنى الكلام النظمي فيكون موافق المذهب من قال

ان القرآن حقيقته اللفظي وما ورد عليهم <sup>لم يعرض</sup> للمعنى المفهوم من اللفظ قد دفع بقوله  
 ولكن المعنى الذي هو ترجمة النظم حادث كالنظم لانه عبارة عن قصة يوسف عليه السلام  
 واخرى اي قوايع من قصته تفرق فرعون مثلا وغيره وكل ذلك حادث فذلك المعنى  
 المفهوم ايضا حادث ثم هو اي الكلام اللفظي مع هذا المعنى حادث الذي هو في قالب اللفظ

دال على كلام النفس من ادائه تعالى ونبيه وحكمه وغيره وهو قديم بلا ريب فتبطل اي  
 ما قلنا من التوفيق والتحقيق والتحقق فيكون لكلام المصنف <sup>على</sup> رجم الشارح توجيها واحدا  
 ان يراد بالنظم اللفظي بالمعنى المفهوم فيكون القرآن اسما لمجموعهما وفيه ان يكون القرآن  
 اسما لهذا المجموع من حيث دلالة على الكلام تدبر وتشكو والله اعلم بالصواب مطالع الانوار  
**قوله** ولكن المعنى اشارة الى الاعتراض وهو ان الترجمة والنظم حادثا والامر

والنهي واخوانة قديم ودلالة الحادث على التقديم لا يجوز لاشترامه المحال فكيف يكون  
 دالا على الامر والنهي واخوانة **فالجواب** عنه ان الدلالة على نوعين احدهما  
 ان لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر مع كونه موثرا فيه كدلالة الشمس على الضوء المنعك  
 به والثاني ان يلزم من العلم به العلم بشئ آخر بدون التأثير كدلالة الدخان على النار  
 المجموع هو الدلالة المعنى الاول دون الثاني والبراهين الثاني بدون الاول فلا يلزم  
 من محال تدبر **قوله** واما يعرف احكام الشرع آه هذا الدفع وهم من يتوهم

ان قوله وهو اسم للنظم والمعنى جميعا تمديد للتقسيم وهو اشتغال بالايضا لان المقصود  
 منه غنة الاحكام دون الاقسام **فاجاب** بقوله واما يعرف احكام الشرع  
**قوله** فالاقسام بمعنى آه **جواب سوال** مقدر تقديره ان  
 الحق الاقسام التباين والاختلاف منقسم هذه الاقسام ضرورية صدق بعضها



القسام  
فيوقف عليه مع هذا الكلام  
هنا في قوله ما كان يكون  
اربعه او ثلثه فان كانت اربعة  
يكون المخالفة مما تقدم في القرآن  
القوم ان اقسام القرآن  
عشرة وان كان اكثر فلا  
يكون في تقديره عاشر ومن  
كان

على بعض كما لا يخفى وايضاً يرد عليه اعتراضين آخرين احدهما ان حمل  
الاربعة على الاقسام غير صحيح لان اقسامها عشرون لاربعة والآخر ان القسم على  
ثو عين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والاخر تقسيم الكل الى الجزئيات والقرآن  
لاكل بالنسبة الى هذه الاقسام ولا على **فاجاب** عنهما شارح الانوار فالاقسام  
بمعنى التقسيمات التي وانما عبر عنها باقسام تبينها على ان الموتى في معرفة الاحكام الاقسام  
دون التقسيمات **قوله** ثلاثة الاول للتظم بدليل ان الشيخ ذكر النظم في  
الاقسام المقدمة فقال في وجوه النظم وفي وجوه البيان بذلك التظم وفي وجوه الال  
ستعمال بذلك التظم **قوله** والرايع للمعنى اما كون الدلالة والاقضاء من اقسام  
المعنى فظاهر وكذا كون العبارة والاشارة لان العبارة وان كان تظهاً الا ان  
نظر المستدل الى المعنى دون النظم اذ الحكم انما يثبت بالمعنى دون النظم الا ان المعنى  
لما كان مفهوماً من النظم سمي الاستدلال به استدلالاً بالعبارة **قوله** ١٥  
المذكور **جواب سوال** مقدّر تقديره ان الاقسام جمع والجمع بتاويل  
الجماعة مؤنث فيناسب ارجاع الفمير المؤنث وهو تلك دون المذكور وهو  
ذلك **فاجاب** عن الشارح بقوله اي المذكور وارجاع الفمير المفرد الى  
الجمع بتاويل المذكور صحيح **قوله** يعني ان التقسيم الاول في طرق النظم الى  
**جواب** عن السوالين تقدير واحد هما ان الاول صفة والابد لها من  
الموصوف والموصوف ليس بوجود في كلام الصنف وتقدير الثاني ان اضافة الو  
جوه الى النظم لا يستقيم لان الوجوه جمع وجه والوجه مشتق من اللواجئة وهي ما  
يقع به النظر في اول الملاقات او ما يتوجه به الانسان وهو بائنا بيان في الاختيار  
والروح والنظم ليس كذلك **فاجاب** الشارح عن الاول بقوله ان التقسيم  
اه وعن الثاني بقوله في طرق النظم وسمى هذه الاقسام وجوهاً لان الوجوه كما  
يكون طريقة الى معرفة صاحب كذلك هذه الاقسام طريقة الى معرفته  
الاحكام **قوله** واللغة وان كان الى **جواب سوال** وهو ان

اللغة تشمل النحوية والمادة جميعا فالاولى ان يذكر اللغة فقط لاشتمالها عليهما **فاجاب** الشارح بقوله ولكن لان العام اذا ذكر مقابلا لخاص يراد به ما و  
الخاص **قوله** فهما من حيث المجموع كناية عن الوضع **جواب سوال**  
تقديره انه يخرج بقيد الصيغة وضع الحروف وبقيده اللغة وضع الشرعي وهذه الاقسام  
كما يجري في الصيغة واللغة كذلك يجري في وضع الحروف ووضع الشرعي **فاجاب**  
الشارح بقوله فهما آه وانما عبر بهما عن الوضع اشارة الى ان مقصودنا الوضع الكامل  
وهو وضع الصيغة والمادة لا وضع احدهما **قوله** وانما قدم الصيغة الخ  
**جواب سوال** وهو انه لما كان المراد من اللغة المادة ينبغي ان يقدم  
اللغة على الصيغة في الذكر كما كان مقدما في الطبع ليوافق الوضع مع الطبع  
**فاجاب** الشارح بقوله وانما قدم الخ وحاصله ان المقصود في هذا الكتاب  
تقديم بيان الخاص والعام ولهما زيادة التعلق بالصيغة في الاغلب للتفرقة بين  
ورجالا خصوصا وعموما لا فحاشيت **قوله** بالصيغة لا بالمادة فلماذا قدم الصيغة  
**قوله** في الاغلب وانما قال في الاغلب لانه قد لا يتعلق العموم والخصوص بالصيغة  
كما في من وما **قوله** فالماثل في الحقيقة آه **جواب سوال**  
مقدر تقديره ان الماثل مفعول فعل التاويل فكيف يعده من اقسام الصيغة واللغة  
فعد الماثل من اقسام التقسيم الاول باطل لان اقسام التقسيم الاول هي التي تدل على  
الحكم من غير اعتبار امر آخر والماثل يدل على الحكم باعتبار التاويل **قوله**  
الجواب عنه بوجه احزان الصيغة كعادته على الحكم قبل التاويل فكذلك تدل  
عليه بعد التاويل والتاويل ترجيح احد المعنيين على الآخر **فكان** من اقسام  
الصيغة واللغة **فان قيل** اذا كان من اقسام الصيغة واللغة لا بد بينهما من  
المقابلة ولا مقابلة بينهما **قلنا** المشترك على النوعين مقيد بقيد عدم الترجيح  
ومقيد بقيد الترجيح وهو الماثل وبنيهما تقابل ظاهر **فاجاب** عنه الشارح  
بقوله فالماثل آه وحاصله الجواب ان الماثل قسم من المشترك واذا كان الماثل

والماثل الصيغة او الجواب سوال  
وهو ان المادة جوهر والصيغة انما هي  
لما صلت بعد هذا فينبغي تقديره  
على الصيغة وانما يكون من الدلالة  
هو انما يكون من الدلالة  
اسماء الدلالة باعتبار معناه  
وهو انما يكون من الدلالة  
لا يكون ان يجعل من الدلالة  
من اقسام النظم واللفظ جميعا  
لان الصيغة لا تقوم بدون  
اللفظ وانما يكون من الدلالة  
في الصيغة انما يكون من الدلالة  
على البنية الخاصة  
السكنات والحركات  
وضع بعضها الى بعضها  
او من غير بعض الحروف  
البعض على البعض



والكل هو الذي  
لا يترك من الاجزاء  
لا يترك من الماء والكل  
والاصل والجزء  
من اجزاء الكل على ما  
فلا يصدق الكل على ما  
صدق عليه الجزء والكل  
هو الثاني للجمع نفس تصور  
مفهوم عن وقوع شي  
شبه كالضمان والجزء  
عكس كذا عند الكل على ما  
صدق عليه الجزء

قسمان مشترك فلا يرد ان بين الاقسام التقسيم الواحد لا بد من المباينة ولا  
مباينة بينهما وهو قسم من اقسام التقسيم الاول **قال المصنف** والثاني في  
وجوه البيان بذلك التقسم وهي اربعة **اه فان قيل** ان البيان لا يخلو اما ان يرد به  
الظهور والاعم منه ومن الخفاء فان كان الاول فحصر اقسام البيان صحيح في الاربعة  
لكن حصر التقسيمات التي للتظم والمعن في الاربعة باطل بل التقسيمات على هذا تكون  
خمسة وايضا ياتي عن تفسير الشارح بقوله اي التقسيم الثاني في طرق ظهور المعنى و  
خفا به اي بذلك التقظم وان كان الثاني فحصر التقسيم الذي للتظم باعتبار اليان  
في اربعة باطل بل يكون ثمانية فلا يصح قوله وهي اربعة لعدم الاتحاد **اجيب**  
ان هذه الاربعة محمولة على الاتحاد **قوله** وانما التباين ام **جواب** سؤال  
مقدم قد يرد ان التباين بين اقسام التقسيم الواحد لازم وليس بينهما تباين  
**واجيب** عن الشارح بقوله وانما التباين ههنا بالاعتبار **قوله**  
وكذا التقسيم الرابع بتعلق بالكلام اه لان التقسيم الثاني في اظهار المراد والرواد  
في اثبات المراد والمراد نسبة بين الكلمتين والكلام ما ضمن الكلمتين بال  
سناد والا سنان نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة قائمة  
للمعنى **قوله** السكون عليها **قوله** والثالث يتعلق بالكلمة او لان الوضع سمين للفظ  
للمعنى والتعين مع مفرد والتقسيم الثالث لا استعمال للفظ وهو معنى مفرد وفرد متعلقا  
بالكلمة **قوله** فافهم **قوله** الكناية يجتمعان مع الحقيقة **اجيب**  
**سؤال** مقدم قد يرد ان من حق اقسام التقسيم الواحد ان يكون مائة كما  
مرور اولامباينة بين هذه الاقسام اي اقسام الاستعمال لان المراد والكناية يجتمعان  
مع الحقيقة والمجاز **فاشار الشارح** الى الجواب بما حاصله ان في المراد والكناية  
مذهبين احدهما مذهب في الاسلام وهو ان المراد والكناية يجتمعان مع  
الحقيقة والمجاز لان الحقيقة والمجاز من اقسام الاستعمال والمراد والكناية من اقسام  
الجويان واليه اشار الشارح بقوله ولذا قال في هذا السلام والتقسيم الثالث الى وكان



هذه الاقسام على رائي فخر الاسلام التقسيم والتباين ليس بشرط بينهما لكن يرد  
على فخر الاسلام انه لما كان الصريح والكناية من اقسام الجريان فيصير تقسيم  
القرآن خمسة فبطل الحصر في الاربعة **اجيب عنه** هذا الحصر استقرائي او نقول  
ان الاستعمال والجريان متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لان الاستعمال مصدر  
صفة الفاعل هو المستعمل والجريان مصدر صفة المفعول وهو اللفظ والمصدر الفاعل  
الى الفاعل والمفعول متحد بالذات تغاير بالاعتبار فبالنظر الى الاتحاد الذاتي يجرى  
الحصر وبالنظر الى التغاير لا اعتبار يجرى الجمع والثاني مذهب صاحب التوضيح وهو  
ان كلاما من الصريح والكناية قسمان من الحقيقة والمجاز واليه اشار الشارح بقوله  
وجعل الخ فكان الصريح والكناية اقساماً للحقيقة والمجاز والمباينة شرط بين  
اقسام التقسيم الواحد لا بين الاقسام والقسم لكن يرد على صاحب التوضيح انه  
لما كان الصريح والكناية من الاقسام الثانوية لا من الاقسام الاولى فالاقسام  
المحصورة بال العشرين لا يخلو اما ان يراد بها الاولى وليته او الاعم منهما فان كان المراد بها  
الاولية فلا يجرى اطلاق العشرين عليها لانها دونه وان كان المراد بها الاعم منهما  
فبطل الحصر لانها زائدة عليه لان الخاص والعام اقسام ثانوية **اجيب عنه**  
ان المراد بها الاولى سواء كانت حقيقة او تقديرية والصريح والكناية وان لم  
يكن اولية حقيقة لكنها اولية تقديرية لا شتمال كل منهما على كثرة المباحث بخلاف  
اقسام الخاص والعام لانها لم يكن اولية لا حقيقة ولا تقديرية القلة المباحث  
**قوله** وهو وان كان في الظاهر آه **جواب** سوال مقدر تقديره ان عدد  
قسم الرابع من اقسام الكتاب باطل لان اقسام الكتاب ما يكون من اقسام  
النظم والمعنى والقسم الرابع من اقسام الوقوف وهو صفة المجتهد وليس من  
اقسام النظم **فاجاب عنه** الشارح بقوله وهو وان كان آه او نقول ان التقسيم  
الرابع في الحقيقة من اقسام الكتاب والنسبة الى الوقوف تسامح وهو الرجوع الى  
الشيء الذي هو خلاف المقصود بناء على ان افهام المقصود ظاهر **قوله** لا يستطيع

الشارح بقوله وان كان آه  
لان اقسام النظم  
لا يجرى فيها التقسيم  
لانها ليست من اقسام  
النظم والمعنى



الى **الجواب** سوال وهو ان العلم كما يؤول الى المعنى كذلك يؤول الى اللفظ لان  
 علم المجتهد مستفاد منهما معا فلا يستقيم قول الشارح فيما سبق والراجع للمعنى  
**فاجاب** بقوله وبواسطة الى اللفظ <sup>لأن</sup> وحاصله ان المعنى في هذا التقسيم اصل  
 واللفظ تبع كما ان اللفظ في التقسيم الا فلا اصل والمعنى تبع ولا شك ان الدلالة  
 والاقتضاء من اقسام المعنى ظاهر وكذا كون العبارة والاشارة على ما مر سابقا  
 فكان الاستدلال بالمعنى ثابت بالعبارة <sup>التي هي الحقيقة المستلزمة</sup> **قولي** وهذا التقسيم الخامس آه  
**جواب** سوال مقدمه تقديره اذا صار التقسيم خمسة بطل المصير على الاربعة  
**فاجاب عنه** الشارح بقوله هذا آه **قولي** لكن فخر الاسلام آه اشارة الى الا  
 عتراض هو انه لما كان قابلا لم يبيح له ان يذكر الجسيم كما ذكره فخر الاسلام مع انه  
 لم يذكره ويمكن ان يجاب عنه انه لما لم يذكر جميع المواضع لانه يفهم من ذكر  
 الاقسام فلا حاجة الى ذكره وكذلك الترتيب في البعض يبيح ان يذكر الكل لانه تقسيم  
 بطريق القياس عليه لا نه سبب الترجيح اما القطعية ومخوه فيذكر البعض يعلم الحكم  
 في الباقي فلذا لم يذكره **قولي** بمنزلة الجنس **جواب** سوال مقدمه تقديره انه  
 لا بد في التعريفات من ذكر الجنس والفصل فما الجنس والفصل في هذا التعريف  
**فاجاب** بقوله فقوله لكل لفظ بمنزلة الجنس <sup>لأن</sup> وانما قال بمنزلة الجنس لعدم  
 القطع بكونه جنسا او يجوز ان يكون عرضا عاما ولان جنس الشيء عبارة عما  
 هو داخل في حقيقة الشيء وحقيقة الخاص غير معلوم لنا لانه يحتمل ان لا يكون قوله  
 كل لفظ جنسا لخاص فاخبر عنه بقوله بمنزلة الجنس بتوفيق الله وكرمه وفيه  
 اشارة الى ان الحقائق على قسمين احدهما حقيقة النفس الامر والآخر الا اعتبارا  
 فالاول كالاسنان والثاني كالخاص والعام والمشارك مثلا فالجنس والفصل  
 في الحقائق النفس الامر حقيقة وفي الحقائق الاعتبارية اعتبار فلذا قال بمنزلة  
 الجنس والفصل **قولي** وانما ذكر اللفظ ههنا **الجواب** سوال وهو ان المعنى  
 لما ذكر اللفظ ههنا دون النظم مع ذكر النظم في التقسيم **فاجاب** بقوله وانما ذكر















في الخصوص لان الخاص لا يتحمل البيان **حاصل** الدفع ان بين التقدير والمقدم  
فوق نفس التقدير وهو فعل الدافع خاص لا يتحمل البيان ولا احوال فيه وانما الحمل المقدم  
الذي على الفعل الواقع وهو ليس بخاص ولا كلام فيه **قوله** يعني مسمى الآه دفع الوهم  
وهو ان المتوهم يتوهم ان المراد من الامر وهو الالف واليم والواو وهو ليس من  
الخاص بل هو مشترك بين سائر الصيغ **فاجاب** بقوله يعني آه **قوله** والقول صدق  
**جواب** سوال مقدم تقديره ان هو مفرد وضمير المذكر الذات والقول عرض فلا يصح  
حمله عليه **جواب** سوال بطريق آخر تقديره ان معنى قول هو التلطف وهو صفة  
قائمة بالتكلم وهو ليس بخاص لانه لفظ **فاجاب** بقوله والقول آه **قوله** والمراد  
بقوله افعل آه **جواب** سوال وهو ان لقائل ان يقول ان الوجوب قد يوجد  
بدون هذه الصيغة فما معنى قولك افعل كذا في الكشف **جواب** سوال بطريق آخر  
وهو انه خرج منه الامر باللام كقولك لا فعل لتفعل والامر على الغائب والمتكلم والمعروف  
والجهول **فاجاب** الشارح بقوله والمراد بقوله افعل كلما كان **قوله** سواء كان ضرا  
او غائبا آه والامر بالحاضر وهو الذي يطلب منه الفعل من الفاعل المخاطب كقوله **فاجاب**  
وسمي الامر بغير اللام ايضاً وامر الغائب الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغائب كقوله ليضرب  
والامر المتكلم الواحد وهو الذي يطلب به الفعل من الفاعل المتكلم كقوله لا ضرب والامر  
المتكلم مع الغير كقوله لضرب والامر المعروف وهو الذي يكون الفعل منسوباً الى الفاعل كقوله  
والامر الجهول وهو الذي يكون الفعل منسوباً الى المفعول كليضرب ولتضرب **قوله**  
ان يكون المقصود منه ايجاب الفعل الخ فيخرج التهديد كقوله تعالى اعلموا ما شئتم والتعجيز  
كقوله تعالى فاقوا بسورة من مثله **قوله** ان حمل على اللازم الا على الخ واللازم الا ان يوجد  
اللازم بدون الملزوم وايضا يوجد مع الملزوم واما الملزوم فانه لا يوجد بدون اللازم  
اصلاً مثاله الحيوان فانه لازم للانسان فانه يوجد بدون الانسان ويوجد ايضا مع  
الانسان واما الانسان فهو الملزوم لا يوجد بدون الحيوان واللازم المسماة ان لا  
يوجد اللازم بدون الملزوم ولا يوجد الملزوم بدون اللازم كالانسان والناطق

قوله في المفعول  
بالفهم والكم والتقدير  
ان تأمل بالالف والواو  
توهم بغير الالف واليم  
من حيث انها مفعول خاص  
اليف مفعول من حيث  
ان له لفظاً وجهاً بدو  
مفعول من حيث اللفظ وهو  
المراد من الفهم لا ما قيل  
بالاكثر والفهم بالكم  
من ان المفعول بالكم  
هو الذي تزوجت نفسي به  
بلاسي وبالفهم هو الضمير  
التي تزوجت بها وليها فليجب  
ميراث النكاح او لا فاسد  
هذا للشافعي فلا يكون بغير  
تقوية في اثباته فيجب  
من مثل بالنظر عنده  
ويش فلا ينافي الخلاف







الى اي دون مرتبة الفعل عن الامر القولي قوله على سبيل الترتيب لا اي على سبيل استواء  
 الفعل مع القول **قوله** لكنه دفع وهم يرد على المحذوف وهو ان الامر لا يحتمل التكرار  
 والعدد والمأخذ ولم يذكره لانه يفهم من نفي التكرار لان تكرار الامر الشرعي  
 يستلزم العدد فاذا نفي التكرار نفي العدد فكيف يصح نية الثلاثة في قوله طلق  
 نفسك فاجاب بقوله لكنه آه **قوله** لا من حيث آه **جواب** سوال مقدم تفسيره  
 ان اذا كان فردا كان موجبا فينبغي ان يثبت بلائية **فاجاب** بقوله لا من حيث  
**قوله** واما اذا قال آه **جواب** للنقص الذي يرد على قوله ان الاشياء ليس محتمل  
 اللفظ وهو ان اذا قال الرجل لامرأته طلق نفسك سنتين يقع سنتين لان ذكر  
 السنتين تفسير له وهو انما يكون بما هو من محتملات اللفظ **فاجاب** الشارح بقوله  
 واما اذا آه **قوله** بيان للمثال **جواب** سوال مقدم تقديره ان ارادة الجنس  
 وهو الفرد الحكيم لا يتحقق في سائر الامور لانه لا يعلم الا في احوالهم فما الفائدة في قوله  
 الماتن والجنسية **فاجاب** الشارح بقوله بيان آه **قوله** وكذا اسم الفاعل  
 يدل آه اي كل اسم الفاعل يدل على المصدر لغة فاللام في المصدر عوض عن  
 المضاف اليه اي مصدره وضمير لا يحتمل المصدر اي لا يحتمل مصدره العدد وبه  
 يحصل الربط وهم الكلام والحاصل ان المصدر الذي يدل عليه اسم الفاعل لا يحتمل  
 العدد بمنزلة المصدر الذي يدل عليه الامر **قوله** يدل على المصدر لغة لان المصدر  
 الذي جاء من قبيل الموصوف يكون ثابتا لغة وهمنا كذلك لان السرقة صفة  
 السارق وقد جاء من قبيل السارق فيكون ثابتا لغة والثابت لغة كالمذكور ضحيا  
 بخلاف الطلاق في قول الرجل لامرأته انت طالق فانه يدل على المصدر لكنه شرعي  
 لا لغوي لانه اسم لحي من قبيل الموصوف بالطلاق وهي المرأة فيكون شرعيا لا  
 لغويا ثم اذ دل على المصدر والمصدر اسم الجنس يتناول الواحد ويحتمل الكل كما  
 في سائر الاجناس فانه قيل الذي فعل السرقة واللاتي فعلت السرقة فاقطعوا  
 ايديهما **قوله** وكل السرقة **جواب** سوال مقدم وهو انه ينبغي ان يراد الكل

قوله ثوبه ما ذكرنا  
 قوله وانما وجب قضاء  
 المرفوع بعنوان العقد لان  
 قضاء المرفوع في العقد بخلاف  
 العقد والشرع وانما لا يحتمل  
 قضاء العقد في المرفوع بخلاف  
 القضاء لان التكليف مما لا  
 يتحقق وهو باطل فلا يكون  
 مطابقا له فافهم  
 قوله بل انما اراد  
 قوله لانه جواب سوال  
 للنسبة آه جواب ان يثبت  
 هو ان القضاء اذا ثبت  
 بالنسبة اليها فحينئذ  
 على ارادة هذا النص فيصير  
 الشارع لغويا  
 والمصدر المختص منه  
 جواب سوال مقدم  
 وهو مشتق من المطلق  
 المصدر لا ينفك عن المطلق  
 هذه الصيغة مما لا ينفك عن  
 فينبغي الاحتياط في هذا  
 المصدر لا ينفك عن الاحتياط  
 وهو الامر عن الاحتياط  
 بقوله لا ينفك عن الاحتياط  
 قوله وهو الامر عن الاحتياط  
 لان الامر بالطلاق عليه  
 الغاية كما لا يريد بعينه ما ثبت  
 لا من حيث الوجود والقصر  
 ابتداء فلذا لم يقل من غيره  
 وقضاء المرفوع عليه والجنس  
 مثل الواجب بالامر



ليكون القطع عند اكل الاحتمالين لانه فعل الواحد يوجد فيدلو سلمنا ان اسم الفاعل يدل على المصدر والمصدر لا يرد بالواحد لكن اعم من ان يكون حقيقيا واعتباريا كالجنس فيجوز ان يرد كل اسرقا فباعتبارها واحد **فاجاب** بقوله وكل السرقاة لا يعلم الا في آخر العمر **قوله** بخلاف الجدة **جواب** سوال مقدم تقديره ان الزاني اي اسم الفاعل مع انه يستقيم انه يحمل التكرار حتى يرد بالآية جميع افعال الزاني فانه اذا ذنبي مجلد واذا ذنبي ثانيا مجلد ثانيا فاجاب بقوله بخلاف الجملة **قوله** بغض اخراجه **جواب** سوال مقدم تقديره ان التسليم عبارة عن انتقال الشيء من نفسه الى غيره والواجب وصف كائنه في الذمة وهو غير قابل للانتقال -- **فاجاب** بقوله اي اخراجه قوله اي تسليم ذلك للواجب دفع لوهم وهو انه لا تفاوت بين الاداء والقضاء في الهيئة فكيف لا يكون عين الواجب جاب بقوله اي تسليم **قوله** واما النقل **جواب** سوال مقدم تقديره ان تعريف القضاء غير جامع لانه يخرج عنه قضاء النقل الذي شرع فيه ولم يتم لانه ليس بواجب بالامر **فاجاب** بقوله واما النقل **جواب** ان المراد بالامر بواجب اعم من ان يكون ابتداء او بقاء والنقل واجب بالامر بقاء وان لم يكن ابتداء **قوله** ولكنه يود **جواب** سوال مقدم تقديره ان تعريف الاداء ليس بجامع لاداء النوافل مع انه اداء وليس بواجب بالاتفاق فاراد بالواجب الثابت وجميع المباحات ثابت به **قوله** واستعمال القضاء **جواب** سوال وهو ان استعمال احدهما في اخر على السواء او على التفاوت فاجاب بقوله واستعمال القضاء في الاداء **قوله** واما اذا صام شعبان **جواب** سوال يرد على قوله لا سلام وهو ان يقال ان في الاسلام قال ان الاداء ينبت عن شدة الرعاية فعمل هذا ينبت ان يجوز اذا صام عن شعبان بطن انه من رمضان لان فيه مبالغة في شدة الرعاية مع انه لا يجوز **فاجاب** بقوله واما اذا صام **جواب** سوال بطريق آخر وهو ان استعمال كل واحد من الاداء والقضاء مكان الآخر بطريق المجاز

لما فاق قيل  
ان اسم الفاعل والاسم  
لا يدلان على التكرار  
انما كان المحل صالحا للملك  
قلنا ان تكرار الجمل  
السبب مع صلاحية المحل  
مخلاف مسألة القطع فان المحل  
قد فاق وان تكرار السبب  
والحاصل ان  
المصدر الذي يدل عليه  
اسم الفاعل لا يحمل التعدد  
بل هو المصدر الذي لا يجرى  
الامر فيمنع السارق الذي يجرى  
وسرقة واحدة ولا يجوز ان  
يراد الواحد الاعتبار الذي  
هو مجموع السرقا ولا ينفك  
كل السارق الى آخره لان  
يعلم تحقيق جميع السرقا لان  
آخر العمل هو باطل بالاجماع

ثم











**فاجاب** صاحب الفوارق انه لما نشأت آه وحاصل الجواب ان قديم المساق  
 ليس على المذكور بل على المقدمة التي نشأت من المذكور وهو عدم تصور الضمان **قوله**  
 ولما يتقوم في مخالفة آه جوابه عن الخطأ الذي هو العيب عليه عند الخصم فقال لا يكون  
 قياسا للخطأ لان وجوب المال ورد على خلاف القياس لصيانة الدماء **قوله**  
 لا بد ان يكون المأمور به حسنا عند الله تعالى **قوله** الى امور اربعة احدها ان المراد  
 باضافة الصفة الى الحسن اضافة بيانية كما يفهم من حذف الشارح الصفة واقامة  
 حسنه مقامه والثاني ان المراد بالصفة لازمة لا مجاورة والثالث ان المراد بالمأمور به  
 الذي يكون من الشارع لا مطلقا والرابع المراد من قوله قبل الامر **قوله** فم لا اعتراض  
 الوارد على المانع المشهور في القانون العربية وهو هذا ان المأمور به مشتق من الامر  
 والقاعدة العربية ان الحكم اذا توجب المشقة صار ما خذلا اشتقاقا عنه لذلك الحكم والحكم  
 المرتب على المأمور به الحسن فلهذا العبارة مشعر على تغير علم الله لان المأمور به حسنا  
 قبيحا في علمه قبل الامر ويثبت لها الحسن بالامر وليس كذلك قد تم الشارح بقوله قبل  
 الامر والجواب عن القاعدة انها اكثرية لا كلية فقد يثبت ليل اشارة لانه الامر بالحكم  
 لم اعترض عليه وهذا لان الدليل مشتق على ان عدم الامر حكم مستلزم لحسن المأمور  
 وليس كذلك **قوله** احب ان المراد بالمأمور به ليس مطلقا المأمور به بل ما هو مطلوب  
 للحكم وما هو مطلوب الحكم في قصة ابراهيم عم هو حسن بالامر لا بعدم الامر ودليل  
 قول المعتزلة يكون العقل علة موجبة آه قوله تعالى اني اراك وقومك في صلال  
 مبين ودليل الا شرعي قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسول الله **قوله**  
 ولكن في تقسيم مسأحة الخ وهي ان اقسام التقسيم الواحد لا يجد المقابل وهي  
 متنافه هنا لان الملحق لا يباين القسمين الآخرين لانه انهم لا يتخلو من تقبل السقوط او لا  
 تقبل اللهم الا ان يجعل هذا التفرقة بالنظر الى الابحاث كانه قايما في الحسن لعينه  
 ثلاثة ابحاث بحث باعتبار قبول السقوط وبحث باعتبار عدم قبول السقوط وبحث  
 باعتبار انه ملحق بالاصل وكل بحث يغاثر ما قبله غايبا **قوله** وقد وقع التسامح

لعل وكان هذا القول  
 بالعقل قبل الوجه لانه قال  
 الذكي وقومك آه ولم يقل  
 او حال **قوله** العقل آه  
 له بنفسه ان المأمور به واجب  
 به فها حسن المأمور به حسن  
 له بنفسه ان لو كان حسن  
 للمأمور به بالعقل لما جازى  
 ورد الشيخ عليه لانه الحسن  
 العقل لا يرد عليه بتدليل شمل  
 النعم وحسن القول احسان  
 فثبت ان حسن الشرعيات  
 من فضيلة الشرع والعقل يبرهن  
 الحسن في بعضها بغيره  
 وفي بعضها بغيره



والمراد بالكثير البحث بوجه اربعة الاول ان الشرط في التقسيم ان يكون الى اخص  
الذي منه درجة تحت الاعم الى الامر الخارج والمباثن وهذا تقسيم الى المباثن بناء على  
قاعدة العلماء ان اللاحق نسبة بغير الملحق والملحق به والنسبة يقتضي مغايرة الطرفين فيكون  
بين الملحق والملحق بمباثنة فيفوت شرط التقسيم والثاني ان الشرط في التقسيم ان يكون  
المقسم صادقا على كل الاقسام وههنا ليس كذلك لان المقسم هو الحسن بغير ليس بمباثن  
على الملحق والثالث انه يفوت المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو عدم قبول السقوط  
في الحسن وفي المثال يذكر التصديق <sup>بموربه</sup> واراد الصلوة والزكوة والواجبات يقول المقسم  
التصديق وحسن الصلوة وحسن الزكوة لان الكلام في الحسن لا في عين التصديق  
صلوة والزكوة والرابع ان اضافة الحسن الى الذات المامور به غير صحيح لانه صادق على  
الحسن لغيره لانه ايضا الى الذات اي **والجواب** عن الاول والثاني هذا ان الحسن  
لغيره ياتي على المعنيين بمعنى خاص وهو مالا واسطة فيه اصلا وبمعنى عام وهو مالا  
واسطة معتبرة ومراد الماتن بالحسن بالمعنى العام فيكون التقسيم الى الاخص مندرجا  
تحت الاعم الى الامر الخارج والمقسم صادق على كل قسم وعن الثالث ان في كلام المقسم  
حذف وتقدير كعدم سقوط حسن تصديق وعن الرابع قد دفع صاحب الانوار  
بقوله بان يكون حسنه في ذات ما وضع له ذلك من غير الواسطة بخلاف الحسن لغيره  
فان فيه واسطة معتبرة فلا تكون الاضافة مضمرة **قوله** في هذا التقسيم <sup>مثله</sup>  
سماحت والمراد بالمسماحتين احدهما ما اشار اليه الشارح بقوله لان ضميره  
راجع الى آخره والواو في قوله والمعنى للتعليل فصار تقديره ولان المعنى ان ذلك  
الغير الذي يكون حسن المامور به لا جلا اما لا يتأدى بنفس فعل المامور به بل لا  
بدان يؤدي بفعل آخر ويتأدى بنفس فعل المامور به لا يحتاج الى فعل آخر ويكون  
حسن ذلك المامور به لحسنه في شرطه وهو القدرة والغرض من قوله فهو كامل في  
كونه حسنا للغير مجرد تعلقه بمقابلة حسن لغيره لا دخل له في التعليل والغرض من  
قوله فهو قريب من الحسن لعينه متعين بمقابلة حسن لغيره <sup>و</sup> وأشار الى الثاني بقوله و



هذا القسم في الواقع ليس بقسم **القول** بعنوان التقسيم وهو اعتراض والجواب  
 وإنما ذكره في الاسلام مسامحة مجازا والمقرر تابع له فيكون ذكره مجازا ايضا والواو في  
 قوله وسماه للتعليل فصارت تقديره لانه سماه وكلمة في قوله فاذا كان في مقام <sup>ضمير</sup> **القول**  
 يرد على دليل في الاسلام وقوله ولكن الحسن فصالح الحسن **والجواب** ان المسامحة  
 ثلاثة في الامثلة الثلاثة والمسامحة في المثال الاول فما بين الشارح بقوله فا  
 لوضوء فمعنى قول الشارح هذا فان الموضوع مثال للمامور به الذي لا يتأذى الغير  
 بادائه دون الغير والمقصود ههنا الغير فالقائه قوله فانه في نفسه لانه للتعليل  
 على ثلاثة اشياء احدها ان الحسن في الموضوع ليس بعينه بل لغيره والثالث ان  
 الغير محال لا يتأذى بادائه والمسامحة في المثال الثاني فما بين الشارح بقوله والجماع  
 والواو في قول الشارح والجماع للتعليل فصارت تقدير الكلام ولان الجماع مثال للمامور  
 به الذي يتأذى الغير بادائه والمقصود ههنا الغير والواو في قول الشارح و  
 القدرة للتعليل اي والغرض من قوله اظهار مسامحة فصارت تقدير الكلام ولان  
 القدرة مثال للشرط الذي يكون حسن المامور به لا جملته لا للمامور به والمقصود  
 ههنا المامور به **اجيب** عن المسامحتين الاولين ان بناء كلام الماتن على  
 المجاز لان كلام الموضوع والصلوة مامور به فجاز اطلاق احدهما على الاخر  
**مجازا والجواب** الاجود ما يفهم من كلام الدائر ان المقصود ههنا تشبيه  
 احدهما بالمامور به والاخر الغير لكن الغير مذكور فيما سبق فاكتفي به والمامور به  
 غير مذكور في غير ههنا **والجواب** عن المسامحة الاخرى ما قال صا الانوار  
 لان بناء عبارة الماتن على حذف المعنى فتقديره هذا والشروط القدرة كان  
 مثلا للمامور به المشروط بكان وقول الشارح وان جعلت ضميرا ويكون  
**القول والجواب** عن الاعتراض السابق وقول الشارح لا يخلو هذا المقام عن تحمل  
**قوله** قال بعض المتكلمين والمفهوم من قول البعض ان المراد من الجواز خروج عن  
 عمدة الواجب و مراد الفقهاء بالجواز ما قال صا الانوار من الامثال بالامر

ووجهان على قول  
 الاول وهو تقديره بالمسماحة  
 يلزم حمل الكلام على خلاف  
 الظاهر وعلى التوجيه ان في  
 وهو ارجح من الضمير في قوله  
 او يكون الى آخره يلزم ان  
 المقصود لان المقصود بيان  
 المامور به الذي وجب الحسن  
 من الغير وهذا يكون بيان  
 للغير الذي يحصل للحسن  
 من المامور به اجيب عن  
 تحمل ان يكون راجع الى  
 المامور به وتقدر ولا يوجع  
 ان الاستثناء اسهل من  
 انقلاب المقصود واما التقدير  
 فقد وجد في كلام الله تعالى  
 ما في قوله تعالى واسئل  
 نفسي وكذا التقدير ان من قال  
 فغيره من فكان تقديره في  
 من فلا يرد الاشكال



فيكون بينهما نزاع لفظي والمراد من عدم انتفاء الكراهية من المأمور به بالامر كراهية  
 سواء كان يرجع الى ذات المأمور به او الى وصفه واما من انتفاء الكراهية عن  
 المأمور به بالامر كراهية يرجع الى ذات المأمور به فيكون نزاعا لفظيا **قوله** وهو  
 على التراخي ويرد عليه اعتراضين اما الاول فهو هذا ان التراخي عبارة عن لزوم  
 اتيان الفعل في زمان المستقبل فيلزم منه عدم الجواز على الفور والى ليس كذلك  
 واما الثاني علينا الدليل في قوله كيلا يعود على موضعه بالنقض كما كان ملزما على  
 الكرخي في البناء على الفور كذلك ملزما فلينا فيكون مشترك الا لزام **قوله** والمراد  
 بالظرف **جواب** سوال مقدر تقديره ان جعل النوع الاول مقابلا للنوع +  
 الثاني غير مستقيم لان الوقت كما كان ظرفا لهذا فكذلك ظرفا للثاني لان الظرف  
 عبارة عن محل اداء شيء والوقت كما يكون محلا لاداء الصلوة فكذلك محلا لاداء  
 الصوم **قوله** والمراد بالشرط دفع الوهم وهو ان المراد بشرطية الوقت شرط الوجوب  
 كحلول الحول للزكاة فيجوز تقديم الصلوة على الوقت كتقديم الزكاة على الحول فدفعه  
 بما تروى **قوله** والمراد بالسبب دفع الاعتراض وهو هذا ان اطلاق السبب على  
 الوقت لا يهيئ لان السبب عبارة عن الشيء الذي يفضي الى الحكم بالواسطة واضافة  
 الوقت الى الصلوة بالذات لا بالواسطة او عن اعتراض آخر المشهور بين الفقهاء  
 من عدم المناسبة بين السبب والسبب **قوله** اذا ادعى على حسب السنة **جواب**  
 سوال مقدر تقديره ان فضل الوقت على الاداء غير مستقيم لان الاصل في الاداء  
 الاداء على وجه العزيمة فيفضل للوقت على الاداء **فاجاب** صاحب الانوار  
 بقوله اذا ادعى **قوله** وقد اختلف فيه فقيل الشهر كله لوجه هذا ان اضافة  
 الصوم يكون الى الشهر والاضافة دليل السبب **قوله** وقيل الايام فقط ووجه  
 هذا ان كل ما يكون سببا للشيء يكون محلا لاداء ذلك الشيء ومحل لاداء الصوم  
 الايام دون الليالي **قوله** ثم قيل الجزء الاول من الشهر لوجه هذا ان  
 وجود الاهلية في الجزء الاول من اليوم الاول من الشهر معين لوجوب القضاء



تمام الشهر بتقدير حدوث الجنون فعلم ان السبب في الجزء الاول بلا اشتباه **قوله**  
وقيل اول كل يوم سبب لصوم ووجه هذا ان كل يوم صوم مقصود بالذات و  
سبب مستقل لا تترجي ان الفساد في البعض لا يوجب في الآخر فوجب ان يكون لكل  
الصوم سبباً مستقلاً بناء على اصله ان للسبب المستقلات الاسباب المستقلة  
**قوله** والمراد بهذا الخطأ ضد الصواب **دفع** للاعتراض الوارد على الماتن وهو  
هذا ان تقيد الاصابة الى الحق بالاربعين باطل لان الحكم في العامدا يفك ذلك و  
حاصل الدفع ان الخطأ ياتي بمعنىين بمعنى عام وبمعنى خاص والمراد ههنا بمعنى عام  
**قوله** اي يضار مضاً مع الخطأ هذا **دفع** الاعتراض الوارد على الماتن بوجوده  
ثلاثة أحدها ان الشرط ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وههنا ليس كذلك  
لان المسافر ليس من جنس الاصابة والثاني ان يكون الاستثناء من المتعدد وههنا  
ليس كذلك لان الاصابة شيء واحد والثالث ان الاستثناء اذا ذكر عقب جمل  
المعطوفة بعضها على البعض فينصرف الى الكل كالشرط فعلم ان المسافر اذا نوى مطلق  
الصوم لا يفتى الى الفرض والامر ليس كذلك **قوله** فكذا ههنا اقول في هذا الدليل  
فطران ومضاً في حقه كشعباً في حقه فينبغي ان لا يعم الاداء منه فيه لعدم السبب  
واما وجوب القضاء في ايام آخر بامر مبتدأ لا بهذا الامر وايضا ان الفرض من ثبوت  
نفس الوجوب وهو وجوب الاداء والاداء غير واجب عليه لعدم توجه الخطاب  
فينبغي ان لا يثبت نفس الوجوب والاداء في حقه كالصبي فان اهلية نفس الوجوب  
بالذمة وهي موجودة في حق الصبي لكن لما كان الفرض من نفس الوجوب فكذا  
المسافر **اجيب** عن الاول الرمضان في حق المسافر بمنزلة الشعب لما كان التحير  
فيه لانه حقيقة الشعب لا تحقق السبب في حقه لكن تاخير الوجوب له ارض وهذا  
لا ينافي السبب فيهم الاداء **اجيب** عن الثاني ان الصبي غير فحاط لنقص  
في ذمته وعقله فلا يقيد نفس الوجوب في حقه والمسافر فحاط لقوله تعالى من شهد



منكم الشرف فليصمه فيفيد نفس الوجوب في حقه فيصم الاطاع منه بناء على نفس  
 الوجوب هذا **قوله** واما النذر المعين فقبل الخ <sup>حيث</sup> وغرض الانوار من ايراد هذا  
 القول في هذا المقام **اعتراض** على المفسر بان توصيف النذر بالمطلق باطل  
 لان النذر انما يعد من امثلية نوع الثالث لا شتر اكره مع القضا لان وقت كل  
 منهما معيار وليس بسبب وفي هذا المعنى يشارك النذر المعين لان وقت معيار  
 وليس بسبب **قوله** واما يخالف **جواب** وحاصل الجواب هذا انما انصف <sup>النذر</sup>  
 بالمطلق لتعين المقابلة في بعض الاحكام من اشتراط تعيين النية وعدم احتمال  
 الغوات **قوله** والظاهر الخ <sup>دفع</sup> اعتراض يرد على هذا الجواب وهو ان النذر  
 المعين لما انفصل عن النوع الثالث فصار النوع المأمور به المقيد بالوقت خمسة  
 فيلزم منه بطلان وجه الحصر لعدم دخوله في الآخر **قوله** بعد ما اوجب **جواب**  
 عما يقال هذا الجواب يخالف لما تقر وعند القوم لان القوم يقول بسببية النذر  
 والايام **قوله** والحاصل جواب عما يقال ان النذر المعين لما كان شئ يكافي كونه  
 الايام معياراً وسبباً فينبغي ان يذكر النذر المعين في بعض النسخ مع الرضا في كونه  
 المطلق يذكر في بعض النسخ مع القضا **قوله** وصاحب النسخ الحسب <sup>واغرض منه اعتراض</sup>  
 على الماتن لانه جعل قضا الوضو والنذر المطلق من اقسام المأمور به المقيد وفيه  
 في وجه النظر الخ انهما مقيدان بالايام دون الليالي وهذا محل وجه هذان  
 تنقيد الشئ بالامر العارض دون ما هو داخل فيما هيته الشئ واليوم داخل في  
 الصوم وتنقيد الشئ بالذات لا يجوز **اجيب** قوله واما للمؤمنين **جواب**  
 سوال مقدر تقديره ان كلمة الاستثناء والاستثناء بعد اليقين في الحصر فيلزم  
 الخطاب منحصراً للكافرين والامر ليس كذلك بل المؤمنون مخاطبون على الايمان  
 ايض كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا **قوله** او يجوز ان يكون موافقاً  
 مع القلب **قوله** فهم يعذبون بترك الاعتقاد آه لقوله تعالى كل نفس بما كسبت  
 اي مرهونه عند الله الاصحاب الذين اي اسما للمسلمين <sup>نذرنا اعمالهم</sup> في تنويع



أو المسلمين فانهم ناكسوا رقابهم بالطاعة كما يخلص الرأهن رهنته بأداء الحق وقيل  
 هم الملائكة في جنات أي هم في جنات وهي حال من اصحاب اليمين يسئلون عن  
 المجرمين أي يسئلون بقضيم بعضا أو يسئلون غيرهم عن حالهم ما سلككم في سقر  
 أي ادخلكم فيها قالوا المرنك من المسلمين أي لم تعتقد فرضيتها ولم فصل ولم نرك  
 قطع المسكين وكنا نخوض مع الخائضين أي نشتري في الباطل مع الشارعين فيمدرك  
**قوله عطف على قوله عن لا فعال** الخ هذا لدفع الوهم وهو ان كلمة عن من حرف  
 للجازة وعطف حرف الجازة شام فيوهم منه ان قوله وعن الامور الخ عطف على قوله  
 على القسم الاول فيكون فاسدا لانه جعل حرف عن صلة لقوله يقع ولا نظير لهذا  
 الامر في العربية **قوله يعني الخ** لدفع ما يقال لما كان النفي من الامور الشرعية  
 يقع على القسم الذي اتصل بقية فالنزاع فيه غير مستقيم لان ما يكون واقعا  
 غير متنازع فيه **قوله** اذا اخبار كل شيء **الخ جواب** سوال مقدم تقدري  
 يلزم على الشارح وهو هذا ان النفي لو قيم لعينه لا يحمل النفي على النفي ويطلب  
 الاختيار لان الصلوة في الاوقات المكروهة لو كان قسما لعينه لا يبطل اختيار  
 العبد فيه **وحاصل الجواب** ان الاختيار على قسمين اختيار حسا واختيار  
 شرعا فالمناسب في الصلوة اختيار شرعي وهو غير موجود في الصلوة  
**قوله** الا ان الفعل جواب عن الاعتراض الذي يظهره الشارح بقوله لا  
 يجتمعان قط **وحاصل الجواب** هذا انه لا اجتماع المتضادين لاختلاف  
 الجهتين **قوله** محمول على النفي بطريق المجاز فلا علاقة بينهما من وجهين احدهما  
 صورته والاخر معنوية واما الصورة فهو وجود اللازم فيها واما المعنوية فهو  
 هذا ان المطلوب في كل منهما اعدام الفعل لكنه بينهما فرق بوجه آخر وهو  
 هذا ان الاعداد في النفي عدم الاصل وفي النفي مضاف الى النفي وهذا وجهنا  
 سوال يرد على المق وهو هذا ان جعل النفي مجازا عن النفي غير مستقيم لان الشرط  
 في الاستعارة التوافق صفة وهي غير موجودة لان النفي انشأ والنفي اخبار فاجاب



المع بقوله فكان الخ أي مجاز عن النسب فحصل بينهما مناسبة من حيث كلاً منهما إنشاء  
 وقد بين الشارح هذا الجواب بطريق الاحتمال بقوله تبين على تزايد فهمنا **قوله**  
 ويمكن أن الخ جواب عما يقال أن جعل النهي مجازاً عن النسب غير صحيح لأن النسب  
 عبارة عن رفع الحكم الشرعي في الدين وقد رفع بدليل متأخر وههنا ليس  
 كذلك لأنه بيع الحزالي أخوه غير مشروع في ديننا تخويع عبد المجيد **قوله**  
**قوله** منصوب على الحال **جواب** سؤال أن جهات نصب مختلفة كالحالية والمفعولية  
 والتميز وغيرها فبأي جهة نصب **فاجاب** صاحب الانوار بقوله حال ثم يرد  
 عليه اعتراض وهو أن نصب قولاً بناء على الحالية غير مستقيم لأن الحال لا يحمل  
 على الحالوزد الحال ههنا الشافعي وحمل قولاً على الشافعي باطل لأن القول وصف  
 والشافعي ذات وحمل الوصف على الذات باطل فلدفع هذا الاعتراض يؤل الحال  
**الفاعل قولاً** أو مفعول له وهو عبارة من الامر الذي هو باعث على الفعل  
 في اقسامه على الفعل وههنا لا بد من معرفة الامر والشيء الثلاثة أحد ها الفعل  
 فهو عبارة عن حمل النهي على القسم الاول والثاني الفاعل وهو الشافعي و  
 الثالث المفعول له وهو قولاً بكمال القيمة قال لما بينهما من التضاد أي ذاتاً وحكما  
 اما ذاتاً فلان هذا امثال وذلك ترك واما حكماً فلان حكم هذا الثواب و  
 ذلك عقاب ولما يتوهم متوهم ان قوله لان النهي عنه الخ عطف على قوله لان النهي  
 في اقتضاء القيمة الخ فالاول دليل التثنية ولا يكون ثانياً اي كذا ذلك ليس الامر  
 على هذا النمط **فاجاب** صاحب الانوار بقوله عطف على قوله قولاً بكمال القيمة  
 الخ **قوله** كما يوه الظاهر لان العطف على القريب اولى من البعيد والمغايرة بين  
 الدليلين باعتبار لوازمه فان الاول ملحوظ بلحاظ اللازم المتقدم والآخر  
 ملحوظ بلحاظ اللازم المتأخر كما هو ظاهر من كلام الشارح **قوله** عن الاعتراض  
 بناء على القاعدة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الاشارة يجعل المشار اليه  
 عليه لدخوله وههنا دخل اللام على اسم الاشارة ولا يكون المشار اليه هو



كون للنهي عنه معصية فلا يكون مشروعا وعلته لعدم ثبوت الحرمة المصاهرة بالزنا بعلته  
 ما يكون مفهوما من قوله فلا يكون مشروعا وهو عدم السبب للمشروع ولما يدل على  
 هذا الاعتراض وهو هذا انه لما كان تفريعا على المقدمة الطولية يكون تفريعا بلا تفريع  
 فدفعه صاحب الانوار بقوله نشأت من قوله فلا يكون مشروعا وحاصل الجواب هذا  
 ان المراد بالفرعية عام حقيقة او حكما **قوله** <sup>حكما</sup> **وهي** <sup>قوله</sup> **والزنا جواب** عن الاعتراض وهو  
 ان اقامة الزنا مقام الولد في ثبوت الحرمة المصاهرة باطل لان الزنا موصوفة بصفة العيان  
 والولد ليس كذلك وحاصل الجواب النام مقام مقام غيره ان يعمل بعلته الاصل لا بالوصف  
 بنفسه **قوله** فلم يتوجب جواب عن اعتراض يرد على الشافعي وهو انه لما كان العام  
 بتخصيص من هذه الآية لم يتناول في معمولة لانه يتناول الفردين وهو النايبي والعام  
 فقد خص النايبي بالاجماع والعام بالقياس **قوله** لم يتفرع تحت هذا العام <sup>مد</sup> **لانه**  
 جواب عن الاعتراض الذي اثره فيما سبق **قوله** لان النايبي ليس بداخل الآية  
 عدم الذكر بذكر مطلق فيكون عاما عن عدم الذكر حقيقة او حكما والنايبي وان كان  
 عدم الذكر حقيقة فهو ذكر حكما **قوله** كما لا يستلزم انما تشبه بعدم الذات ولم  
 يكن عدم الذات حقيقة لان اجزاء الشيء لا يكون في الشيء حقيقة **قوله** اي ان  
 الحق هذا العام انما قال الشافعي هذا القول لدفع الوهم وهو هذا ان المراد من العام  
 العام من الاحوال ولا يعارض العام المنصوص ويعارض تفيد ولو سلم فهو غير  
 متنازع فيه وانما يؤول الشارح خصوصا بالمخصص لصحة اسناد الحق اليه فان  
**قيل** ان هذا الشرح يخالف الشروح لان المذكور في الشروح اما المخصص حقيقة  
 والمخصص مخصصا حكما للتخصيص والشارح في صدره التخصيص قلنا ان المخصص  
 مشتق من التخصيص ومعرفة المشتق موقوف على معرفة المشتق منه فلهذا المعنى يعارض  
 الشارح في التخصيص **قوله** وكثير ما يطلق **الجواب** سؤال تقديره ان اطلاق  
 التخصيص على دليل المتأخر شامئ في كتب الحنفية ايفلا فائدة في انكار **قوله**  
 فاما جواب **قوله** <sup>من</sup> **النايبي** طلب قوله فعل كل **قوله** <sup>من</sup> **النايبي** **قوله** وان لم يقبل **قوله**



عن الاعتراض وهو هذا ان الاستقلال يشبه الناسخ والناسخ لا يقبل التعليل فبشبه  
لا يقبل التعليل اولى وعلى الجواب المذكور في قول الشارح ان هذا محذور كما يلزم بالتعليل  
في الناسخ كذلك يلزم بالتعليل في المخصوص ايضا **قولنا** لا محذور فيه لان كل الواي اذا  
كان مستبظا من النص يعمل عمل النص فعل الواي مستبظ من الناسخ فعل عمل الناسخ  
والناسخ بالواي لا يجوز فعل الواي مستبظ من المخصوص فعل عمل الواي هكذا قالوا **قولنا**  
ولم يعتبر الخ جواب عما يرد فيقال فينبغي ان يعتبر شبهة الناسخ لان كل كلام ذي  
شبهتين فالعمل فيما اولى **قولنا** وانما شبهة الخ جواب عن الاعتراض وهو هذا ان  
قياس المخصوص على استثناء المجهول مستقيم اذا كان مجهولا واما اذا كان المخصوص  
معلوما فلا لعدم جنسها **قولنا** لا يقبل التعليل الخ لان الاستثناء ليس بهن مستقل  
بل بمنزلة وصف قائم بفحوى الكلام دال على عدم دخول المستثنى منه والعدم لا يعلل  
فلو **قولنا** يعني ان العام الخ لدفع الوهم وهو هذا ان في هذه العبارة يفوت  
التصديق بين المثال والتقسيم لان التقسيم في العموم وهو صفة العارضية وقد  
جاء في المثال الرجل والقوم وهو اللفظ المعروف للعموم **حاصل** الجواب ان  
ذكر صفة العارضية واردة المخصوص جائز مجاز الكمال الاتصال بينهما **قولنا** ويكون  
المعنى مدلول بالاستيعاب اي المعنى الذي مدلول اللفظ مفيد الاستيعاب **قولنا**  
لا يصور عكسه جواب عن الاعتراض وهو هذا ان حصر العموم على التقسيم باطل  
لوجود القسم الثالث وهو عموم الصيغة بدون استيعاب لكل ما يتناوله ويورد  
على هذا الجواب المذكور وهو انه منقوض بالجمع المنكول انه متعدد وليس  
بمتوعد **فأجاب** الشارح ليس الغرض انه لا وجود لهذا القسم لان الجمع  
المنكر متعدد لفظا وليس بمتوعد بل المراد انه يمكن جعل هذا من اقسام  
العام لان تعدد المعنى معتبر فيه والمراد بالجمع المسكن ما يكون على وزن افعال كالفلس  
جمع فلس ونحوه ووزن افعال كقواسي جمع قوس وافعلة كادغمة جمع دغيف وفعلة  
كغنة جمع غلام ووزن ذلك كله جمع كثرة شرح **قولنا** وبني شتوط الخ جواب



سؤال مقدر قد برة ان القوم والرهط لما كانا من الفاظ العامة المعنوية فصا ولكن  
وما فيصليان الاطلاق على الجمع والفرد **قوله** وانما يصح اذ المرئ تناول كل واحد فكيف  
يصح استثناء الواحد منه في مثل جاني القوم الازيد ومن اشتراطه دخول المستثنى  
في حكم المستثنى منه لولا استثناء **قوله** من حيث المجموع لا يتصور بدون المجموع على  
كل واحد حتى لو كان الحكم متعلقا بالمجموع من حيث هو المجموع من غير ان يثبت لكل  
واحد لم يصح الاستثناء مثله يطبق رفع هذا الجرح القوم الازيد **قوله** وما قيل  
المراد على البعض لانهم قائلون بجريان خصوص من وما في الخبرين الاستفهام و  
الشرط ومثال استعمال من في خصوص يعارض القرينة في الاستفهام كقوله من في  
الدار ومثال لما في الدار ومثاله في الشرط من جاني فله درهم ومثاله في الخبر من  
جاني فله درهم **قوله** وكذا المشية لم تدفع وهم وهو انه ما الفرق بين المشالين  
يجعل كلمة من في الاول للبيان وفي الثاني للتبعض و**حاصل** الدفع انما  
لم يجعل للبيان في الاول كما جعل في الثاني لان العموم في الاول يتأكد باضافة  
المشية الى الكل فدل التركيب على انه لم يرد التبعض وفي الثاني غير متأكد لانه  
يقتضي الى الخاص ودون العام فلا يترك التبعض عملا بالعموم والتبعض قوله فتأمل  
ويمكن الجواب ان تعلق المشية بالكل على الانفراد والترتيب امر باطن لا يعلم عليه  
احد والظاهر من اعتناق الكل ان يتعلق المشية بالكل فلا بد من اخراج البعض  
ليتحقق التبعض ولو **قوله** على امرأة واحدة مرتين لعدم تكرار الاسم لان تكرار  
الاسم بتكرارات الاسم وفيه واحدة فلا يعتبر ما ثبت ضمنها من عموم الفعل فهنا  
لا في الغيبة انما يعتد به عند وجود المقصود وهو عموم الاسم ولم يجعل لما قلنا وفيه  
ان الاسم وان لم ير حقيقة لكن يعي حكما استدلالا بسئلة المصنف فتأمل في الجواب  
والدليل الثاني على كون كلمة كل لعموم الاجزاء **اجيب** عنه بما قال في التشرية  
ان عموم الافراد مستفاد من دخول الالف واللام على الجنس فلو حمل كلمة كل على  
عموم الاجزاء استفاد الافراد بحمل الكلام على التاكيد دون التأسيس وحمل الكلام



على التأسيس اولى ويتوجه عليه من فكرى القاصر فعلى هذا يقع في قوله انت طاق بكل  
التطبيق ثلاثا علما بالالف واللام وكل مية بمعنى مع فتأمل وههنا بحث وهو  
ان المراد من الرومان في الجملتين ما يصلح للاكل فكل الجملتين صادقتان على ان جميع اجزاء  
الرومان صالحة للاكل وكذا جميع افراد الرومان مأكولة ايضاً وان كان كل ما هو مفهوم الرومان  
حقيقة فكل الجملتين كاذبتين لان الرومان معروف او منكر عبارة عن القشر وما فيه  
ومعلوم ان القشر غير مأكول فلا يصدق كل الرومان مأكول ولا كل رومان مأكول  
**وجواب** بما فهم من شرح البزد وفيه لشيء الهداد من ان كل فرد من افراد الرومان  
يمكن ان يعتبر مأكولاً الى ان اشرف اجزائه مأكولاً ولا وجه لاعتبار كل جزء من  
اجزائه على الافراد مأكولاً اذا القشر وكذا الخيط ليس بمأكول حقيقة فيكون كل  
الرومان مأكولاً كاذباً بالضرورة فتأمل مدبرار واللباب الخ وتقريباً آخر مذكور  
في التلويح وهو انه لا يستعمل في الموضوع له حتى لا يتحقق منفرداً فيقول قام انه  
لا استعار الخ **قوله** والا ولي وجه هذا ان حمل اللفظ على المجاز المحض يحتاج الى  
قيام القرينة وعموم المجاز ايضاً كذلك وفي قلنا ليس هذا ظاهراً من كلام الشارح  
**قوله** وكلمة من ليست الخ **جواب** سؤال وهو انه ما الفرق بين كلمة من  
وجميع وكل انهما يؤثران في تغير اللفظ دون من مع ان كل واحد منهما من الالفاظ  
العامة **قوله** فانه يتغير فيهما قوله اولاً بعينه عن السابق واعتراض عليه ان كلمة  
الجميع والكل لما كان للعموم محكمان فيه واللفظ او الاسم للفرد السابق فيتعارضان  
فيكونان متساقطان وليس الامر كذلك قلنا لا يكون محكم المعارضة كما قلنا  
ساقطاً مطلقاً بل اذا لم يكن العمل بهما ممكناً وههنا العمل ممكن **قوله** لا يكون الا  
كذلك لان الماهية لما ثبتت في الافراد فكذلك في الفرد الواحد ايضاً **قوله** لا رجل  
في الدار في جواب قول السائل هل من الرجال في الدار كلمة من الاستفراق المذكورة  
قول السائل فيقدم في قول الجيب ايضاً **قوله** ليس المراد بالمطلق الخ **جواب**  
سؤال مقدم تقديره ان المراد بالمطلق هو الذات على الماهية من غير دلالة على الو



والكثرة وعلى هذا لا يصح حمل قوله المطلق على الضمير يرجع الى الكثرة لان الوحدة ما حوت  
 في مفهوم النكرة **قوله** ولنا في هذا المقام الى والغرض منه الاعتراض على ابي حنيفة  
 وهوان الوجود ههنا قاعدتين احدهما ان المطلق يجوز على اطلاقه والثاني  
 ان المطلق ينصرف الى الكامل فالاول يرجع قول الشافعي والثاني يرجع قول  
 ابي حنيفة على الشافعي **قوله** فالاول جواب لقوله وهذا بمنزلة الاستثناء الى **جواب**  
 عن الاعتراض الذي يرد على الماتن وهوانه قد وقع التناقض في قول المصنف هو  
 ان المصنف قال في النفي في الماشية السابقة ان النكرة في الاثبات تخص وقال ههنا  
 وان وصفه بصفة عامة نعم **وحاصل** الجواب هذان الحكم اذا ترتب على  
 امر كل وبعض الجزئيات تخالف عن امر كل في هذا الحكم فذكر هذه الجزئيات سابقا  
 ولا حقا بمنزلة الاستثناء فيقع التناقض **قوله** وهذا بحسب العرف الا ندفع  
 الوهم وهوان النكرة الموصوفة يكون مقيدة والمقيدة من اقسام الخاص ففعله  
 من اقسام العام باطلا وجه الدفع انها خاص بالنسبة الى المطلق الذي لا يكون  
 فيه ذلك القيد وعام في الافراد بالنسبة الى ما يوجد فيه ذلك القيد **قوله** ولكن  
 هذا الاصل اكثر في الاصل **جواب** عن الاصولية التي في هذا لثلاث اولي  
 يرد على القاعدة الاولى والثاني يرد على القاعدة الثانية فافهم **قوله** لان ايها  
 موصولة او شرطية الى وحاصل الاعتراض ان الوصف النحوية عبارة عن تابع يدل  
 على معنى متبوع ويكون متأخرا عنه وكلمة لية في التركيب النحوي فان كان موصولة  
 اصولية فتأخر معنى **قوله** عيسى مبتدأ وقوله ضربك خبر ثم الجملة  
 عن المبتدأ والخبر مبتدأ **قوله** فهو خبر فاقبل ان دخول الفاعل الخبر  
 متكرر لان الفاعل دخل على الجزاء دون الجزاء قلنا كل مبتدأ اذا تضمن معنى  
 الشرط فالألف في الخبر واجب وههنا كذلك لان اي حرف فائكان شرطا فقوله  
 عيسى ضربك فعل الشرط فهو جزاء الشرط على كلا التقديرين وليس بصفة نحوية  
 فافهم ان في الصفة صفة معنوية فهو كذا كان موجود في المثال الاول كذلك هو



في المثال الثاني ايها كما بين الشارح **قلنا** ان المراد بالوصف الوصف المعنوية الا ان في  
الاول وصف الضاربية وفي الثاني وصف المضروبة ويجوز ان يكون وصف الضاربية عاما  
دون المضروبة ولا ملازمة بينهما في العموم والخصوص **ثم** قول الشارح الاثر في  
آخيه اعتراض على هذا الجواب وتقديره ظاهر **اجيب** عن ان ما ذكر الشارح  
ان عموم صفة المضروبة ثابت بطريق الاقتضاء يصح الضرب واجواء الاقتضاء فيما وراء مقتضى  
وثبوت الحرية وراءه فلا يظهر في حقه ليعتق ولكن ان قلتم المفعول فضلة فلنا طرف الزمان  
في قوله والله لا قربكما الا يوما اقربكما فيه مفعول فيه وقد علم بعموم الوصف وهو القربان  
وما قيل الفعل مع الحدث مع الزمان غير قوي لان النسبة الفعل المتعد يقتضيه الوقوع  
على المفعول به ولا يقتضيه المفعول فيه لان المفعول به ما خوذ في مفهومه وهو الذي يتجاوز  
عن الفاعل الى المفعول به والمفعول فيه غير ما خوذ فيه فتساويا **والاولى** في  
الجواب ان يقال ان الضاربية في قوله اي عبيدك ضربك مذكوران المعروف من  
الافعال موضوعة للدلالة على الضاربية بخلاف المعروف بالتأني في قوله اي عبيدك  
ضربت كما انه غير مذكور فيه لان المعروف من الافعال لم يوضع للدلالة عليه ولم يوضع  
لها الا الجهول فاذا لم يكن هذا الوصف مذكورا بل هو ثابت اقتضاء تضعف معناه لم يكن  
ثابتا في ما وراء الضرورة لان المقتضى لا عموم له وتعيم النكرة ما وراءها فلا يثبت في  
صفة ولا ينقض بقوله الا يوما اقربكما فيه لان الوصف كون اليوم طوقا للقربان وان لم  
يكن مذكورا في النص لم يكن مذكورا في القول ولم يثبت اقتضاء ظاهري في تعيم الوصف  
ايض شرح المنار **قول** في تلازمان الحرفية ان الفعل المتعد لا يوجد بدون المفعول به  
فيكون بينهما ايفتلازم لعدم الفرق بين المسئلين والفرق في صورة الاولى الى الفاعل  
وعدمه في صورة المفعول كذلك فافهم من الكشف **قول** لا يخفى العبد على اللام في هذا الموضع  
الشيء من الافراد يكون مرجع اللام فما استوي مجري مجري الضمير **قول** كما ذهب اليه فوالا  
سلام لان الجنس كالعبد في الافراد فلهذا قال العلماء ان الجنس واحد اعتبار **قول**  
اولا استغراق الحرف لان الحكم في النقصا على الافراد دون انتابهم لان الافراد موجودة بالا



تفاق والتابع ذهني مختلفة بين الاحوال وغيره وحمل الكلام على المتيقن اولى من حمله  
على المختلفة **قوله** سواء كان عهدا خارجيا كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا  
فعصر فرعون الرسول او ههنا كما في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب وقوله تعالى  
لا يحمل لك النساء من بعد وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وانما  
لا يحمل على الاستغراق لعدم الفائدة لان في قوله لا يتزوج النساء اليقين للمنع وتزويج  
جميع نساء العالم غير ممكن فمنعه يكون لغوا وفي قوله تعالى للفقراء لا يمكن صرف الصدقات  
الى جميع فقراء الدنيا فلا يكون الاستغراق مرادا فيكون تعريف الجنس مجازا فيكون الآية  
بيان مصرف الزكاة **قوله** والنكرة اذا عيئت معرفة **قوله** ان يقول المعرفة  
حال من النكرة والحال قيد والمعرفة لا يصلح قيدها للنكرة بان يكون تقديره اعيئت النكرة  
حال كونها معرفة وهذا غير متصور الاتري اضم قالوا علامة الحال صحة وقوعها  
خبر عن ذلك الحال فجاز ان يقال زيد واكب اذ يعم ان يقال زيد واكب وبين النكرة  
والمعرفة تضاد ولا يعم ان يقال النكرة معرفة قلنا يكون المعنى اعيئت النكرة مجهولة  
معرفة فقوله معرفة مفعول الثاني لقوله مجهولة والمجهولة حال من النكرة **والجواب**  
لحق ما قال صاحب الانوار بقوله وهذا لا يتصور ان **قوله** نوع تعين الجواب  
سوال مقدم تقديره ان حمل قوله لتعيت على النكرة باطل لعدم الاتحاد بينهما لان  
النكرة عبارة عن اللفظ الموضوع للشيء على التعيين <sup>والتعيين</sup> عبارة عن معلومية الشيء بالذات  
وبينهما منافا **وحاصل** الجواب ان المنافا بين الابهام المطلق وبين المعلومية  
المطلقة لا ما كان كل واحد في الجملة وههنا لا يكون الا هذا **قوله** فيكون العسر  
واحدا واليسر واحدا قلنا لان ما قال المعاصرون اهل اللغة لان حمل الكلام  
على التأسيس اولى من حمله على التاكيد وما قال نحو السلام مقتضا العرف وهو  
محسوب من جملة المتروكات الحقيقة فلهذا نترك الحقيقة ويحمل الكلام على التاكيد **قوله**  
بالف مقيد بصك الخ اي مقيد بك بصك هكذا حال الثاني **قوله** شاهدين  
اخرين في مجلس آخر يكون الخ ولغاثة كل واحد فائدة وهو لزوم الالفان اذ لو كان



الاقرار في مجلس آخر لكن بحضور الشهود الاول يكون اقرارا في مع شهادة الشهود  
 الاول تأكيد الاول ولو كان اقرارا في المجلس الواحد لكن بحضور شهادة الشهود الاخر  
 يكون الاقرار الثاني لتأكيد الاول بناء على ان المجلس جامع المتفرقات **قوله** ان تقولوا  
 الخ والقاعدة ان التامب اذ دخل على الفعل المضارع مع للدخول لا يكون الا بتاويل  
 المصدر ويكون المصدر مفعولا له وهو ما وقع الفعل لاجله فيكون الباعث على  
 الله تعالى هذا القول قول الكفار انما نزل الكتاب الخ والقريظة الدالة على نكاح الحقيقة  
 لفظ وهو قوله على طائفتين ..... في الثاني والثالث عطف وفي الرابع لفظ اي  
 وهو قوله واحد **قوله** اراد بالافراد ما فوق الواحد الخ **جواب** سوال مقدم  
 تقديره لما كان المراد بالمشارك ما يتناول الافراد وهو جمع فلا يبطى بالمثال للمثال  
 لان قال في المثال قوله كالفراخ والبهيمة **قوله** وقوله على سبيل البدل  
 لبيان الواقع الخ **جواب** سوال مقدم تقديره ان تعيد تعريف المشترك بقوله على  
 سبيل البدل باطل لان كل قيد اذا كان ما هو في التعريف لا يكون الا للاحتراز عما  
 عداه والحال ان الاحتراز حاصل عما سبق بقوله فما يتناول الافراد فمختلفة للحدود  
 فيكون تعيد التعريف بقيد ثالث باطل **قوله** في محل الاجماع والاجتماع والانتقال  
 لان الانتقال فرع الاجتماع ففي الرحم اي كذلك **قوله** لا عموم له اي يستعمل في اكثر  
 من واحد لا حقيقة لان ذلك متوقف على كون اللفظ موضوعا للمعنيين لما هو  
 الاستعمال في احد المعنيين على الافراد حقيقة ومن ضرورته انه لا يكون نفس الموضوع  
 له بل هو واللزام باطل بالاتفاق فكذا الملزوم والمجاز لا يستلزام اي استلزام  
 استعماله في اكثر من معنى واحد مجازا لجمع بين الحقيقة والمجاز وبيان اللزوم انه لو  
 اريد به المجموع وهو غير موضوع له وكل واحد من المعنيين مراد وهو نفس الموضوع  
 يلزم ارادة المعنى الحقيقة والمجاز من لفظ واحد في اطلاق واحد وهذا المعنى جمع  
 بين الحقيقة والمجاز وهما **اجابات** ذكرها صاحب التلويح ولما ورد عليه شك  
 بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلاة من الله يراد بها الرحمة

ما  
 في  
 قوله



ومن الملائكة الاستغفار وهذا عموم له بلا شك **فاجاب** عنه بقوله والمراد  
 بقوله يصلون على النبي عم الصلوة وهو الشئ اى تعظيم بحاله اى بشأن عم وذلك لان سيا  
 الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى وملائكته في الصلوة على النبي عم فلا بد من اخذ  
 معنى الصلوة عن الجيم لانه لو قيل ان الله يرحم النبي عم وملائكته يستغفرون له بأياها  
 الذين آمنوا عوالله كان هذا الكلام في غاية الرواكة لان اجاب الاقتداء في مثله لازم  
 فلا يصلح في القرآن فلا بد من اتحاد معنى الصلوة من الجيم وهو لثنا بحاله عليه الصلوة و  
 السلام ففيه كلام ذكر في التوضيح والتلويح **قوله** وما عد من اقسام النظم الجواب  
 سوال مقدر تقديره ان عد المأل من اقسام تقسيم الوضع غير مستقيم لان اقسام  
 تقسيم الوضع لا يكون الا من اقسام اللفظ الموضوع والمؤل مفعول فعل التاويل فلا  
 يكون من اقسام اللفظ الموضوع **قوله** وما قيد بقوله من المشترك **جواب**  
 سوال مقدر تقديره انه لما قيد تعريف المؤل بالمشترك فلا يكون جامعا لا فزاده  
 لان الخلف والمشكل والمحل اذا زال خفاهم بدليل يلخصه صار مؤلا اي **قوله** والمراد لثنا  
 الراى الظن الغالب **الجواب** سوال مقدر تقديره ان قيد تعريف المؤل بجواب  
 الراى باطل اي لا نه خرج عنه المؤل الذي يترجح احد المعنيين بخبر الواحد ونحوه و  
 المراد بقوله او نحو السياق والنسب **قوله** بالتأمل في الصيغة وهذا ان القرء  
 جمع واقل الجمع ثلثة وهو المتيقن وايراد هذا المتيقن انما يصح اذا كان المراد بالقرء  
 الخيف **قوله** وبالنظر الى الثلثة الخ وهو هذا لان الناشئة التي بين عد معلوم  
 لا يجتمل الزيادة والنقصا والعمل بهذا الخاص انما يكون اذا كان **قوله** بالقرء الخ  
**قوله** والمشهور الخ وفيه اشارة الى مذهب المتأخرين **قوله** واذا قيل دأت  
 فلا ناحين جأني القوم الخ لان النص انما يجوز في القيد دون التقييد بالمقيد ههنا  
 هو روية فلان فيكون النص فيه وبتجزي القوم فيكون فيه ظاهرا **قوله** ولكن ذكر  
 في نهامة الكتب الخ وفيه اشارة الى مذهب المتقدمين وايضا فترى من ايراد هذا  
 دفع الحجة المتروكة عند العلماء لان المتقرب عند العلماء شرطية الشئ بل في اقسام

سؤال

يكون النص



التفسير الواحد هو أنها ليس كذلك لأن كلا منهما أعم من الآخر **وحاصل**  
 الجواب أن الشرطية التقابل عند العلماء أعم من أن يكون مفهوما أو مصدا  
 قيا معا أو مفهوما فقط والتقابل المفهومي والمصداقي معا عند المتأخرين  
 وعند المتقدمين المفهومي فقط أو يكون الاعتراض على العكس وهو هذا  
 أن وجه الحصر مخالف عن الأقسام لأن فيه اشعار على أن يكون التقابل في  
 الأقسام بالذات والامر ليس كذلك كما هو ظاهر من الأمثلة **وحاصل**  
 الجواب بناء على الاعتراض الثاني هذا أن وجه الحصر بالطريق المذكور  
 والأقسام بناء على مذهب المتقدمين فتأمل **قوله** وحكمة وجوب العمل **فان قيل**  
 وقم التناقض في كلام المصنف لا من حكمه ولا بوجوب العمل وهو بناء  
 على قطعية النص ثم قال على احتمال التأويل وهو دليل الظنية فدفع المصنف  
 هذا التناقض بقوله هو في حيز الجواز كما لا يكون احتمال الجواز مفيدا للقدح  
 فكنا احتمال التأويل في النص لا يكون مفيدا للقدح لأن كلا منهما غير  
 ثابت من اندليل الشرعي **قوله** احتمال آخر **جواب** سؤال مقدم  
 تقديره أن تخصيص احتمال التأويل بالنص باطل لأن النص كما احتمال  
 التأويل فكذلك احتمال الظاهر يفي ببل أول لا ند و**قوله** لكن مثل  
 آخر جواب اعتراض الذي ذكره بقوله ولما احتمل **قوله** سواء انقطع جواب  
 سؤال وهو أن المذكور في كتب الأصولين مثال المفسر قوله تعالى فبجد الملائكة  
 كلم أجمعون لا بليس وفي هذا القول انقطع الاحتمالات بقرينة لفظية  
 فهذه العبارة مشعرة على الانقطاع في المفسر بقرينة لفظية فعلى هذا لا يصح  
 جعل قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة لأنه ليس فيه انقطاع الاحتمالات بقرينة  
 لفظية **قوله** وهذا في زمن آخر **جواب** سؤال مقدم تقديره فعلى  
 هذا لا يصح جعل قوله تعالى اقتلوا المشركين كما فتننا لا للمفسر أنه لا يحتمل التثنية  
**قوله** فقد لزم آخر جواب عن السؤالين أحدهما أن جعل كلمة عن صلة أحكم



لا يصح ان كلمة عن لا يقع مسئلة احكام بل لفظة علم ويريحهم صلة والثاني ان  
احكام مستق من الاحكام من مادي لا فعال والهمزة في باب الافعال للتعدية تنقل  
حتى التعدية عن **وخاص** الجواب ان جعل كلمة عن صلة احكام باعتبار  
التضمين وهو في اللغة شيء در بخل كوفات وفي الاصطلاح ان يقصد باللفظ  
المعنى الحقيقي ويراد معه معنى فعلا لاخر يناسب للمعنى الحقيقي ويبدل عليه ما هو من  
متعلقة كما في قولك حمد اليك واريد بالحمد معناه الحقيقي وهو الشاء وقد اريد  
معناه غير على آخر وهو لا بها والتمها معنى للفظ ينتهي فكذا انتهى اللفظ احكام  
متضمن ايها لفظ متمنعا وانتم المعنى الحقيقي وهو الاحكام وان بد معه ثم معنى  
اللفظ الاول وهو كانه عن ان كلمة عن في الظاهر متعلقة بلفظ احكام **قوله**  
اذ هو اني ابي عدم احتمال التويل والتبديل بل في علم الله تعالى بما يجز  
**قوله** من باب العقائد في بيان التوحيد اى قسم من اقسام الله  
كائن بوجدانية الله تعالى ولا يتوهم المتوهم بان بعضهم موجب لحكم قطا و  
بعضهم ظنا بناء على ان التفاوت في الادلة يوجب التفاوت في المدلولات فتد  
الماتن بقوله يظهر التفاوت لانه يلزم خلية الشيء لنفسه وهو جمل والدليل على  
المدخل دخول الفاء بقوله فيعمل بالاعلى دون الادنى **قوله** لا حيل العدد لان  
قوله شيء وثلاث وجماع حال لقوله ما طاب لكم وحال الشيء فبدل من الحال وهو  
فانكوا فيكون النكاح مقيدا بهذا القيد ولما كان كذلك فاندفع الاعتراض  
لان هذا لا يكون الا قوله بذهب الخصم لان الخصم يقول ان التقسيم على الشيء  
باسم العلم اذا قرن بالعدد يوجب الانتفاء عما عداه **قوله** ومثال تعارض  
المفرد والمفرد **وفيه** ايضا نظرا لان المدعى يكون عكس هذا لان في الحد  
الاول يصلح ان يجعل الصلة علة لوجوب الموضوع وفي الثاني لا يصلح ان يجعل  
الوقت علة لوجوب الموضوع لكن المقصود من المثال ايضا هو الممثل وهو محال هذا  
**قوله** فمن قلته البتة **اقول** ان نسبت قلته البتة الى سائر الافعال



غير صحيح لان ما ذكر من المثاليين في المفسر والحكم ليس بمثاليين لان المفسر هو  
الكلام الذي لا يحمل الا معنى واحد كقوله تعالى شهد واذا عدل منكم امر  
والا لم يحمل للمعنى الكثيرة وان سلم عند فلا نسلم ان قوله تعالى ولا تقبلوا  
هم شادة ايديهم مثالا للحكم <sup>الان الحكم</sup> كقوله تعالى انقطع عند احتمالات نفسه  
لاقتباين الله عليه وهما انقطع الاحتمالات بالانقباين اللفظية ولو كان هذا  
صحيحا لجعل قوله تعالى شهد المشككة كهم اجمعون ايضا صحيحا والامر ليس كذلك كما  
تري في قولهم ساعته والاظهر ان يقول بعارض من غير الصيغة انه لان  
الحق ليس بالمتناهي في اللغة بل باعتبار تسميته هذا الاسم فينبغي ان يذكر كلمة  
من ان يكون به ما اذا ختماء وليس به عيب في الصيغة بل باعتبار امر في الصيغة  
وعنه ثمة **اقول** ان قيد الصيغة صفة كاشقة وهو قيد في الظاهر وبينا  
فيه بواقف في اشكال **قوله** لا ينال المراد **الجواب** سؤال مقدم  
تقديره ان قيد اذا كان ما هو ذاته تعريف ليس الا للاحتراز عما عداه  
وهذه ليس به عيب ما ستر الى هذا المعنى لان الاحتراز عن اقسام الظهور  
يحمل قوله فما حفي ان الاحتراز عن قسم الخفي يحصل بقوله غير الصيغة  
فيكون قيد باطلا **قوله** اي الكلام المشبهة بالمراد ولما كان كذلك فانه في  
الاشكال انما ستر على الحكم وهو هذا من المشكل قسم من اقسام التقسيم الثمانية  
واقسام التقسيم الثمانية متعلقة بالكلام المركب من الفعل والزمان والفاعل  
فيكون قصد من الكلام هكذا لان الكلام مشكل لدخوله في اشكاله وانما هو  
ليس كذلك **قوله** ان يكون في كلام استفهام في كبرياء الله تعالى ليس  
استفهام لان ادراحي له تحصل به علم والاستفهام في الوحي كقوله في حق  
ان نبينا عظيم **قوله** وهذا في حق الامم **الجواب** سؤال مقدم  
تقديره ان المشابهة لا يمكن معاوم المراد فيكون ان في طلب من البنية بل فائدة  
**قوله** كاللهم بالوحي اي بلسان الجش مع العرب لان هذا منها يعلم بكلام الآخر



فكلامه في حق المخاطب مهمل **قوله** حظ الزائغين بقوله تعالى اما الذين في قلوبهم  
 زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله **قوله** ولقراءة البعز  
 للآية الدليل الثاني **قوله** والبعض وقوله الراسخون دليل ثالث واما الدليل  
 الثالث هذا ان قوله يقول فعل وقوله الراسخون فاعل فيكون جملة وعطف الجملة  
 على المفرد وهو لفظ الله تعالى ليس بحسن **قوله** لان الناس **جواب** سؤال مقدر  
 تقديره لان الابتلاء يحصل برياسة القلب ورياسة لا يكون الا بالعلم **قوله**  
 لان ابتلاء كل احد الخ لدفع ما يقال يجوز ان يكون الحكم على العكس **قوله** لا يفرز  
 التركيب **ولا يقال** ان التركيب ايضاً معنى لما نقول لان المراد بالجنس ما يكون مراد  
 باللفظ والمراد بالتركيب ما يكون لاجل اللفظ وبينهما فرق واضح **فان قيل** نحن  
 في بيان اقسام ما يعرف به احكام الشرع ولا يعرف بالمشابهة حكم لان معرفته توقف  
 على معرفة المعنى وقد انقطع رجاء معرفة المعنى بالكلية فكيف يستقيم اياديه ههنا **قوله**  
 ان سلم انه لا يعرف به حكم بل يثبت به معرفة ان الله تعالى موصوفة بعينها باليد و  
 الوجه والعين وان يعرف حقيقة ما اريد منها ومعرفة هذا المقدار وجوب اعتقاد  
 من احكام الشرع **قوله** فاللفظ بمنزلة الجنس وانما يكون اللفظ نازلاً بمنزلة الجنس  
 لا بعينه لانه ان يكون عارض العام كالملكية لانه فرق بين الجنس وعارض العام  
 لان الجنس ما خوذ في المفهوم وعارض العام غير ما خوذ في المفهوم والفصل ايضاً  
 بمنزلة الفصل لانه ان يكون خاصاً عاماً كالضحك للانسان **قوله** والمراد بالوضع  
 تعيينه للمعنى **جواب** سؤال مقدر تقديره ان اسناد الوضع الى اللفظ غير مستقيم  
 لان الوضع يجرى بعينين احدهما نهادن وآتاني ههنا جعل الشيء في غير شيء آخر  
 واحد من المعنيين يجرى في الايمان دون الاعراض واللفظ من الاعراض اذا و  
 جد فتلاشه **وحاصل** الجواب ان الوضع على نوعين وضع في الاعيان وضع  
 في الاعراض الاول فيما ذكرنا والثاني عبارة عن تعيين الشيء للشيء الآخر والمراد  
 ههنا الثاني دون الاول كما قال اشارة **قوله** بحيث يدل عليه من غير قرينة

المراد بالوضع



جواب عن الاعتراض الوارد على الوضع المذكور في تعريف الحقيقة وهو هذا  
 ان الوضع المذكور في تعريف الحقيقة لا يخلو اما ان يراد بالوضع الوضع الشخصي  
 او النوعي فان كان الاول فهو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى باعتبار القاعدة  
 الكلية كما في الاسماء المشتقة كضارب مشتق من الضرب لانه موضوع لذات  
 من يتصور عنده الضرب لانه على وزن فاعل وكما هو على وزن فاعل فهو موضوع  
 لذات من يتصور عنده الفعل فيخرج الوضع الشخصي فلا يكون جامعا وايضا لا يكون  
 لانه دخل فيه المجاز لان في المجاز لا يكون الا وضع نوعي كما في قولنا ريت اسديرا  
 فانه موضوع للرجل الشجاع لانه مقرون بالقرينة الصارفة وكل ما هو مقرون  
 بقرينة فهو موضوع لما يناسب وان كان الثاني فهو عبارة عن وضع اللفظ بازاء  
 المعنى بدون القاعدة الكلية كما في الاسماء الجوامد كزيد وبكر وعمر ونحوه فيخرج  
 عن الوضع النوعي فلا يكون جامعا **وحاصل** الجواب هذا بان الوضع  
 النوعي على نوعين احدهما في الحقيق والثاني في المجازات فاما الاول فهو  
 عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير احتياج السامع الى القرينة في  
 افهام المعنى والثاني في المجازات وهو على العكس والراد ههنا الاول دون الثاني  
**قوله** خاصا كان او عام **فان قيل** كيف يصح قوله خاصا كان او عام لان  
 الخاص والعام من اقسام الوضع والحقيقة والمجاز من اقسام الاستعمال **قلنا**  
 مرادنا بالخاص والعام المدلول أي سواء كان مدلول الفرد او التعدد **قوله**  
 خاص باعتبار الخ لانه كلام ومدلوله ثلاثة اشياء احدث والزمان والفاعل  
 فيكون خاصا باعتبار فعل الركوع وهو اللفظ وباعتبار فعل الزنا وهو  
 ادخال فوج في فوج وعاما باعتبار الفاعل والكل يرجع الى محله لما كان الامر  
 كذلك فاندفع الاعتراض الوارد على توصيف الحقيقة بالعموم والخصوص وهو ان  
 توصيف الحقيقة بالعموم والخصوص باطل لانه توصيف بالوصفين المتضادين  
**قوله** واما المجاز بالزيادة فيندفع وهم وهو انه لا بد في التعريف ان يكون بانعا



عن دخول الاغيار وجامعا لما فراده وتعرف المجاز لا يتناول لبعض افراده وهو المجاز  
 بالزيادة لان المجاز اسم للفظ اريد به معنى غير ما وضع له من نسبة والزيادة ليس  
 بمعنى لعدم فائدة شيء معتد بها وايضا لا مناسبة بين الاثبات والزيادة **فاجاب**  
 بقوله والمجاز بالزيادة **وحاصل** الجواب الوضع للكاف مثلا هو التشبيه  
 او تحسين اللفظ والزيادة المعنى المجازي له ولا نسلم ان الزيادة ليست بمعنى لان  
 الكاف مجزئ مفيد لتحسين اللفظ كما كانت مفيدة له في الحقيقة ولا نسلم ايضا عدم المنا  
 سبة لان الزيادة من حدود الاثبات وهو نوع المناسبة تأمل **وفي** انه صادر  
 عن قبيل الحقيقة القائمة وهو غير مجاز عند البعض ودفعه ممكن تأمل كشف  
**قول** والافعال التي يحتمل ان يكون جوابا كما هو ظاهر ويكون الجواب الاول  
 يمنع كونه ضروريا فلا يمنع العموم فيه والثاني بتسليم كونه ضروريا لكن هذه  
 الضرورية ايضا لا يمنع العموم لانها انما يكون بالنظر الى السامع لا الى المتكلم لانه يتلفظ  
 به مع كونه قادرا على التلفظ بالحقيقة لرعايته البلاغة والتناسب فيجوز ان يتلفظ  
 بالمجاز العام كما يتلفظ بالمجاز الخاص ويحتمل ان يكون سوا الالهي علينا نقد به ان  
 كون المجاز ضروريا لا ينافي وقوعه في القرآن لانه لا يفيض الى التجزئ بل الى  
 تعالى عن الجزئ لانه ضروري بالنظر الى السامع لا الى المتكلم والمنافاة على التقدير  
 الثاني ونحن وانتم سامعون فيكون ضروريا بالنسبة اليك لا الى الله تعالى  
 مرسولة لانها متكلمان فلا يجوز لنا ان يحمل على المجاز العام لان الضرورية يرتفع  
 بالحمل على المجاز الخاص فلا يجوز لنا ان نؤاد بالصاع جميع ما يحمله فيه لانه زيادة  
 على الحاجة التي يرتفع بارادة نوع واحد كالمطعم مثلا **والجواب** مرية  
 الحاشية التي كتب عنده الاعتراض المشرح كشف **قوله** جعلنا لفظ الصاع  
 من المفعول الاول وقوله عاما فيما يحمله من المفعول الثاني فقوله جعلنا يكون  
 افعال القلوب وهو يقتضيه المفعولين فقوله لفظ الصاع من المفعول الاول وقوله  
 عاما من المفعول الثاني كما في قولنا عليت زيدا فاضلا **قوله** لم نجد في كتب



قلنا جازان يكون للشافعي قولان والأطالع لصاحب التلويح بقول الأخر له عليه  
**واقول** جازان يكون هذا القول للشافعي في آخر عمره من غير كتابته **قوله**  
 وأما تقدير الطعام جواب عن الاعتراض الوارد على المعترض وهو هذا ان قول  
 المعترض بعدم وجد ان عموم المجاز في كونه كذب لان تقدير الطعام في الحديث على  
 ظاهرة عليه **قوله** والمراد ان المعنى الحقيقي لا يسقط اى عن اللفظ والواو في قوله  
 ولا ينبغي للتعليل فصار تقديره لانه ينبغي عما صدق عليه فيكون بين اللفظ و  
 المعنى ملازمة فلذا قال الماتن والحقيقة لا يسقط **قوله** بخلاف المعنى المجازي لانه تسقط  
 عن اللفظ فانه يصح الخ وقال ابن الحاجب صحة النفي لا يصلح ان يكون علامة للمجاز لانه  
 يؤدي الى الدور ويبيانه ان صحة النفي موقوف على معرفة المجاز فلو عرفناه بصحة  
 النفي لزم الدور **اجيب** بان معرفت المجاز في الحال موقوف على صحة النفي في  
 استعمال العرب وصحة لا يتوقف على معرفة كونه مجازا في الحال فلا دور **قوله**  
 وهو انما يكون بالوحي الخ فالبا في قوله بالوحي بمعنى فيكون الوحي كالحقيقة لا عين  
 الحقيقة لانه من افراد الموضوع له على هذا التقدير بخلاف العقد لانه ليس من  
 افراد الموضوع له **فان قيل** ان المتكلم من الملل الشرع فالنبا ان يتكلم باصطلاحه  
 والمراد من النكاح العقد فلولم يحل النكاح على العقد قلنا ان المتكلم يتكلم  
 باصطلاحه اذ الميركن المبرج موجودا وههنا المبرج موجود وهو الاحتياط او  
**نقول** ان حل النكاح على الوحي ايفر حل على المعنى الشرعي بدليل قوله ثم  
 فانه اليد ملعون **قوله** من تنمة السابق اى يستحيل اجتماع المعنى الخ  
**جواب** سوال مقدم تقديره ان ايراد هذه العبارة غير مستقيم لان  
 الغرض في ايراده رد على الخصم وهو لا يحصل لان الحقيقة والمجاز من عوارض اللفظ  
 لفاظ وتوصيف اللفظ بكونه حقيقة ومجازا معا ممنوع اتفاقا لان الحقيقة في  
 ايراده لا يحتاج الى القرينة الصارفة عن الموضوع له اليه غيره والمجاز يحتاج في  
 ايراده الى القرينة الصارفة عن الموضوع له اليه غيره فيكون بينهما منافاة



**وحاصل الجواب** ان عبارة المفعول عمول على حذف المضاف الموصوف **قوله**  
 بان يكون كل منهما **الجواب** سوال مقدر تقديره ان قيد ارادة المعنى الحقيقي  
 والمجاز لما كان مرادنا في استعمالهما فيود الى سد باب الاستحالة لان المحتاج الى  
 ارادة المعنى المجاز دون الحقيقي **وقد ورد** على جواب ضا الانوار اعتراض هو  
 ان المجاز شايء الاستعمال في المعنى الحقيقي فقط **وحاصل الجواب** ان هذا الاستعمال  
 لا يجوز لاجتماع الضدين **قوله** واوضح في المثال وقد استدلل بوجوه اربعة اما  
 الاول لانه تصريح بما هو المقصود والثاني لانه لا يحتاج الى تأويل اللابيض بل بس  
 والثالث لا يشتمل بكثرة التشبيهة والاستعمال بكثرة التشبيهة دليل زيادة الوضاهة  
 والرابع لانه خال عن تقدير بكمال **والجواب** ان هذا تشبيه من حيث الاستعمال  
 لا غير يعني كما ان استعمال الثوب الواحد في حالة واحدة بطريق الملك العارية  
 جميعا مستحيل سواء كان فيه شخص واحد او شخصين فكذا استعمال اللفظ الواحد  
 في حالة واحدة بطريق الحقيقة والمجاز معا يستحيل سواء كان ينسب الى معنى واحد  
 او معنيين **قوله** من حيث الحرمة وايجاب الحمد لدفع الاعتراض وهو ان  
 قول الماتن والله يلحق غير الحر بالحر غير مستقيم لانه وصيلة الى امر الحر فيكون حراما  
 كالحر **وحاصل الجواب** انه لا يلحق غير الحر بالحر من حيث مجموع الحكمين معا  
**قوله** فيلحق بالفروع دون الاصول وينتقض بالتناول الظاهر **قوله** تعالى  
 وصاحبهما معروف في حق الحمد والحدة والضمير للابوين من حيث ثبوت النفقة  
 للجد والحدة مع انها من الاصول **فحليل** اثباتهما على قول من يجمع بين الحقيقة  
 والمجاز لا بل تناول الظاهر ولا ينتقض ايضا بما اذا وطى الجد جارية حيث لا يجد  
 تبعا **لانا نقول** لا نسلم عدم الحمد تبعا بل اصالة لان الحمد لحق التملك في  
 مال ابنه فكنا في مال ابن ابنه **قوله** لانهم فروع في الاطلاق والخلقة جميعا  
**فان قيل** ان تبعيته ابن ابنه في الاطلاق والخلقة مستقيم دون موالي  
 الموالى لان خلقة موالي الموالى لا يكون خلقة الموالى **ولنا** ان التبعية مستقيم



من حيث الخلقة لان المراد من الخلقة حكيا وهمنا كذلك لاننا اعتقده فيزول الرق  
 الذي هو اثر الكفر فكانه احياء **قوله** باعتبار عموم المجاز وهو الدخول الى النار اذا اراد  
 المم هذه الاجوبة على طريق اللف والشر المربط لحصول الامتثال في بعض الكلام و  
 ان كان مضمونا في الكلام وان كان مرتبا فيفوت الامتثال في الكل **قوله** دون لفظة  
 اليد بالاتفاق وهو منقوض بقوله انت طالق <sup>ولا</sup> اطلقك فانه يولد به بياض  
 اليد <sup>م</sup> ان الطلاق غير ممتد **اجيب** عند من جري بين الاول بالمنع وهو عبث  
 عن لانسلم وان سلم فاقول لا يمكن حمل على مطلق الوقت <sup>لأنه</sup> بعد اليمين وقت من جملة  
 الاوقات مع انه لا يمتد فيه لحصول البر فلذلك يحمل على مطلق الوقت **فان قيل** قد  
 استدل اليمين بما سوا هذا القدر لان زمان البر مستثنى عن زمان الحنث  
**اجيب** عنه لا يمكن الحمل على هذا الا قد ما يفعدم القائل بالفصل **قوله**  
 والنذر معناه الحقيقي لعدم توقف ثبوته على قرينة النذر كما انه امر بنبأ غايته  
**قوله** واليمين معناه المجازي لتوقف ثبوته على قرينة من هي اليته بثبوت النذر  
 وتوقف على القرينة هاتين المجازات والما كان كذلك فاندفع ما قال بعض المتو  
 هين ينبغي ان يكون لفظ النذر مشتركين معنى النذر ومعنى اليمين او مترادفا  
 وقد اشار البشارح الى دفع الترادف فيما بعد بقوله يلزم بفواته انقضاء المنذر و  
 الكفاية لليمين **قوله** غير منع <sup>لأنه</sup> ليس يصير علما لرجب <sup>لأنه</sup> من رجب عار غير  
 منصرف فيمنع عنه الجواز والتنوين لوجود السببين فيه وهما العلم به ووزن الفعل  
 وان نونت وقلت وهو رجب زالت علمية لانه حصار جسمان العلم به ما وضع  
 لشيء واحد بوضع واحد بعينه ولم يوجد خبر <sup>لأنه</sup> وعنه انما يريد على قول  
 البصيفة **والجواب** ان النذر يثبت بصيغة الكلام واليمين يثبت بمعنى  
 النذر وقد ثبت شيء بمعنى الشيء كما ثبت باللفظ <sup>لأنه</sup> ان اليمين  
 انما كان مجازا لو ثبت بصيغة النذر بخلاف ما اذا ثبت بموجب النذر في الشيء  
 اذا ثبت يثبت بجميع لوازمه اما شرط اليته فلدفع الحرج <sup>لأنه</sup> كما في قوله تعالى



**ونقيض** ان يقول نافي مقم الجمع بما ذكرتم لان ثبوت اليقين لما توقف على الارادة وقد  
 اريد بهذا اللفظ موضوعه وهو الايجاب وغير موضوعه وهو اليقين فلا معنى للجمع سوى  
 هذا وليس ما ذكرتم الا وجه اتصال اليقين بالثبوت الذي ليس هو مجوز المجاز غاية  
**اجيب** بان المراد بقوله ونوي اليقين ونوي به تحريم المباح اذ ليس باختياره الا  
 ذلك اما كون تحريم المباح يمينا فليس باختياره بل يجعل الشارع لسانه **وحاصل**  
 الجواب ان اللفظ قد يدل على اللازم المتأخر وهو المعنى بوجهه وهذا لا يسمي مجازا فلفظ الاسد  
 المراد به الهيكل لا على لازم وهو الشجاعة ولا يسمي مجازا **قوله** بحسب الظاهر لان موجب الشراء  
 اثبات الملك في المشتري وموجب الاعناق ازالة الملك عنه وبنيهما منافات ظاهر **قوله**  
 والاستعارة في عرف الاصولين **الجواب** سوال مقدم وهو ان الشرط في الاستعارة  
 استعارة الاتصال المعنوي وفي المجاز الرسل الاتصال الصوري فاستعمال العلة في الحكم  
 والسبب في السبب من قبيل المجاز المستعارة الواجب على المعنى ان يقول فتمت المجاز وينبغي ان  
 يكون لا عن طريق الاخر وهو ان قول المعنى وطريق الاستعارة الاتصال بين الشين  
 صورة او معنى غير صحيح لان المقترع عند العلماء العلاقة في المجاز المستعارة تشبيه وفي  
 الرسل غير ما ذكرنا **قوله** والمعنى على عن علاقات المجاز **الجواب** سوال مقدم  
 وهو ان ذلك طريق الاستعارة في هذا المقام غير مستقيم لان بحث الاصولين يبحث  
 من الحقيقة والمجاز وطريق الاستعارة ليس من الحقيقة والمجاز والبحث عند بلقاء  
**قوله** واراد بالصوري **الجواب** سوال مقدم وقد يرد في التبادر من الاتصال  
 الصوري انما يكون بين الشين بحيث لا يتصور انفكاك احدهما من الآخر فعلى هذا  
 لا يصح التمثيل بقوله او المطر سماء لا يمكن الانفكاك بينهما **قوله** لازم احتراز  
 عن الحيوانية قوله مشهور احتراز عن الا بخرية وانما شرط لجواز الاستعارة هذين  
 المعنيين لان الاستعارة لو كان جائزا بطلق المعنى لا يظهر فضل العلم الذي استخرج  
 استعارة اليوهية فاللازم باطل والملزوم ايض باطل **فان قيل** ان فضل العلم  
 كما يظهر باشتراط الامرين فكذلك يظهر باشتراط امر واحد فما الفائدة في اشتراط



**قلت** لان المعنى في باب الاستعارة كالعلة في باب القياس ولا بد في  
 العلة من الامرين احدهما صلاحية بتقدير اضافة الحكم اليه والثاني اعتبار الشرع  
 هذا في الموضع الآخر فكذلك يشترط لا اعتبار بالمعنى في باب الاستعارة امرين كما ذكرنا  
 انفا ثم لخصوص بعينين بمعنى التفرد الذي هو ضد النظام الذي بمعنى الاشتراك  
 وبمعنى زيادة التعلق والراد ههنا الثاني دون الاول وهذا التقدير ان دفع  
 الاعتراض الوارد وهو ان الخاص مشتق من المخصوص وهو التفرد الذي هو ضد  
 النظام فيكون اخذه مؤديا الى سد باب الاستعارة **قوله** لا يعنى السحاب  
**جواب** سوال مقدم وهو ان المطر ينزل من السحاب عند البعض ومن يحجر  
 الحيوان عند البعض وكل ذلك تحت السماء فلم يكن المطر متصلا بالسماء فيقوت  
 المطابقة بين الدليل والمدعي لان للدعي الاتصال الذاتي عن الاتحاد في الذات  
 ولم يتوالاتحاد في الذات بين المطر والسماء ولما تم تقريب الاعتراض فارد ان يبين  
 علاقة المذهبين فيقول العلاقة على المذهب الاول الاتبناء على الجزئية وعلى المذهب  
 الثاني الاتبناء على الحالية والمحلية **قوله** اي العلاقة وانما زاد الشارح لفظ العلاقة  
 لان الالف واللام في قول المفسر والاتصال عوض عن العلاقة وانما زاد لفظا لانه لان  
 الالف واللام في الم شروع اسم المفعول يكون موصولة بمعنى الذي وعبر عن الاسم المفعول  
 بما فيه الجهمول ليكون صلة له فلذا قال الشارح الذي شرع وفعل الماضي للجهمول يقتضيه  
 المفعول فقال الشارح الم شروع **قوله** باية كيفية شرع اي بلا ملاحظة لوازمه لانه  
 لو نظر الى لوازمه لايصح الاستعارة للبائية بين الكفالة والحوالة فان الاصل في كل  
 واحد ظاهر وهو ضم زمة الى زمة في الاول وتقل الدين من زمة الى زمة في  
 الثاني معناها التوثق للدين كما قال الشارح مع تبائن لوازمهما لان لازم الكفالة  
 الرجوع الى المكفول عنه ولازم الحوالة عدم الرجوع قبل التوي **قوله** بين البتة  
 والهبة انه لا بد فيها ايض من بيان ثلثة اشياء احدها الموضوع فهو موضوع كواحد منهما  
 واحد وهو احتراز المملوك عن الملك والثاني معناها ومعنى كل واحد منهما تملك بغير



العوض اي باعتبار عينه ونفعه في الهبة وباعتبار نفعه في الصدقة وان  
 كانت الصدقة مقبولة في الواقع مع التباين في لوازمها لان اللازم في الهبة  
 البروي في الصدقة عدمه **قوله** لذكر القضاء **والجواب** عن صاحب  
 المنتخب المحاسني هذا ان احكام الشرع بناء على الاعم والاغلب وسببية الشراء  
 للملك الاعم الاغلب من غيره فلا يكون في نيته الشراء تخفيفه عليه فلذا لا يكون  
 منهما فيه صدق **قوله** وجوب الاحتراز عن العلة ولا وجود احتراز عن  
 الشرط **قوله** لكن يتخلل بينه وبين بيان خلوه من معنى العلة فيكون تقديره  
 بان يتخلل بينه وبين الحكم علة لا يضاف **قوله** يتي على السراية والمراد بالسراية  
 ثبوت الحكم بسبب ثبوته في البعض **قوله** وعلى وجه مخصوص  
 وقال في التوضيح ان الحق ان جميع ذلك بطريق الاستعارة لاطلاق اسم السبب على  
 المسبب لان البيع ليس سببا للملك المتعة التي يثبت بالنكاح بل اطلاق اللفظ على المعنى  
 المبائنة للاشتراك بينهما في اللازم وهو الاستعارة ثم انما لم يثبت العكس لما ذكرنا  
 ان الاستعارة لا تجري في الاثن طرف واحد **قوله** لا يعنى بالمتعذر **جواب**  
 سوال مقدم وهو ان الحقيقة المتعذرة ما لا يمكن الوصول اليه بكلفة كالتمييز  
 بين دهن السمسم ودهن الزيتون بعد الخلط فعلى هذا لا يصح التمثيل باكل الشجرة  
 ان لا يمكن التوصل اليه بكلفة **قوله** وبالمجود ما يترك العجل به فعلى هذا لا يصح  
 تمثيل الماتن مقابل المتعذر لان المتعذر ايضاً يترك العجل به فتكون الحقيقة المجردة  
 من افراد المتعذر **قوله** الا ان الناس تركوه **جواب** سوال مقدم تقديره  
 لما كان المراد بالمجود ما يمكن الوصول اليه فلا يكون تعريفه مانعاً عن دخول الغير  
 لانه يدخل فيه الحقيقة المستعملة لانه ايضاً ما يمكن الوصول اليه **قوله** فاقول ينبغي  
 ان يبحث لان الحقيقة اذا صار وجود البر يتي متعذرة فكان اعتبارها اولى  
 ويمكن الجواب عن الاسئلة الثلاثة اما الاول لان لا تنفع مخالفته عن المستخرج عليه  
 لان المستخرج هو قوله تعالى والمفاتيح بيد الله لا تحيط بها الابصار ولا يدركها  
 العين ولا يحيط بها الخيال ولا يدركها الخواص ولا يدركها البصائر ولا يدركها  
 السمع ولا يدركها الابصار ولا يدركها الخواص ولا يدركها البصائر ولا يدركها السمع



والثاني انه يعلم من قوله واذا كانت متعذرة او مجبورة الى ان الصيرورة الى  
المجاز منحصر بالقسمين وليس الامر كذلك واما الثالث وهو ظاهر وهو بطلان  
**قوله** يعني ان كل جارح **جواب** سوال مقدم وهو ان الخبر لا يطابق  
المبتدأ لان قوله التوكيل بالخصومة عام سواء كان من جانب المدعى او جانب  
المدعى عليه فيكون المبتدأ عاما والخبر خاصا **قوله** اي لا يتكلم هذه الذات  
فيكون من قبيل ذكر الكل وادارة الجزء لان العبيد عبارة عن الذات مع الصيرورة  
فانه يجب بالاتفاق والفرق انه اذا قال من الفرات بكلمة من لا ابتداء الغاية  
تفقيها ان يكون ابتداء الشرب من الفرات وذلك انما يتحقق اذا لم يتوسط  
الكف والائناء واما اذا قال من ماء الفلاة فالمراد الماء المنسوب الى الفرات لا تنقطع  
عنه بالاحذ **قوله** يعني ان الخلاف المذكور في **جواب** سوال مقدم  
وهو ان حمل قوله بناء على قوله وهذا غير مستقيم لان المشار اليه بهذا الخلاف  
المذكور وهو الذات والبناء وصف قائم بالبنية والبنية عليه وحمل الوصف على الذات  
لا يجوز **وحاصل** الجواب ان المراد بالبناء البنية مجازا فيكون من قبيل ذكر  
الوصف وادارة فعل الوصف **قوله** ولهذا لو قال العبد الاكبر بنى ابنه لغا  
لان العقل اليه عن صحة ترجمة هذا الكلام لان الكبير ليس بمتصور ان يكون ابنا  
للصغير بخلاف هذا ابن لانه كلام صحيح من حيث العربية ولم ياب العقل عن ترجمة  
ولكن لما فتح من جهة المشار اليه فلذا يصرح الى المجاز **قوله** لاكونا سدا الى  
لان قوله رأيت كلام مركب من الفعل والفاعل ولا يكون المقصود في الكلام الا  
هذا فان المضاف اليه فضلة فلهذا المعنى يكون المقصود بالحقيقة خبر الروية وهو  
مكن **قوله** وهو بعيد لان النسخ والتبديل في امته محذوم ممنوع اعزاز الله  
**قوله** فيحمل على الاخص مجازا فيكون حقيقة قاصرة فلا يتوهم ان قوله وبداية  
المعنى عطف على قوله خلق امرأتي وفي المعطوف عليه يترك الحقيقة ويراد المجاز المحض  
فالمراد في المعطوف ايها كذلك **قوله** وهو مشتق من فارت القدر الخ والمراد من



الاشتقاق الجزء لان الفور مصدر قوله فارت القدم ومشتق منه له وكل  
 مشتق منه جزء المشتق **قوله** ثم سميت الحالة اللثة لا لبث فيه الخ مجاز من قبيل  
 تسمية الطرف باسم المطرف **قوله** اي ثواب الخ انما تزد والشارح لان مد  
 المقهر ههنا ان احدهما عدم اشتراط اليته في الوضوء والثاني الزام على  
 الحكم فتقرير الاول يقدر الثواب وتقدير الثاني يقدر الحكم مع ارادة الدين  
 والاخر في يلزم عموم المجاز عند الشافعي وهو يقول بعدم الجواز **قوله** لا  
 بان النقص الى الخ بالاصالة بل بواسطة فوات المقصود وهو الثواب **قوله**  
 وفي كلام لا يخفى وهو هذا ان حصر المتروكات بالخمسة باطل لوجود القسمين  
 الاخرين وهو ترك الحقيقة بمعارضة النصين وترك الحقيقة بدلالة العرف **حاجب**  
 عنه بان الحصر مستقيم لان ترك الحقيقة بدلالة العرف يدخل في العادة وترك  
 الحقيقة بمعارضة النصين يدخل في ترك الحقيقة بدلالة المحل لان النصين اذا  
 تعارضا وكل واحد منهما ينفى موجب الآخر لا يبقى معنى هذين النصين فيما فيكون  
 من ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام **قوله** والتحريم المضاف الى الاعيان الخ او رد صاحب  
 الانوار جملة مبتدأة لدفع الوهم لان المتوهم يتوهم ان قوله والتحريم المضاف  
 الى عطف على قوله دفع عن امتة الخ وهو مثال المجاز المحض على هذا الجواب لانه لما  
 كان جملة مبتدأة فالبحث عنه في هذا الموضع يكون بلا فائدة فدفعه الشارح  
 بقوله تنتم لقوله بدلالة محل الكلام حتى يجازوا لزم البعض دليل لكون تنتم  
**قوله** وهو خلف اي باطل وقوله منشأه فخر الانشاء لا بداع سوء الفهم لان  
 الاصل في النصوص الاعمال دون الاهمال والتوقف عين الاهمال **قوله** اي يتصل  
 بالحقيقة والمجاز وانما قال هذا لدفع الوهم وهو العطف على القريب ومنشأه هذا ان  
 العطف على القريب اولى من البعيد في الامانة بين المعطوف والمعطوف عليه  
**قوله** حروف لها معان وليس الغرض منه الا بيان الاضافة لان هذه الاضافة  
 من قبيل الدال على المدلول **قوله** العاملة كحروف الجرا وغير العاطلة كحرف العطف



**قوله** فان في اذ الخ بيان مناسبة بين حروف المعاني وبين الحقيقة والجاز قوله  
وقد ذكر الخ والغرض منه بيان الأمرين احدهما الاعتراض على المعنى والثاني بيان ما اختار  
صاحب المنتخب **قوله** او لعدم وجود العامل بين الملتحق والمخلق به فظهر منه  
ضعف ما فعل منتخب المسألة **قوله** ولكن اطلاق الخ دفع لما قال ان اطلاق الحروف  
على ما سياتي غير صحيح لان الموجود فيما سياتي كلمات الشرط والظرف وهي اسماء  
وليس بحروف **قوله** ثم لما كان الحروف دفع الاعتراض وهو ان الموجود فيها  
سبقت قسمين العاملة وغير العاملة فما وجه تقديم غير العاملة على العاملة مع  
تفوق العاملة **وحاصل** الجواب ان لما كان اكثر وقوعا قلنا قدم نظرا  
الى قوله عليه الصلوة والسلام الغرة لتكاثر وجه كثرة وقوعه هذا ان مدخوله  
عام من الافعال والاسماء بخلاف كلمة الشرط لان مدخوله الفعل فقط وبجلاء  
كلمة الظرف لان مدخوله الاسماء فقط وانما قدم الواو على غيره لان مدلوله الجمع  
مطلقا من غير تعرض للمقارنته والترتيب بخلاف غيره لان مدلوله مقيدة اما  
بالمقارنة واما بالترتيب **قوله** اذا قيل فضولي آخر من جانب الخ لدفع الاعتراض  
وهو ان قوله يستفاد الاول وبطلان الثاني باطل لان نكاح كل واحد من المتين  
باطل بناء على ان الواحد لا يتولى طريقي النكاح وقوله وقيل لا حاجة الى اقول  
في الجواب ان هذا القيد اتفاقا في مفيد لدفع الهم وهو ان الحكم بنفاذ النكاح الاول  
نفاذ من كل وجه ومن ضرورة بطلان الثانية واما اذا لم يؤذن الزوج للم  
يبطل النكاح الاول الى اجازة الزوج فلم يكن مؤثرا في بطلان النكاح الثانية  
**قوله** فان النكاحان موقوفان والفرق بينه وبين هذان الامتين فيما كانتا موقوفتين  
لشخصين فقد قصد احدهما باعتاقه بطلان لنكاح الاخرى وقصده غير  
معتبر لعدم ملكه وان كان مولى الامتين واحدا فقد قصد باعتاقه احدا من المتين  
بطلان نكاح الثانية وقصده معتبرا لمصادفة الملك فنفاذ النكاح الاول وبطلان النكاح  
الثانية هكذا قالوا قال المعنى وقد تكون الواو والهمال قال الشارح هذا بيان الجاز الخ لدفع



الاعتراض يرد على الماتن وهو ان الواو يدخل على فعل المضارع لتحقيق فيكون حقيقة  
 قاصرة كما في قوله تعالى قد كثرنا قلبك وجربك في السماء الى السماء فيكون من  
 الفاظ مشتركة بين العطف وتحقيق المضارع فلا يكون خاصا في العطف وقد يكون  
 دخول الواو على فعل المضارع للتقليل كما في قوله عليه السلام وقد يكون الكذا  
 يصدقون قوله كانه قيل ادله الفا فتم **جواب** سوال مقدمه  
 وهو ان جواب الامر ليس الا فعل المضارع المصدر بكلمة اللام والجملة حاله وقوله  
 ات حولى يصدر بكلمة اللام **قوله** لا تتقدم على الاداء **واعترض** على هذا  
 بانه انما سلمنا لو كان الموصوف لكنه ليس بموصوف بل الموصوف هو زوال الحال والاداء  
 انما هو عامل في الحال **واجيب** عنه بان فيه مسامحة فتأمل مدبر **قوله**  
 وانما آخرها عن بيان **الجواب** سوال مقدمه تقديره ظاهر **قوله** عليه  
 المثال المختلف فيه **الآ** فان ابا حنيفة اعتبر في المسئلة جانب الحقيقة وهو العطف  
 والمعتبر جانب المجاز وهو الحال عندهما فعند ابي حنيفة هي مثال العطف وعندهما  
 هي مثال الحقيقة فقط دون المجاز **قوله** والعطف ليس **الجواب** سوال  
 وهو ان كلا من الجملتين تام فلا فائدة في العطف فتم **جواب** سوال مقدمه  
**قوله** لان اصل الطلاق **الجواب** سوال عقيب المسئلة الاخوية  
 فانه قال لان الواو في هذه المسئلة للحال قياسا على ما اذا قال احد لا احد  
 احمل هذا الطعام من موضع الى موضع آخر ولك الف فالواو في هذا القول  
 يكون للحال فكذا هذا **حاصل** الجواب ان المال دخل في مفهوم الاجارة  
 فلا يجوز بدون ذكر الحال بخلاف الطلاق لان المال غير دخل في مفهوم الطلاق  
 فيصح بدون ذكر المال على ان يكون ذكر المال خلعاً فهو حقيقة آخر **قوله**  
 وليس **الجواب** سوال مقدمه وهو ان كلامهما اقار والراء يؤخذ با  
 لاقرار نظر الى قوله عليه السلام الراء يؤخذ باقراره فينبغي ان يلزم عليها الالف  
**قوله** وفيه تأمل **امارة** الى الاشكال الذي يرد ههنا وهو ان كيف يصح



يصح كون الواو للعطف في قولها طلقتك الف لان الجملة الاولى طلبية فعلية و  
الثاني اسمية جزئية والتناسب شرط بين المعطوف والمعطوف عليه ولم يوجد  
فلا يصح العطف ههنا كما لا يصح جعلها للعطف في قوله اد الى الف وانت حرفا كان  
الا تنقطاع ما نعام من العطف فلم يصح في كليهما وان لم يكن ما نعام في كليهما  
فالفرق تحكم محض مدار **فاجاب** عنه من الدوائر انه للعطف على الجملة الجزئية  
فيصح العطف وههنا يعول الى قوله طلقتك واداء الالف على **فان قيل** تاويل  
الجملة الفعلية بالجملة الاسمية كما يمكن ههنا فكذلك يمكن ههنا فلم لم يؤخذ قوله اد الى  
الف وقوله يكون منك اداء الف فانت حرفان تاويل الجملة الفعلية بالجملة الاسمية  
انما يكون بمقتضى الامرين **قولي** وان لطف اي قل في ذلك الزمان **الجواب**  
سوال وهو ان القاعدة ان كلمة ان وصليته يقيد الحكم في نقيض مدخوله بطريق  
الاف فيفهم منه ان الزمان بين المعطوف والمعطوف عليه كثيرة بمقتضى الفاء  
فيلزم التداخل بين مدلول الفاء ومدلول ثم **وحاصل الجواب** ان كلمة  
ان في عبارة الممثلة للتزيين **قوله** واطلاق التراخي **الجواب** سوال  
وهو انه لما كان المراد ههنا الزمان القليل فاطلاق التراخي عليه باطل وحاصل  
الجواب ان المراد بالتراخي ههنا التراخي بمعنى التعقيب دون العطف **قوله**  
لان الفاء للتعقيب **الجواب** سوال لان الفاء وضعت للتعقيب والعللة مع  
الحكم مقارنان في الوجود على الاصح كالا استطاعة مع الفعل فكيف يدخل  
الفاء على الحكم **قولي** فلا يقال اتته اكرمته او انت مكرم بل يقال ان تأتت  
اكرمته او فانت مكرم **قوله** فيلزم درهم واحد قلنا ان فيما قال الشافعي  
بنا لكلام الماتن على الحذف وفيما قلنا بناء لكلام الماتن على الجواز واللفظ اذا  
دار بين الحذف والجواز فحمل على الجواز اولى لقلة الابهام في الجواز وكثرة في  
الحذف لان الابهام في الجاز من حيث المعنى دون اللفظ والابهام في الحذف  
من حيث المعنى واللفظ معا فلذا اكثر الابهام في الحذف من الجواز وايضا قال لان



فيما قلنا حل الجملة الثانية على التأسيس وفيما قال الشافعي حل الجملة الثانية على  
 التأكيد والتأسيس اولى من التأكيد **قوله** في الانشآت لان فيه تخلف  
 العلول عن العلة وهي غير جائزة ولما كان المقصود من دليل الخصم في هذه  
 المسألة الانكار من البداهة وجبت العطف مع الانفصال فدفع صاحب الاقوال  
 تقديره وهذا في وسعه وفكره **قوله** لان المجاز في الحرف **أهـ جواب**  
 سؤال وهو انه ينبغي ان يحمل الامر على الاباحه مجازا ووجه الخبرية هذا ان  
 الحرف خلاف الاصل من كل وجه ولانه لا يصلح للابتدائية والجزئية بل رابت بين  
 الكلامين والفعل مقصود من وجه لانه وان لم يصلح المبتداء لكن يصلح الخبر  
**قوله** وبل لا ثبات ما بعده والاعراض عما قبله يغير اذا كان ممكنا وان لم  
 يمكن لا يكون اعراضا عما قبله كما في التعريف الاتية **قوله** اما في الانشآت  
 ات فلا يمكن لان الانشآت اخراج عن الوجود فلا يتصور نفي قبل  
 وإثباته ايفاء بخلاف الخبر لانه لما كان يتحمل الصدق والكذب فيصير الاعراض عنه  
**قوله** بعد النفي والاثبات فان كانت الجملة التي قبل لكن مثبتا وجب ان يكون  
 التي بعدها منفية وان كان التي قبلها منفية وجب ان يكون بعدها مثبتا  
 وهي بخلاف بل في ان بل لا اعراض عن الاول ولكن ليس للاعراض عن الاول توضيح  
**الاصول قوله** غير ان العطف انما يصح عند انسااق الكلام **الجواب**  
 سؤال ان كلمة لكن لما كان محسوبا من الحروف العاطفة فصار كساير حروف  
 العطف فيصح العطف به كيف ما كان مرتبطا وهو عبارة عن اسناد احد الكلامين  
 الى الآخر ليكون مفيد الفائدة تامة بحيث لا يعد السامع بسكوته خطأ فعلى  
 هذا يصح عطف قوله لكن اجزءه بمائة وخمسين لصحة من حيث العربية لانه كلام  
 مركب من الفعل والفاعل **فاجاب** الشارح بقوله مرتبطا **الجواب** لان  
 المهر في النكاح تابع **الجواب** سؤال وهو انه لا يلزم نفي فعل واشتات فعل  
 بعينه لان النكاح بمائة غير النكاح بمائة وخمسين فيلزم منه نفي فعل واشتات



فعل آخو كما في البيع فأجاب بما أتى **قوله** فان قيل لآ اعتراض على المات ابتداء  
قطر النظر في الشرح لانه قد اُجيب بقوله لان الممر لآ **اجيب** بان نفي القيد في  
لذات المقيد دون مجرد القيد والموصو النكاح المقيد لا مطلق النكاح **قوله**  
لا اجزى بما يتدر ذلك القيد لارد للمائة فقط **قوله** واو لاحد المذكورين  
لآ احتراز بقول لاحد عن الواو والفاء وثم بقوله منذ كورين عن كلمة كل ولكن  
**قوله** انها موضوعة للشك في الجزع ان يشك المتكلم لا يعلم احد شيئين يقيين  
فرد ذلك تلويح **قوله** وانما يلزم الشك لآ **جواب** سوال وهو ان  
المتكلم قد شك في تعيين واحد من الشيئين واظهر ايف بطريق التزديد فلا وجه  
للقوله لان الشك ليس معنى مقصود لآ **قوله** من عمل الكلام لآ وهو  
الاخبار ولو كان للشك لكان في كل موضع وليس كذلك لان في الاخبار الخبر  
فعلم انها ليست بموضوعة للشك **قوله** فالما حصل جواب سوال وهو ان البيا  
لما كان وجهتين في الانشآت وكل منهما معمول فقد جمع بين الحقيقة والمجاز وهو  
لا يجوز **وحاصل** الجواب ان الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز فيهما غير موضع  
الا احتياط واما في موضع الاحتياط فيجوز فلان لا اعتراض **قوله** فمالك  
يقول انها على حالها لآ لانها للخبر في الانشآت وهذا انشأ وعندنا بمنزلة  
لا ضرب مجامع ان كلاما لاثبات ما بعدهما قطعاً وشكاً في او والاول  
في بل **قوله** وشروع لآ **جواب** سوال وهو ان جعل كلمة او بمعنى بل غير  
مستقيم لان بل الذي لا ضرب لتدارك الغلط باقامة الثاني مقام الاول  
وكلام الله تعالى منزّه عن هذا **وحاصل** الجواب ان بل على قسمين أحدهما ما  
وقع في الكلام الاول والشروع في الآخر والا ضرب فيه والثاني ما وقع في كلام  
العباد وهو ما ذكرنا في الشرح **قوله** ولكن لم يذكر الجناية في النص لآ  
**جواب** سوال وهو ان مقابلة الجناية مع الاجزئية غير مستقيم لان المقابلة  
بينهما تقتضي ذكرهما في النص والحال ان الجناية لم يذكر في النص فلان مقابلة بينهما



**حاصل** الجواب ان الذكرا عم من ان يكون حقيقة او حكما وهما حكما **قوله**  
وقد ورد هذا البيان بعينه **الجواب** سوال وهو ان قول المعنى بمقابلته الجنائيات  
مع الاجزئية ليس تقييد النص بالرأى لان الاجزئية في النص المذكور مطلق وقد قسم  
على الجنائيات بالرأى **وحاصل** الجواب ان التقييد على قسمين ما تقييد النص للرأى  
فلا يجوز فيما اذا لم يوجد مصاحبة الراى بالنص واما اذا وجد مصاحبة الراى بالنص  
الاخرى فلا بأس به **قوله** لكن حمل **قوله** خفيفة آه دفع دخل مقدر وهو ان باحقيقه  
حل في الفروع ان الإمام متخير بين الاشياء الأربعة وما هذا الاتفاق فاجاب  
الشارح بقوله ولكن آه **فان قيل** ان قطع الطريق على القتات لا يوجب الحد فليس هذا  
الا صيرورة في الجواز قلنا وهو ممنوع ان ذلك فيما اذا لم يكن الجواز في الحرف وان كان الجواز  
في الحرف ايضا فلا يشترط كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو مجاز مع عدم تصور المعنى  
الحقيقة وهو المثل **قوله** وعند ذلك كذلك لكن على احتمال آه اي اسم احدها غير معين  
وذاليس محل للعتق **قوله** على سبيل الجواز يحتمل التيقن آه من قبيل ذكر الاسم واردة الا  
خمس وقد اختلف العلماء في قوله رجل والله لا اكل فلانا او فلانا قال بعضهم فهو يمين  
بمنزلة قوله والله لا اكل فلانا والله لا اكل فلانا لان المذكور في المعطوف كالمكورة المعطوف  
عليه بناء على قاعدة العلماء وهو ان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه في الحكم الذي عليه  
من السابق وقال بعضهم فهو يمين واحد بمنزلة قوله والله لا اكل فلانا لان الجمع مجوف للجمع كالجمع  
بلفظ الجمع وان قال لا اكل فلانا يمين واحد فكذا هذا فلا يطرئ مرة المذهبين في كلمة الواو  
فقال لما كان كلمة او بمعنى الواو فهو يمين فلاننا المعنى قال الشارح والظاهر ان قوله حتى اذا  
كلم تفريع كونهما بمعنى الواو لان في الواو حث واحد بالتكلم الواحد والخشيتين بتكلمين فاذا  
كان كلمة او بمعنى الواو فحث بالتكلم الواحد فلاننا قال الشارح **قوله** ولو كلمهما تفريع  
لعدم كونهما عين الواو لان في الواو خشيتين بتكلمين وهما واحد وهذا نظر في المذهب  
الاول وقول الشارح والظاهر نظر في اللف والنشر والا فلا وجه له عند وقول الشارح  
وقيل التفريع على العكس له التكلم بهما فعلى هذا لو قال الرجل لا اخطئ امرأتى هذه او هذه



فينبغي ان يباح له ان يطلقها ومع هذا لا يباح له وان قال في مسألة الطلاق التحير  
 والام في التحير ليس كذلك في مسألة حلف الاباحة فهو يحكم محض لا وجه له وقال  
 مولانا صاحب التشریح هذا ليس بحكم لان الفرق بين التحير والاباحة مشهور وهو انه  
 ان الجمع بين الامرين في التحير يجعل المأمور مخالفا وفي الاباحة موافقا **فان قيل**  
 ان المأمور به بانواع التكفير لواقى بكها يكون مخالفا ومع هذا لا يكون مخالفا **قلنا**  
 ان مقتضى التحير المخالفة كما قال لكن يكون زيادة جائرة بطريق التبرع لا بطريق التحير  
 تحقيق مذکور في التشریح فان شئت فقل ان جعل كلمة او شعاعا  
 بكلمة الاستقيم وجعلها مستعاراً إلا ان غير مستقيم لان بين كلمة او وخة والا  
 مناسبة كما بينه الشارح ولا مناسبة بين كلمة او وان والا ان ليس مستعارة والكلمة  
 ولكن ذكره هنا يكون والاعيان مدخول حتى والاثول بتاويل المصدر فيكون  
 اسما لا فعلا لان حتى والاندخلان على الاسماء **قلنا** ان الفرق بين حتى والان ظاهرا  
 لا يحتاج اليه لانهما اشتغل به صاحب الانوار وقد سمعناه من الاستاذان هذا الفرق  
 بناء على الثاني والي والوجود بين حتى والاختلافان كلاهما للغايات فيحتاج الى الفرق  
 بين حتى والان للظهور بين الاصولين **قوله** ليس كذلك لعدم التماسق النظم الى  
 لان الاول ما فيه والثاني مستقبل اولان الاول في والثاني مثبت فالتماسق بينهما  
**قوله** ولا قول الامر او شيء وهو الظاهر كيلا يعطف الفعل على الاسم والمستقبل على  
 الماضي فجعل للغاية دائرة وتمام الآية وما جعل الله الا بشر لكم ولتطمئن قلوبكم  
 وما النصر من عند الله العزيز الحكيم ليقطع ظرفا من الذين كفروا ويكتبهم فيه لمبوا  
 خاء بين وليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم لانهم ظالمون **قوله**  
 كل يستغفر الى من حروف الجارة والاصل فيها معنى الغاية فكذلك حتى من الحروف الواقعة  
 والاصل فيها معنى الغاية **فان قيل** ان حمل كلمة حتى على كلمة الى في كون كل واحد  
 منهما للغاية غير صحيح لان كلمة حتى للعطف وهو ميلان الشيء الثاني الى الاول في  
 اشتراك الحكم وكلمة الى للغاية وهي عبارة عن اختفاء الشيء الاول وبينهما منافاة



ظاهرة **فاجاب** الشارح بقوله يعني ان كلمة حتى الى **فان قيل** ان كل اللفظ  
موضوع للمعنى لا يحتاج في ارادة المعنى من هذا اللفظ الى امر آخر كما يحتاج في  
ارادة معنى الغاية من كلمة **قلنا** وان كان كلمة في موضوعه للغاية لكن معنى  
العطف شائهم الاستعمال فيكون بمنزلة الحقيقة يعارض الحقيقة الاخرى فلذا يجتبه  
المعنى الموضوع له الى القرينة **قوله** بما سبته الى **رفع** توهم الا شراك **قوله**  
هذا الى القريب اي قوله حتى تفرغ بقوله **قوله** ان تجعل غاية بمعنى الى يعني ان حتى  
يدخل على المفرد كالى تدخل على المفرد **قوله** سرى كلام مركب من الفعل والفعل  
وادخل فعل المضارع العلوم المتكلم الواحد مصدر بان فاصبت فيكون تقديره  
حتى دخل فيكون مفعولا به **قوله** وليس لها محل من الاعراب بان يكون فاعلا  
لما قبلها او مفعولا او غيرهما **قوله** لان الاقرب في هذه الاستعادة الى لان حتى  
للاغاية والغاية عقيب الغاية متصلا معه والفعل للعطف والعطف عقيب العطف عليه  
ومتصلا معه **والجواب** عن قول الخفيم ان الترتيب بالغاية انشوب وعند  
تعذر الحقيقة الاخذ بالماز المناسبات لتلويح **قوله** ولكنكم تكلموا الى وغرض  
الشارح في هذه العبارة بيان توهم الغلط ورد على البعض واطلاق الالف على حرف  
اي لان القاعدة ان ما قبل حرف الياء مفتوحا والياء متحركة قبله الياء الفا **قوله**  
بيان حاصل المعنى وهو وجود الحث بالاثبات والتعدي معا **قوله** فتأمل فساد  
المعنى وبطلان الحكم تلويح اما فساد المعنى فلان التعدي يتعدى عند المخاطب مع عدم الاثبات  
غير ممكن واما بطلان الحكم فلانه يصح حكم بالبر والاثبات وعدم التعدي لان  
اليمن حيث يثبت بالنسبة الى ان لم اترك المحل لكونه نفيا وبالنسبة الى ان حتى تعدي للمعنى  
لكونه مثبتا وحكم المسئلة هو البر بالاثبات والتعدي معا **قوله** حاشية تلويح **قوله**  
فالبراءة للصاق اعلم ان الباء قد يكون للاتصاف اما حقيقة نحو به داء او مجازا  
نحو مرت بزيادى الفسق مرسى بكان يقرب منه زيد والاستعانة نحو كتبت بالقلم  
والظرفية نحو صليت بالمسجد وقد يكون للتعليل كما في قوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باء



بما نأخذكم العجل وقد يكون للمقارنة نحو اشترت الفرس بـسبعة وللقسم نحو بالله لا فعل  
 والتعدية نحو ذهب الله بنورهم وللمقابلة نحو اشترت العبد بالفرس وللزيادة نحو  
 قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة اللهم سهل علينا كل صعب **قوله** ان تعدية  
 الاخبار الخمسة ان اخبر فعل لازم لا يقتضي المفعول وان تعدى الى المفعول الاول  
 فيتعدى بحكم ذات وهو باب الافعال ثم ان تعدية الى المفعول الثاني فتكون التعدية  
 بالباء المقررة **قوله** لسلامة المعنى آه وهو تعدية الاخبار من المفعول الاول الى  
 المفعول الثاني دون تاثيراته الاخرى وهو تغير من الاطلاق الى التقيد **قوله** او تكون  
 رعاية **والجواب** بطريق التسليم وهو انه اذا سلمنا ان قرينة بيمين الغموس و  
 انك انت موجودة وهو غضب الزوج حين خروج المرأة من الدار لكن الغاية الباء مفعولة  
 والغضب حال والمفعولة او من الحال وتوضيح ان قوله الا باذني ينافي كونه يمين الغموس  
**قوله** لان الباء ليست بموجودة فيه حتى يقتضيه تقدير مملصقا وتقدير مامعتقا  
 يقتضيه خروجها حتى لا يكون استثناء الخروج من الخروج فلهذا المعنى قال الشاعر  
 الا استثنأ ليس الخ فيكون بعن الغاية كـ والمناسبة بين الغاية والاستثناء  
 لان الغاية قصر الامتداد والغاية بيان لانتهائه كما ان الاستثناء قصر  
 المستثنى منه وبيان لانتهائه تلويح **قوله** لان الاستثناء المفعول يقتضيه عموم  
 المستثنى منه فتكون ممنوعا من كل خروج الاخرى مامعتقا بالاذن **قوله** كلام  
 مختلف الخ لانه غير مطابق لما اجتمع الاصوليون عليه من ان العموم في المصدر المذكور  
 والمقدر لا في متضمن الفعل وفي هذا التقدير يلزم ذلك جلياً وقد سمع من المحقق  
 وجه آخر للاختلال فيه وهو ان مدخل الباء من الاسماء دون الافعال والحروف  
 وههنا الحروف قيل عليه الاختلال فيه على تقدير عدم الباء في معنى الكلام با  
 لانفعال من الاستثناء الى الغاية **اجيب** بان المراد ان مثل هذا التركيب لم يسم  
 لان فيه فساد من جهة المعنى وفيه تأمل **قوله** ووقوع الطلاق به فتأمل وهو  
 انما علم ان تعليق الطلاق بشيئ الله تعالى مستحيل فلا يقيم وأما وقوع الطلاق في علم



الله تعالى وقدر تراه وقوع بسبب علم الله تعالى وعلم الله تعالى وقدر تراه  
 بالبداية لان المشية كالعلم لانها لو كان احدهما بمعنى الارادة وهو مسلم انهما  
 متحقق لكن لا يكون مراداهما والآخر العلم بالطلاق فهو يتغير وقوع الطلاق فلو  
 توقف وقوع الطلاق به لزم الدور وان كان المراد من العلم العلم المطلق لا فرق بينه  
 وبين المشية لانه كما ان علم الله تعالى موجود وكذلك مشية الله تعالى اي موجودة  
 لا محالة والا لما وجد الممكنات ويمكن الجواب بان استعمال العلم بمعنى العلوم  
 شائع كما في قوله علم اي حقيقة كثيرة اي معلوم كما في قوله اللهم اغفر لي ما فينا و  
 استعماله بمعنى الشرط فيكون معناه انت طالق طلاقا واقعا في معلوم الله  
 تعالى وانما يكون في معلوم الله تعالى اذ وقع بخلاف استعمال المشية لان استعمالها  
 للشرط شائع فلا حاجة الى التاويل بالمشتق لان الاصل في الطلاق للمرء **والعلم**  
 ان تعليق الطلاق بالشرط على ثلاثة اقسام احدها تعليق بامكان كقويته  
 السماء على الارض والثاني متوردا لوجوده كدخول الدار والثالث بامره يعلم  
 الوقوف عليه فهذا باطل لعدم العلم وايضا كلمة الشرط على ثلاثة اقسام كلمة لو  
 وان واذا فلو يدخل على الممتنع واذا يدخل على المتحقق الوجود وان يدخل على  
 المتورده الوجود فالعلم مدخول اذا ودخول الدار مدخول ان لان الاول قطع  
 والثاني ظني لكن الفرق بينهما هذان صفات لله تعالى على قسمين ذاتية وفعليته فالاول  
 ما لا يوصف بغيره والثاني ما يوصف بغيره فالعلم من قبيل الوجه الاول لان الله  
 لا يوصف بالجهل وعدم القدرة والمشية من قبيل الوجه الثاني لان الله تعالى جازي  
 بغير شائبة فلما كان كذلك فلا خفاء ولا تأمل **قوله** لزم الاشتراك والتوارد  
 والاشتراك اتحاد الدال وتعدد المدلول والتوارد في تعدد الدال واتحاد المدلول  
**قوله** لكنها **الجواب** سوال مقدر تقديره انه اذا لم يكن الباء للتبعية فمن  
 ابن التبعية في مسر الرأس **فاجاب** بقوله لكنها **قوله** ما يحصل به المقصود  
 الخ لان الالة غير مقصورة بل هي واسطة بين الفاعل والمفعول في وصول الاثر اليه



والحل هو المقصود في الفعل المتقدم فلا يجب استيعاب الآتي بل يكفي منها ما يحصل  
 به المقصود **قوله** الكلام فيه طويل **الخ** والمراد منه الاعتراض **قوله** هذا  
 ان هذا موضع النزاع والتمسك في موضع النزاع بدليل الذي يقول الخصم بمقدما  
 والخصم ههنا الشافعي وهو لا يقول على ان الآية محل فلا يصح التمسك به **قوله**  
 وانما يثبت الاستيعاب **جواب** سوال مقدمه تقديره ظاهر **قوله** والمراد **الخ**  
 جواب سوال وهو هذا ان المراد من المعاوضة المحضة ما يكون المال طلاقا في مفهوم  
 فعل هذا لا يصح عد النكاح من المعاوضة المحضة فاجاب الشارح بقوله والمراد **الخ**  
**قوله** الجزء لازم للشرط **الخ** **لرفع** الاعتراض الوارد على المقام وهو هذا ان  
 كلمة على للشرط مجاز كما كان للعوض فما المرجح لا يبين حقيقة للشرط على العوض **قوله**  
 الجواب ان كلمة على للالزام والجزاء لا لالزام الشرط فيكون العلاقة بين على والشرط  
 كما بين للالزام والملزوم **قوله** لا لالزام فالاستعمال في المبتداء كاستعمال في المشتق  
 فيكون كالحقيقة فلما كان كذلك يكون مرجحا على المجاز المحض **قوله** الا باخراج **قوله**  
 منهم فالخاص ان كلمة من للعموم وكلمة من للتبعية والمشتق صفة عامة نسبت  
 الى كلمة من فاما كدالعموم وباعتبار تأكيد العموم جعلنا كلمة من للبيان بخلاف من  
 شئت فان المشتق فيه نسبت الى المخاطب وهو واحد فلا يكون صفة عامة فيكون  
 كلمة من وكلمة من متعارضين فينبغي ان يعمل بهما ويجب ان يعتق لكل الواحد  
 لتحقيق العمل لهما اي كلمة من وكلمة من واما ان يفهم لان مشتق المخاطب يتعلق بالكلام فعة  
 واحدة فلا يتحقق لان كل عبد بعض بالنظر الى التباين بخلاف الاول فان كل عبد يبين  
 مستقلا فيتحقق ان كل عبد بعض بالنظر الى التباين **قوله** ولانها الغاية اي  
 لانها المسافة **جواب** سوال مقدمه تقديره وهو ان اضافة الغاية الى  
 الانتهاء باطل لان الاضافة نسبت بين المضاف والمضاف اليه هذا يقتضي مغايرة المنتهين  
 وههنا ليس كذلك لان الغاية عبارة عن الانتهاء ايضا **قوله** الشارح اي لانتهاء  
 المسافة **قوله** على ما قيل **الخ** احيانا لفظ الغاية لانها مشتركة بين المسافة من حيث



المجموع وبين الجزاء الآخر **قوله** واما دخول الخ **جواب** سوال مقدم تقديره ان  
مسجد الاقصى غاية المكان وقد تقر ان غاية المكان لا تدخل تحت المعنى كما في قوله بعث من  
هذا الخاطئ الى هذا الخاطئ فلم يدخل مسجد الاقصى في السيرة فما ليست قائمة بنفسها الخ  
يعني ان المرافق لا يكون موجودة على كونها غاية قبل التكلم وان كان موجودة بنفسها لان  
صدر الكلام يتناول به دليل صحتا طلاق اليد على ما دون العنود **واعترض** في

بعض شروح المنار بان المرافق قائم بنفسها على هذا التقدير انه موجود قبل التكلم غير مفتقرة  
في وجوده **اجيب** عند في ذلك الشرح بان المرافق لا يوجد بدون اليد بخلاف

الخاطئ فانه موجود قبل التكلم وليس بمفتقر الى البيت لحو ازان يوجد في الصحراء **قوله**  
**قوله** راي غاية الغسل **جواب** سوال تقديره وهو ان اضافة غاية الاط

ل يصح لان الى في قوله الى المرافق مجرور وهو يقتضي منع لقا فعلا كان او يشهد وليس  
الا الغسل دون الاستقاط فمما وجد اخفا غدا ليد واصل الجواب ان الا انما يرد

الحقبة بل بطريق المجاز باعتبار ان المعصوم ههنا الاستقاط **قوله** غاية لفظه هذا

الخ **جواب** آخر لكن كلام الشارح المشرف بناء على حذف العبارة الاخيرة

مسقطين من المنكب **قوله** شك الخ لانه قوله اخل التاميد والتوقية

فان يكون للمرجب اولى ما ورائها فيكون في دخول رجب فيما قبل شك **قوله**

مفيد لفظه في نحو "ان ظاهبة الشيء يقتضي اخضا من الشيء الاول للشيء الثاني والطلاق

لا يقبل عدل لغزاد راق اذا يقع الخ **قوله** اي المصدر الخ **جواب** سوال

منه من زعم ان هذه آية اوه غير صحيح لان المصدر من اقسام المعرفة والمعرفة من اقسام

الاسم زعمه الاسم والفعل من اقسام الظاهر **جواب** ان عبارة الثاني

مفردا لا يفتح دون الكسر فيكون المصدر فيحصل المام **قوله** فيصير بمعنى الشرط

لانه في معنى الحال والاحوال شرط **قوله** اي المقارنة اه **جواب** سوال مقدم

وهو ان اللام عوض عن المضما اليه هو ما قبل فيكون تقدير العبارة فان كلمة مع المقارنة

المقابل وهو انما يستقيم اذا كان عطف الجملة التامة على الناقصة وهو موجود في



في كلام العرب **قولي** في كل موضع **الجواب** سوال تقديره ظاهر **قوله** واذا  
 قيل يا كناية **التي** **فان قيل** ان الضمائر ما يكون اعلى المعائر عند العلماء فكيف يكون  
 من الكناية والحال ان بين المرف والكناية منافاة **قلت** ان الضمائر على معنيين بمعنى الكل  
 وبمعنى الجزئي فهو ان كان من اعلى العار ذكره بالنظر الى المعنى الكل وبالنظر الى المعنى الجزئي فهو من  
 الكناية **قولي** فيلزم الدرهمان **فان قيل** ما الفرق بين الاقوار والطلاق بقوله  
 انت طالق واحدة وبعد ها واحدة وقوله على درهم واحدة بعد ها واحدة انه يلزم الد  
 هان **قلت** ان كلمة بعد ها صفة لاخرى كلاهما في كلا الموضعين لكنها ان طلقت  
 بواحدة لم يتفرح بها الثاني لانها غير موطوءة بخلاف الاقوار فانه اذا كان عليه درهمان و  
 بينه خلاف فجب عليه درهمان **قوله** وغرب يستعمل صفة للنكرة **التي** ان الاسم الصفة هي  
 الدال على الذات البهم مع بعض صفاتها وكلمة غريب بمعنى مغرب وهو ذات مع التغير فيكون  
 مآصينا واستعمل استثناء من سبيل ان كلامه **قوله** تنوير **قوله** وهو  
 طوف في الحقيقة كما يقال من زبدى مدد زبد **قوله** لعلك لا كان اعاب **قوله**  
 سري وهو ان حمل سري غير **قوله** لان سري يكون بالالف المقصورة وهو ليس **قوله**  
**قولي** يعني انهما مشتركة **التي** فالحاصل ان كلمة ان يواثر في مدخوله على ثلثة اقسام  
 اول ان يجعل مدخوله سبب لما قبله والثاني ان يجعل مدخوله وهو الفعل المضارع  
 وما والثالث لزوم الفاء في الجز فكذلك كلمة اذا كان بمعنى ان يعمل كما يعمل كلمة كما اذا  
 ان شاء **قوله** اذا انصبك خصاصة **التي** فالحاصل ان قوله تصبك ما خوذ من اصاب  
 صاحب **قوله** قام يقيم اقامة اذا دخل كلمة اذا جزم الباء فوقه التقاء الساكنين لان  
 يرفع قبه من هذه الحروف الياء حرف العلة سقط عنه فيكون تصبك **قوله** **قوله** **قوله**  
 اي سواء استعمل في معنى الاستفهام نحو متي تضرب زيدا ومتي سرت او كان مستعملا  
 في شرط نحو متي لم اطلقك فانت طالق **قوله** واذا لم يسقط ذلك **التي** وحاصل ما سمع  
 من المحقق هذا ان كلمة ان هو صل في الشرط ويلزم معه الجزاء ثم كلمة متي زيادة  
 المشاهدة بكلمة ان من مشاهدة اذا كان الجزاء لازما للكلمة متي في غير موضع الاستفهام



دون كلمة اذا لان الجزاء قد يذكرو مع كلمة اذا وقد لا يذكرو ثم كلمة ان يقتضيه سقوط معنى  
الطرفية ومع ذلك لا يسقط لعدم سقوط معنى الطرفية في كلمة اذا اولى **قوله** كالمبتداء  
المتضمن لمعنى الشرط **وحاصله** هذا ان المبتداء اذا وقع موصولا والحال ان  
صلته جملة فعلية او ظرف لكن مؤل بتاويل الفعل فالواجب دخول الفاء في الجزاء لا اصل  
فيه للمبتدائية والجهتية دون الشرط والجزاء **فلا يقال** ان هذا جمع بين الحقيقة والجاز  
**قوله** لكنها **جواب** سوال مقدم هو ان هذا مخالف عما تقدم عن العلماء  
من ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى ولهذا قال العلماء ان هزة باب الفعال <sup>تتعد</sup>  
ومع ذلك يقوله المصنف ان كلمة اذا لا يكون مثل ان **قوله** ولو للشرط **فالحاصل**  
ان في كلمة لو اختلاف العلماء قال اهل العربية ان كلمة لو لا انتفاء الجزاء في الخارج  
بانتفاء الشرط وقال اهل العقول ان انتفاء الشرط لا انتفاء الجزاء مثال كل واحد  
في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا فانتفاء الفساد بانتفاء تعدد الآلهة  
كما هو مذهب اهل العربية واما مذهب اهل العقول على عكس هذا وكل واحد من  
هذين الطرفين ليس بمراد عند الاصولين فلذا قال المصنف ولو للشرط **قوله** ورد  
عنها **قوله** تعطيل الكلمة ولو للشرط فصار تقديره لا ندر **قوله** بل صالح  
لان لو لما كان مستعار لان عمل ان هذا ان يجعل لما فيه مستقبلا فكذا لو يجعل  
مستقبلا كقولك وفلان ما فيه ولما كان مدخول كلمة ان يجعل لما فيه مستقبلا فما  
مدخولا ايضا كذلك **قوله** ولم يرواه **قوله** يقال ما وجه التخصيص هذه المسئلة  
بقولها **قوله** وكونه مدبرا **جواب** سوال مقدم تقديره ان التدبير والكتابة  
والعتق على مال وغير مال كلها كيفيات فكيف يعبر التمثيل بالعتق لبطان لفظ كيف  
ويمكن الجواب عنه بطريق الاخرى بان الكيفيات في الاعتاق لا في العتق اذ هو  
وصف شرعي في المحل بكيفية مخصوصة غير مختلف بعد الوقوع بخلاف الطلاق فانه  
يختلف بعد الوقوع اذ يصير بائنا بمعية العدة بعد ان يكون رجعا **قوله**  
يعني ان عند **جواب** سوال مقدم تقديره ان المتفرع مخالف عن التفرع عليه



لان المفهوم من المتفرع عليه تشبيه الوصف بالاصل والمفهوم من المتفرع تشبيه الاصل  
بالوصف **وحاصل الجواب** ان التشبيه في قول الماتن صورة دون معنى لان

في المعنى شئ واحد **ولا يرد** على الشارح ان الاصل يفتقر الوصف لقيامه بنفسه  
والوصف قائم بالغير فيكون بينهما تقابل الذات فلا يكون شئ واحد فدعواه باطل

**فاجاب** الشارح اذ هما غير محسوسين **قوله** لان قيام العرض بالعرض

ممتنع اي لا تمسك به كما تمسك به صاحب التوضيح لانه مورد الاعتراض الكثيرة

كما قال صاحب التلويح وما ظن المقوم من اتبنا ذلك على امتناع قيام العرض بالعرض <sup>في نفسه</sup>

نظر **بوجوه** اما الاول فلا له لاجل التخصيص فيما ليس محسوسا واما الثاني فلان

الاصل فيما ليس محسوسا لا يلزم ان يكون عرضا وقد فحما بان الكلام في التصرفات التي

هي اعراض غير محسوسا واما الثالث فلانه لما ثبت عدم الانفكاك لاحدهما من الآخر

لزم من تعلق احدهما بالمشية تعلق الآخر بها سواء اقام احدهما بالآخر واقاما بشئ

آخر فلا مدخل لامتناع قيام العرض بالعرض في ذلك واما الرابع فلان عدم الانفكاك

انما بين الطلاق وكيفية ما لا خصوصها والمعلق بمشيتها انما هو خصوص الكيفية

**ودفعه** ان الطلاق لما لم يوجد بدون كيفية ما وقد تعلق جميع الكيفيات

بالمشية لزم التعلق بها ضرورة تلويح **قوله** وانما لم يجعل المعنى في **الجواب** سوال

مقدر تقديره انه لما تقرر معنى حيث واين يصير مستعاضا للكلمة اذا ومة حتى لا يبطل

بالقيام عن المجلس فيه رعاية معنى الطرفية **قوله** فالاقرب آه وجه هذا ان كلمة

ان اصل في الشرطية عن اذا ومة لانه مستعمل في الشرط دون غيره بخلاف اذا

وامة لانها قد يستعملان للشرط وقد لا يستعملان فيكونان مقيدين والمطلق مقيد

على المقيد لانه جزؤ **قوله** ولا يناسب في **الجواب** سوال وهو انه ينبغي ان

تجعل كلمة اين وحيث مستعاضا عن كلمة اذا ومة لعموم الازمنة ووجه عدم المناسبة

ان الاصل في الطلاق هو الخطر ولو كان كلمة اين وحيث مستعاضا عن كلمة اذا وامة

يكون الاصل فيه الاباحة فلماذا المعنى لا يجوز الاستعاضة بغيره **قوله** فلذلك

لا يكون الاصل فيه الاباحة فلماذا المعنى لا يجوز الاستعاضة بغيره **قوله** فلذلك



**جواب** سوال مقدر تقديره وهو ان البحث الاول بحث عن حروف المعاني  
 وكما وكيف وحيث وايين ليست من حروف المعاني فالبحث عنها غير صحيح **قوله** ثم  
 بعد ذلك آه **جواب** سوال مقدر تقديره ان بحثنا عن حروف المعاني والجمع  
 ليس من حروف المعاني لان الجمع اما من قبل الاسم او من قبل الفعل وكل واحد  
 غيرها **قوله** باعتبار ان الواو آه الا ان الواو والياء علامة للجمع الصحيح المذكو  
 لكر الواو في حالة الرفع والياء في حالة النصب **لا يقال** ان الالف والياء علامة  
 للجمع الموثق **جواب** نقولك مسلميات فلو ذكر هذا لا مثله للمسائل بان يذكر هذه المسئلة  
 الثانية مؤخره عن هذه المسئلة الثالثة <sup>او رايك مسلميات</sup> لكان او واحضر واما كونه او باعتبار انه  
 يكون التفصيل يوافق الاجمال واما كونه احضر لانه لا يحتاج الى قوله وقال عياض  
 بل يكفي قوله وان لم يكن له سوا البنات الى وكلمة ليس بدل عن كلمة يمكن **جواب**  
 عنه بان لم يترتب المقالان الاصل في الاوضاع كمال الانكشاف والايضاح وذا  
 يحصل الا بذكر المقابل فاذا اورد جمع المذكور ثم الموثق لانها مقابل للجمع المذكور ثم  
 ذكر جمع المذكور مؤخر عنها نظر الزيادة الايضاح لان الاشياء تعرف باضدادها  
**وحاصل** انما لم يذكر على سبيل التفت والنشر لنكتة وهو رعاية المقابلة  
 لان الاصل الثالث مقابل للاصل الاول في الغليب وعدمه ولذلك ذكر مثال  
 الاصل الثالث عقب مثال الاول وترك النشر على سبيل التفت **قوله** فيه  
 تنبيه آه اعتراض على الماتن بمقدمة اندراجهما فافهم **في الجواب** وينكر الشارح  
 نظرا لكتابه في ايوانه الاعتراض وان لم يكن مذكورا ههنا نظرا الى ذكره  
 فيما بعد **قوله** ولما كان **جواب** سوال مقدر تقديره انه لا بد في التعريف  
 ان يكون جارا مانعا من تعريف المصريح لا يكون مانعا لدخول اقسام البيا فيه  
**قوله** وانما اورد سنن **جواب** سوال مقدر تقديره وانما يدخل في هذا  
 التعريف لانه قد ساء اخرج له جريسي **قوله** وانما اى لاجل ان المصريح  
 والكنائية يجتمعان من الحقيقة والمجاز **قوله** ان الحقيقة آه مثل قوله لا يفهم قد

بحث المصريح  
 بحث المصريح  
 بحث المصريح

في مسائل في مسائل في مسائل















ونما هذا ان الحكم الثابت بدلالة النص يعرف كل من يعلم باوضاع اللغة  
 ان هذا الغرض علة لايجاب الحكم وههنا ليس كذلك فان الشافعي لم يقل  
 ومثل هذا **الجواب** سوال وهي ان فهم الكل ليس بشرط  
 ما قال المعتزلي محمول على الغلب وان سلم ان فهم الكل ضرورة محال  
 في الجواب ان الشافعي فهم لكن لم يعمل به لوجود المانع ولا علم به  
**قوله** واما الثابت باقتضاء النص فلا يعمل النص الا بشرط ثبوت ما زاد  
 ذلك امر اقتضاه النص لصحة ما يتناول فصار هذا مضافا الى النص مما لا  
**فان قيل** ان هذا التعريف لا يخلو اما ان يكون لنفس منتهية  
 الحكم الثابت بالمقتضى فان كان الاول ففيه بحث بوجوده سببا اما لا  
 فلانه يلزم المخالفة عن قرينه وهو الدلالة لان المراد بالتعريف ان  
 لا تعريف الحكم الثابت بالدلالة وفي هذا المقام المراد بالمرحوم  
 نفس المقتضى مع انهما من اقسام المعنى **والثاني** ان هذا التعريف  
 لا يكون ما يدخل فيه وهو المحذوف لان المحذوف في قوله  
 يعمل النص الا بشرط تقديم المحذوف عليه **والثالث** ان ذكره  
 غير مستقيم لان المراد بالتقديم لا يخلو اما التقديم في الذكر او في المندرج  
 في الوجود فان كان الاول فهو منقوض بملوكة فانه ثابت باقتضاء  
 النص مع انه مؤخر في الذكر وان كان المراد الثاني فهو منقوض بقوله  
 انت طالق فان التعلق ثابت باقتضاء النص مع انه مؤخر في الذكر  
 نتيجة ونتيجة الشيء مؤخر عن ذلك الشيء **الرابع** ان سلم التقديم  
 فنقول ان التقريب غير تام لان التقريب عبارة عن سوق الدليل على  
 وجه الذي يستلزم المطلوب وهذا الدليل ليس كذلك لان مقتضى الشيء  
 لا يقتضيه تقدم على المقتضى لان النص يقتضي الحكم والحكم لا يكون مقدما  
 عليه **والخامس** ان سلم تقدم المقتضى على النص فنقول يلزم

**قوله** ولكن يجب التمسك  
 على كل من كان جواب سوال  
 فتدبر ان هذا المذهب هو الواحد  
 فصار هذا فكذلك الدلالة  
 لان الدلالة لا تقتضي العبادات  
 الاطلاع والاختصاص والظن  
 والافصاح فاجاب بقوله  
 المحدود في النص آخو قوله تعالى  
 من له امثال النص آخو قوله تعالى  
 وكثير في النص بالانفس والعين  
 وقوله تعالى ان النفس فصار مع  
 بالعين والجوارح فصار مع  
 مع العلة فعبارة الصورة اولى  
 من العلة فعبارة الصورة اولى  
 الكفاية متعلق بصورة لان الحكم وهو  
 وانفسا مدعونه بصورة لان الحكم وهو  
**قوله** وفي هذه العبارة وجهان  
 اه جواب سوال مقدم يرد على  
 عبارة وهو ان هذا التعريف  
 لا يخلو الى ان كان هذا التعريف  
 والطلاق ثابت باقتضاء هذا  
 النص على هذا القول مع انه  
 مؤخر في الوجود لان وجود ال  
 قوله انت طالق لا يوجد في  
 الطلاق لانه نتيجة  
 الحكم



لنا قضي في كلام المصنف لا نزيه من قوله فما لا يعمل النص الا بشرط  
 بقدره ان مقتضى اصل والمقتضى تابع ويعتبر من قوله نصا في  
 مقتضى لا مقتضى اصل والمقتضى تابع والسادس انه يلزم من هذا الدليل  
 كون الشيء الواحد واسطة وذا الواسطة وهو محال والسادس ان حمل قوله  
 فما لا يعمل النص اه على قوله واما الثابت باقتضاء النص غير مستقيم لان القائل  
 عندهم ان الجملة اذا وقعت جزا لا بد فيه من عائد يرجع الى المبتداء وليس  
 هذا المقدم عائد — يرجع الى المبتداء وان وجد العائد فهو راجع الى كلمة ما  
 انه راجع الى المبتداء وان كان المراد بالتعريف تعريف الحكم الثابت بالمقتضى فغير  
 محتمل! اوجوه الاربعة اما الاول ان الحكم الثابت بمقتضى النص لا باقتضاء  
 لا لاقتضاء مصدره لا يكون مثبعا للحكم والثاني ان الشرط للعمل على النص  
 فقيم مقتضى على النص دون حكم مقتضى على النص والثالث ان النص اقتضاء  
 كالتخيرون حكم مقتضى والوابع ما ذكر في آخر الشق الاول فلم يذكر في الثاني  
 واجب باختيار الشق الاول فلو قيل انه يلزم المخالفة عن قوله فنقول  
 انه غير مخالف بل هو موافق له اذ المذكور في التعريف بيان ما ثبت بمعنى المصدر  
 وهو الدلالة والمذكور ههنا ايف بيان ما ثبت بمعنى المصدر وهو الاقتضاء  
 بل المذكور في التعريف بيان الحكم بمعنى المصدر والمذكور ههنا بيان مقتضى  
 مقتضى وعن الثاني انه يكون مانعا لان الحدوف خرج بقيد الشرط لان  
 الشيء والحدوف مغير للمنطوق وعن الثالث ان المراد بالتقدم التقديم في الوجود  
 لا في الوجود عتراض بان طالق لان التطبيق مقدم على قوله انت طالق لان انت  
 راق مشتق من التطبيق والقاعدة ان حمل المشتق على الشيء يقتضي قيام مبتدأ  
 منه وذاك الشيء وعن الرابع ان مقتضى على نوعين نوع ما يتوقف على النص  
 ونوع ما لا يتوقف على النص والحكم محمول على المعنى الاول والمرادنا ههنا المعنى

ثبت على هذا على الاول  
 من غير ذلك في كلمة ما لا يقتضي  
 من المقتضى  
 فلا يكون مقتضى ما يقتضيه  
 تعالى في قوله  
 لا يكون مقتضى هذا القول  
 مقدم في الوجود عليه لان الثابت  
 لا يكون يدون مقتضى ما ثابت طالق  
 وان لا يكون ثابت هذا  
 لان الثابت هذا  
 المقام معدوم  
 احدهما صفة المرأة وهو  
 الطلاق والثاني فعل الزوج  
 وهو التطبيق فالثابت  
 اقتضاء انما هو فعل  
 الزوج وهو مقتضى ايف  
 عليه فيما هو ثابت اقتضاء  
 مقدم عليه وما هو ليس  
 ثابتا اقتضاء فهو  
 ليس مقدما عليه



الثاني كما اشار الى دفع هذا الاعتراض المقبول الصحة ما يتناول وعن الخامس  
مذكور في الموضع وعن السادس ان اسم المفعول وهو قوله بواسطته المقتض  
بمعنى المصدر اي لاقتضاء هو جائز كما في قوله تعالى انكم لمفتون اي في السقنة  
السابع فصار هذا مضافا الى واجب باختيار الشق الثاني وان قيل  
ان قوله باقتضاء النص غير مستقيم قلنا المصدر وهو قوله باقتضاء ان  
سلمنا ان الجملة اذ وقعت جزا لا بد فيه من العائد الا ان العائد اعم من ان يكون  
في الجملة او في المتفرع وههنا وان لم يكن في الجملة لكن في التعريف موجود هو  
قوله باقتضاء بمعنى اسم المفعول وهو المقتضي وعن الثاني ان هذه العبارة تجز  
لجار والجرور وقوله تقدم فعل لما فيه بلاضافة والضمير فيه يرجع الى الحكم  
فما لا تقديره فما لا يعمل النص فيه الا بشرط تقدم ذلك الشرط على النص وهو  
المقتضي كما اشار الشارح الى دفع هذا الاعتراض بقوله وقوله تقدم الصيغة  
فعل ما ضاها وعن الثالث ان المشار اليه لقوله فان ذلك الشرط وهو المقتضي  
دون الحكم وعن الرابع ان العائد موجود في متعلقاته والاولى من  
التوجيهين اولى باعتبار الوجوه الثلاثة احدى هاتان في مواضع التعريف  
لتلك الطريق والثاني فيراستيان على الاصل وهوان هذه الاقسام  
اقسام الكتاب ومن اقسام الكتاب المقتض دون الحكم والثالث ان  
فيه علم بالحقيقة واما في الثاني ارتكاب المجاز وهو اعم والجواز والجود  
هو ما باعناق عبد المامور الخيل في الجواب ان المواد بالتعريف  
المذكور هو التعريف في المعنى المقصود في قوله تعالى فقلنا اضرب الآية التي  
في المعنى المقصود موجود لان الاصحى يريدون تقديره فليكن عن  
شخص وهذا التعريف بعيد برنا يظهر ذلك عند التأمل الصانع ولذا في  
بعضها من النظائر والمعنى المقصود لم يغير في قولنا استق عبدك عن  
المراد هو انما هو لان لنقن اعني به التعريف في العبارة قد اشار  
قلنا

في هذا  
لا بد من الاتحاد بين  
الواسطة والواسطة يكون مقتضاها  
المقتضي والواسطة يكون مقتضاها  
كما اشار الى ذلك في الاضطرار  
يكون قوله المقتضي بمعنى ان يكون حقيقيا  
عن اي اعم من ان يكون حقيقيا  
او حكما وفي هذا المقام وان لم يوجد  
حقيقته لكنه موجود حكما وهو  
المستقيم ان وجود العائد انما يكون كانه  
وهو قوله في المتفرع عند وجود الجملة  
موجود في المتفرع عند وجود الجملة  
اشارة الشارح الى دفع هذا الاعتراض  
قوله في الجملة انما يكون كانه  
ان العائد لا يكون  
هذا هو المقتضي لا غير  
ظاهرة اولى من نسخة تقدم بالا  
مستأنفة وقعت في جواب جملة  
اساقل وهو ان السائل كان قد قال  
فما كان عبارة المختصين  
لوجهين المذكورين في الاول  
هذين الوجهين ناجاب الشارح  
بقوله ونسخة تقدم بالا في  
الحكم الذي مر سابقا في  
اساقل الشارح في نسخة  
من نسخة كذا في شرطه  
نسخة ١٢ في جواب  
الاعتراض الاول في الشق الاول  
فلا تشمل تاثيرا في التوجيه



ما ذكرنا من العلامة في جانب المقتضى وهو التقدير عند التصريح به لازم وذلك

2. جانب الخدوف غير لازم قولی وبالجملة **جواب** سوال مقدر

تقديره وهو انه لما انفصل الخزوف عن القنطرة صار اقسام تقسيم الاستدلال

خمسة فيلزم بطلان الحصر على الاربعة ووجه الاستدراج هذا ان المحذوف لا

يخلو اما ان يكون موقوفاً عليه للحكم الثابت التي هي المقصود بالسوق واما غيره

فان كان الاول فهو داخل في العبارة وان كان الثاني فهو داخل في الاشارة فان

كان الثاني هو <sup>ب</sup> من دمج في الدلالة لأنه لا يحتاج إلى التزوي والتفكر لا

يحتاج اليه الدلالة والامانة في الاقتضاء لان كل واحد منهما شرط لصحة

حكم المنطوق لكن الفرق بوجه الآخر وهو الظاهر كما لا يخفى **قولهم** فاما هو

من قلته التبع **حجيب** ان المواد من عدم الوجود ان المعارضتين لا تقفان

والدلالة في "المعوص من المقربين وما ذكر من واحد فهو ليس بمراد ههنا

كما يعلم هذا من الاتفاق بعد الوجدان **قبول** وان قال ان اكلت طعاما و

لا اكل اكلًا الا فانه يحتم بكل طعام ويعقد في سنة التخصيص في الثاني

الاول مع ان المصدر في قولنا ان كل ثابت لغة **واقفيل** ما الفرق بين

قوله ان اكلت فعبدى حروبين قوله لا ياكل الا قلائد المصعد الثابتة ضمن

قوله ان اكلت هو الدال على ماهية دون الآ. واد بخلاف قوله لا ياكل اكل

فإن الأكل نكوة في موضع النفي فيم فيم التحصيل قول في الطلاق جواب

سوال مقدار تقدیر ان جعل قولہ انت طالق مثال مقتضی غیر مستقیم لان دلالت

الطلاق على المصدر لغة لا شرعا بناء على قاعدة النجس بان ان دلالة المشتق على المتبدل

لغة لا شرع في امر واما قوله طلاقك آه محمداً سؤال مقدم بقدره

ان هذا الجواب صحيح بالترجيح لقوله اند طالق واما بالنظر الى قوله طالقك فهو محجوب

ان الدار على المدمر قوله طاعتك الله في شيء من المال فكانت يجمع ان يكون

لأننا لم نتمكن من إظهار أن الإيمان بالماضي لا يشرح الشرع أثبت لتفسير الكلام عسدهما

[illegible]



ای طاق من قبل التکلم فی الحال وجعل انشاء الطلاق فصادد لانه علی هذا المصدر مقتضاً  
لانه تلویح قوله ولا یتصور مثل الخ **جواب** سوال مقدم تقدیره ان البیونیه

لما ينقسم إلى القسمين غليظة وخفيفة كذلك الطلاق منقسم إلى القسمين غليظة وخفيفة  
فما الفرق بينهما **قوله** أو مدح كقوله تعالى أن البراءة في نعيم أو ذم كقوله تعالى أن الفجار في  
عذاب **قوله** وما يوم كلامهم **جواب** سؤال مقدم تقديره وهو أنه لما كان

المفهوم المخالف معتبر عندهم وفاسدا عندنا فهذا منقوض بقوله فانكم  
لا فان ينفيد عدم جواز الخامس ولاد ليل عليه هو المفهوم المخالف فتفصيل  
هذا ان قوله مثني حال المطالبة وما طاب ذو الحال والقاعدة ان الحال قيد لم  
ذو الحال فيكون الامر بقوله فانكم امقيدا بهذا القيد فلا يكون تنقيصا مفيدا  
لنفي الحكم عما عداه **قوله** وفائدة التخصيص جواب عن الدليل لاثبات المتيقن

مع الإلزام علينا **قوله** ونفسه **الجواب** سؤال مقدم تقديره وهو  
ان السبب لما يقام مقام المسبب اذا لم يمكن الوقوف على السبب وههنا  
يمكن فاجاب بقوله نفسه **ولا يرد** على هذا الجواب ان نفسه واعيب

عن بصره لكن يوقف عليه بوقته فيحصل المقصود عن رويته نفسه فلا حاجة اليه  
فاجاب الشارح وعله الخ قوله بخلاف البيع **جواب** سوال مقدما

تقديره وهو ان البيع بشرط الخيار سبب في الحال ولهذا ثبت الملك في  
البيع عند ذوالالخيار **قول** بمنزلة الكلام الخ اي وال على ربط الشيء وشي

على تقديره من دلالة على الانتفاء عند الانتفاء وكل من الجزأ والشرط جزء من  
الكلام بمنزلة المبتداء والجزء توسيع قول السالك آه فصلا وانتفاء الحكم عند

اصليا مبني على عدم ثبوت الدليل الاحكام شرعيا مستفاد من النظم ولم يكن مستغنى عن الشرط التخصيص اذا دلالة على عموم التعداد يوجب يقتصر على البعض تلويح

فول في هذا العام في وجه الترجيح ان المذكور في الخبر حرف الفلانها المطلق

[illegible]

11-11-11







قطعة الثبوت فلا يثبت بشك الفرضية كشف **قوله** بان يرعى الجواب  
 سوال مقدم تقديره ظاهر **قوله** هذا الخبر ضعيف او غريب آه الضعيف وهو ما  
 لا يهتم فيه شروط الصحيح والحسن يتفا وتدرجته والغريب كحديث الزهري واتباعه  
 من اجتمع فيه عدالة وضبطه اذا انفرد عنهم بالحديث يقال لضرب رجل غريب  
 فان رواه عنهم اثنان او ثلاثة سمي غريباً وان رواه جماعة سمي مشهوراً **قوله**  
 وكان ينبغي ان يذكر هذه القيود في التعريف بناء على ان التعريف يشتمل على  
 الجنس والفضل ون الحكم **قوله** ولكن آه هذا اعتراض وحاصل ان هذا  
 التعريف والحكم لا يخلو ما ان يكون صاد قاع على السنة الزوائد ام لا فان كان  
 المراد الاول يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وهو الهدى وبه غيره وهو الزوائد  
 والثاني فالتقسيم الآتي باطل لان التقسيم بلا مغزى **وحاصل**  
 الجواب ان هذا التعريف والحكم لا يكون الا سنة الهدى والتقسيم الآتي بجود الاشتراك  
 اللفظي وهو جائز **قوله** الا ان السنة آه هذا استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف  
 فيكون تقديره ولا خلاف في ان تعريف ولا في الحكم الا ان الخلاف في اطلاق هذا  
 يقع على الاعم من النبي عليه السلام او غيره وعند الشافعي يقع على سنة النبي من  
 غير القرينة **قوله** عرفه بحكمه اتباعاً **جواب** سوال مقدم تقديره ان المقصود  
 نعمة والتعريف اذا وقع في كلام العدة لا بد فيه من بيان النكتة والحال انه وقع  
 التعريف في كلام المقصود فلا بد من بيان النكتة **فاجاب** الشارح بقوله لما  
**قوله** ولم يعرفه الا **جواب** سوال مقدم تقديره ان تقسيم الشيء الى  
 الانواع يكون بعد معرفة المعنى الكل بالتعريف وههنا بيان الانواع ابتداء  
 بلا ذكر التعريف وهو مخالف عن داب المصنفين فاجاب الشارح بما ترى و  
 حاصله انه ليس له المعنى الكل يوجد في الافراد على سبيل التسوية بل يكون جمع  
 بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز عند العلماء والتقسيم ليس بباطل فانه بالنظر  
 في الجود الاشتراك اللفظي **قوله** عن الانتشار فاجاب البعض عن هذا

مسألة في قوله  
 اصله ويكون ان  
 السامعة ان اذنه  
 اول من اراد ان  
 لان لفظ القصر  
 في غير اسم وهو  
 في الاذن وهو  
 ان تقسيم  
 من الصلوة  
 تقسيم اما تقسيم  
 الحقيقة او حقيقة  
 الا ان تقسيم  
 وان كان الثاني  
 اي فاجاب بقوله  
 باعتبار ان هذا  
 تقسيم حقيقة  
 بل تقسيم باعتبار  
 المجاز



ان الفهم يرجع الى الخائف فقال المعتز ان هذا الجواب غير مستقيم لانه ج وان كان  
 ينعدم الانتشار صورة لكن يقع معنى لان الخائف ليس مفعولا به لفعل الاكراه هذا  
 معنى قوله الشارح يخرج عن الانتشار قليلا **قوله** اولى الخوفية اشارة الى جواب  
 قول المصنف بان يكون قوله محمولا على القلب **فان دفع** الاعتراض الى الانتشار وجه  
 الاولية هذا ان صحة قول المصنف بالتاويل اولى من صحته مع التاويل **قوله** مجازا  
 الاكراه على كلمة الكفر **جواب** سوال مقدم تقديره وهو انه ينبغي ان يكون  
 اجراء كلمة الكفر ايفم مباحا بقوله تعالى الا من اكره وقليه مطمئن بالايان **قوله**  
 واما صاحب الهداية وجه التوفيق ان ما ذكره الاصوليين فيما اذا دام المكلف متخففا  
 واما ما ذكره صاحب الهداية فيما اذا تزع خفيه واحدها حاصل غاية **قوله** المراد  
 بالاحكام **جواب** سوال مقدم تقديره ان هذه الاحكام جمع الحكم والحكم صفة  
 لفعل المكلف كالفرضية مثلا والامر موضوع للكف دون الطلب **قوله** اى على  
 شرعية **الجواب** سوال مقدم تقديره وهو ان المثال لا يطابق مع المثال  
 لان المثال قد يذكر باسم السبب وقد جاء في المثال العكس كما ترى **قوله** من  
 حيث الظاهر **جواب** سوال تقديره ظاهر **قوله** فالعقوبات اعم من الحدود **جواب**  
 سوال مقدم تقديره ان جعل القتل مثالا لامسباب العقوبات غير مستقيم لان العقوبات  
 جمع عقوبة وهو عبارة عن امر هو حق الله تعالى والقصاص خاص حق العبد **فان حصل**  
 الجواب ان العقوبات قد يأتى على معينين بمعنى خاص كما قال في بعض عام وهو عبارة عن  
 كون الشيء جزءا للفعل الحرام وهو المراد ههنا لكنه يذكر بعد هذا الحدود وهو عقوبة  
 مقدمة حق الله تعالى والقاعدة انه ذكر الاخص مقابلا للاعم فيراد بالاعم ما سوا الاخص  
**قوله** اى انما يعرف الجواب عما يقال انه يعلم من قوله وانما يعرف السبب اه هذا ان  
 الذات سبب يعرف نسبتة الحكم اليه والامر ليس كذلك كما ترى ان ذات الوقت معلوم  
 قبل الاضافة **قوله** ولكن ينبغي **جواب** سوال مقدم وهو انه لما كان السنة اعم من  
 القول والفعل والطريق فاضافة الاقسام الى السنة غير مستقيم لان المذكور فيما بعد

واجب  
 عن اصل الا عذاف  
 ان الفهم يرجع الى  
 الكسرة كمن اعلم  
 يكون حقيقة او حكما  
 والخائف وان لم يكن  
 مكتوب حقيقة كمن  
 مكتوب حكما



اقسام الحديث وهو القول دون اقسام الفعل **قوله** الاقسام لجملة معترضة وقع  
 لدفع الوهم وهو ان الاقسام المذكورة في الكتاب مختصة بالكتاب فكيف يوجد في السنة  
 لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره **قوله** وغير ذلك من الاقسام العشرين  
 مقصود العلم الاعتذار عن ترك الاقسام المذكورة في الكتاب في اقسام السنة وهو الاعتماد على  
 ما سبق والآشارة الى دفع ما قوم وهو عدم الجريان وما اورد ان لفظ السنة يشتمل  
 القول والفعل ولا يخرج هذه الاقسام المذكورة في الفعل فلا يخفى ضعفه **اما** الاول **فلا**  
 الجريان في السنة لا يقتضي الجريان في كل فرد من السنة بل يكفي جريانها في النوع منها وهو القول  
**واما** الثاني **فلان** هذا انما يرد لو كان المراد من السنة اعم بخلاف ما اذا كان المراد القول كما  
 عرفت **واما** الثالث **فلان** المراد من السنة في قوله ثابتة في السنة السنة القول خاصة  
 ولهذا اتى بالسنة مظهر الامر والالكان الثانية عين الاولى مما عرفت هي ان العرف  
 اذا عرفت معرفة كانت الثانية عين الاولى **قوله** فيعلم حالها **الجواب** سوال ان  
 السنة لما كان يحكي الاقسام فلم لم يبين ههنا **قوله** وهذا الباب **جواب** عما قيل  
 لما كان اقسام الكتاب جارية في السنة ويعلم حكمها بالمعاشرة في الحاجة الى ذكر باب السنة  
 عليه **قوله** لبيان ما يختص به الآية والنظام ان يقول ببيان يختص بالسنة ان كان  
 هذا محتمل لان البأيد دخل على المقصود اي كما يقال فخصك بالعبارة والمراد اختصاص  
 العبارة **فان قيل** ان الاقسام الآية لا يختص بالسنة لجريان المتواتر والمعارض  
 انواع البيان في الكتاب اي قلنا المراد بالاختصاص جميع الاقسام الآية  
 لكل واحد **ونقول** الاختصاص تغليبا او الاختصاص الاضائي لا الحقيقة **قوله**  
 ويمكن ان يكون المراد بالكتاب آه ويعبر الشارح عن التوجيه الثاني بقوله يمكن اشارة  
 الى ضعفه ووجه هذا ان كلامنا في خبر العبارة دون الشارع وكلام الشارع حجة بالية  
**قوله** انه عليه السلام قبل خبره آه وقصة هذا ان النبي لم يحتاج الى الطعام فاتي  
 الى بريدة فقال لها هل معك طعام فقالت في جوابه عندك ثمرة فنظر النبي عليه السلام الى الثمرة  
 فقالت هي صدقة فقال لم لك صدقة ولنا مديته **قوله** وهذه الاخبار **الجواب**

قوله  
 الكلبي  
 وهو كان  
 حقا ان  
 في بعض  
 النسخ  
 في بعض  
 النسخ  
 في بعض  
 النسخ



سوال وهو ان هذا الاخبار احاد فكيف يثبت ههنا كون الخبر الواحد حجة وهو مصادق  
 على المطلوب **فاجاب** بما تروي فنقول انا لا نسلم المراد من **الآية المنع**  
 من اتباع الظن مطلقا فاتباع الظن **قوله** وهذا ليس **جواب** سوال ان ترك العمل  
 لحديث ابي هريرة ليس الانسبة للجمل في السلف واستخفاف بهم وهو كقولنا **قوله** لكن  
 قيل اراد **جواب** سوال تقديره ان الكتاب والسنة كلاهما في الحامل المتوترة و  
 المعتددة الوجه فكيف يوجد الكتاب والسنة في المطلقة الثلاث وتقرير الجواب ان السنة و  
 الكتاب موجودان في المقيس عليه فكأنهما موجودان في المقيس كما هو اصل القياس في  
 الاحتباس **قوله** وفائدة اضافة **جواب** سوال مقدم تقديره وهو انه وان  
 وافق القياس ولم يجب العمل به كان الحكم ثابتا بالقياس فما فائدة جواز العمل به فاجاب  
 بما تروي **قوله** هو نور الخ يشبه بالنور لان النور ظاهر بنفسه ومظهر لغيره كالشمع  
 فكذا العقل مظهر لغيره **قوله** في بدن آه قال في بدن الآدمي ولم يعين المكان لان  
 في المكان خلاف قال بعض العلماء ان العقل بين الحاجبين وقال بعضهم في رعايته فقول  
 المماثل لها **قوله** في بناء رفيع كن نظر الى السماء ورأى احكامها ورفعتها واتسار  
 كواكبها وعظم هيبتها وسائر ما فيها من العجائب استدلل بنور عقله انه لا بد لها من الصانع  
 القديم الحكيم القادر العظيم وهذا معنى قوله فيبتداء المطلوب للقلب فيذكر كالمطلوب  
 اذا تأمل ان وافق الله تعا **قوله** ومراقبة اي نظاره **قوله** الى يوم التمام اي يوم  
 القيمة سمي ذلك لان التناد هو الفراق وفيه ايضا تغير كل احد عن قوسه **قوله** وهذا  
 بخلاف **جواب** سوال وهو انه لو كان الضبط وفهم الغرض شرط للعقل فلم يقل  
 باشرط هذا الامر ونقل القراءن **قوله** والاسلام هو التصديق والاقوار بالله  
 كما هو واقع هذا تشبيه الجزئي بالكل اي تشبيه الوجود الخارجي بالموجود الذهني  
 لان التصديق والاقوار باسمائه ذهني وبصفاته واجب موجودي لانه امور بلا  
 اشتباه عندا هل الاسلام فقول الشارح فالتصديق جملة مستانقة في جواب سوال  
 السائل ما التصديق **قوله** وحصول هذا الغرض **جواب** سوال وهو ان

فعله

في يوم عبد الله  
 والذين هموا بالحق  
 عند آخوه ومنهنا  
 هو الله يوم يوم



















الصورة لا يوجب الاطراد لا شفا في مثل لاصولة الا بطور وعن الثاني ان  
 منه الا في الاعمال والاغلب والحكم بالاسلام بظاهر قوله عليه السلام اموت ان اقا  
 تل الناس حجة يقولوا لا اله الا الله الحديث **قوله** واطلاق الاستثناء  
**جواب سوال** وهو انه لما يصح استنتاج احد من المصدر فكيف يصح اطلاق  
 الاستثناء عليه **قول** ولكن في الحقيقة دفع لما يتوهم من السابق من انه لما وجد  
 حرف الاستثناء كان هو غير متقلبة مع ان المقرر خلافه **فاجاب** بما حاصله انه  
 في الحقيقة كلام مستقل وان كان في الظاهر غير مستقل لانه غير جائز على الظاهر  
 بل هو بمنزلة **قول** عامل في الجميع الخ لا يماضي فينبغي ان لا يصح لانه لا  
 يمكن العبد بطلان الايجاب كما لا يمكن بالايجاب فلهذا يقول العلماء ان استثناء  
 الكل لا يصح لانه ارتفاع الايجاب بالكيفية وهو لا يصح فقال المعترض لا يصح لانه  
 لا ضرورة اليه فاجاب بقوله لكن الضرورة الخ لانه لو لم يكن يتعلق بما قبله صار  
 لغوا لعدم افادة المعنى بنفسه وعيانية كلام العاقل من الالغاء واجب فيكون  
 الصمة مقتضاه غير الاستقلال له فيكون ضروري فلهذا قال لتدفع وهي بمنزلة  
 الجملة الى الاخيرة وحاصل المتن واعتراض الشارح هذا انه لو نظر الى ان  
 موجب قوله انت طالق تجزئ اذا قال ان دخلت الدار تعليق فهو موجب فلهذا  
 وجود الشرط فكان تبذيرا ان موجب قوله انت طالق وقوع الطلاق قبل الشرط  
 على جميع التقادير بالشرط غير ذلك بتقدير واحد وهو تقدير وجود الشرط  
 فكان التغير والاستثناء **قول** عطف على قوله بيان التغير فان قيل ان عطف  
 بيان الضرورة على بيان التغير غير مستقيم لان اضافة البيا<sup>ن</sup> الى التغير اضافة بيانية من  
 قبيل اضافة بيانية من قبيل اضافة الاسم الى الالحص فعلم ان اضافة البيا<sup>ن</sup> الى الضرورة  
 اضافة الاسم الى الالحص وليس الامر كذلك فاجاب بقوله اي بيا<sup>ن</sup> الحاصل بطريق الضرورة  
**قوله** اي البيا<sup>ن</sup> اما ان يكون **جواب سوال** وهو ان قوله يكون من الافعال الناقصة  
 فيقتضيه وجود الامرين احدهما الاسم والثاني الخبر فالضمير المتكسر في قوله يكون اسم راجع

المتكسر ان كان بعض  
 المتكسر من الاستثناء  
 منقول ولا يقطع و  
 فلفظ الاستثناء حقيقة  
 عطفية في التفسير على  
 سبيل الاشتراك و  
 اما صفة الاستثناء فحقيقة  
 في التوصل مجاز في المنقطع  
 لانها موضوع لا شذوذ  
 والاخراج في المنقطع  
 بل هو محمول على الاستثناء  
 اى الصفة يطلق عليها  
 هذا اللفظ مجاز في  
 المنقطع فان لفظ الاستثناء  
 يطلق على قول وعمل  
 المتكسر وعلى نفس  
 الالفة ١٢  
**موجز**











وهو ان هذا الدليل مشعر على صدق فعل المحرم عن النبي <sup>ص</sup> وهو باطل فانما الشاهد  
بقوله وتم فيه **قوله** وقال الكوفي الخ اى في حق النبي <sup>ص</sup> ولم يلزم علينا اتباعه  
ما لم يظهر جهته **قوله** فما كان واجبا عليه والمادة بالفرض لمناسبة الاشتراك  
في كون الالتزام بما كان كذلك فلا بد ان هذا يخالف عن قول الشارح ولكن هذا  
التقسيم بالنسبة اليها **باب الاجماع** **قوله** وان كان في بعض المواضع **جواب**  
سؤال وهو انكم قلتم ان الاجماع يجتري بوجوب القطع والاجماع السكوتي لا يوجب القطع  
فلم قلتم انه يوجب القطع **قوله** وسطا فان قيل ان جعلهم وسطا لا يدل على  
عدم اجتماعهم على الضلالة كما قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس وقوله تعالى لا يعبدون  
حركة الحقيقة والايلازم العبادة **جواب** **قوله** ولم يتعرض لتمثيله **جواب** سؤال  
مقدمان المصنف تعرضا لتمثيل التواتر والاحاد ولم يتعرض لتمثيل نقل الاجماع بالمشهور  
وكان ينبغي ان يتعرض له ايضاً **قال** الم ثم هو على مراتب **ولما** **ورد** الاعتراض عليه  
بوجهين أحدهما ان الاجماع عبارة عن اجتماع الاراء وهو امر بسيط لا يكون لها  
مراتب الا واحدة والثاني انه يلزم التناقض في قول الم لان قد انقسم الاجماع اولاً الى  
قسمين ثم الى الاربع فاجاب الشارح عن الاول بقوله في القوة والضعف الخ وعن  
الثاني بقوله اى الاجماع في نفسه مع قطع النظر عن نقله له مراتب **قوله** على خلافة  
ابى بكر لان المهاجرين والانصار قد اتفقوا على خلافة ابى بكر فتردد من رسول الله  
**قوله** وان كان من الادلة القطعية لان الصحابة هم الذين شهدوا النبي <sup>ص</sup> عدم تولي  
هم على الكذب وانما لا يكفر باحده لاحتمال ان السكوت للاختلال الموافقة بل لا خفا  
المهاجرة عن الدورات فيكون مشبه الحال فنقط القطع به كلاجماع على خلافة عمر الخطا  
**قوله** وهذا سيم اجماعا مركبا والاجماع المركب عبارة عن الاتفاق في الحكم مع الاختلاف  
في الاحتكاك لكن يصير الحكم مختلفا في نفسه واحد من الماخذين مثل انعقاد الاجماع  
على انتفاض الطهارة عند وجود القي والمسي جميعا لكن ما أخذنا انتفاض عندنا اليقين  
وعندنا الشك في المس فلوقد عدم اليقين فحين لا نقول بالانتفاض فلم يبق الاجماع **ولما**



قد ردم المس فالشافعي لا يقول بالانتقاص فلم يبق الا جامع اي قوله  
 لا تخمس المذاهب في الاربع الا و اعلم ان المقرر عند اهل السنة والجماعة ان  
 المذاهب الاربع حق بمعنى انها معمولة **اقول** ان الحق عند الله تعالى واحد  
 واثن بين الاربع وزعم كل واحد من اصحاب المذاهب الاربع الحق غفواتا فاذا  
 ظهر الحق في الآخرة في جانب واحد فتابع هذا المذهب الوصول الى الحق  
 فالاحق والايق ان يكون له التوحيات تبتم المذهب الحق فيها في نفس الامر  
 وينبغي ان لا يكون لمن لم يتبع المذهب الحق عذاب في الآخرة لان ذلك قوة و  
 طاقة والمراء مكلف بقدر وسعه وطايرة الله تعالى ورسوله اهل الحق بين  
 المذاهب الاربع فلا تقصير لكل تابع والاخذ — با لعذاب بلا تقصير ظم  
 كما اشار اليه فيما مر فتدبر في الجواب **قوله** والجواب عن صعب الز  
 قال مولانا حاصل ما وقع في التفسير الاحمدى هذا **واجيب** عنه  
 بوجهين احدهما ان المراد بالاختلاف الاختلاف مشافة لكن اعم من  
 ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يكن حقيقة لكن حكما لان الاختلاف  
 لعلماء المذاهب الاربع بناء على اختلاف الصحابة في لفظ حين وهو ينقسم الى  
 الاقسام الاربعة فهذا ايضا كذلك والثاني من التوجيهين ان المراد من  
 الاختلاف اعم لكن المراد من المستدل من لا يتبع في استدلاله بهذا الدليل  
 غيره وعلماء زماننا كلهم تابع الاربعة المقدمة كما هو ظاهر **باب**  
**القياس** اختلف العلماء في تعريف القياس قال بعضهم القياس في اللغة  
 التقدير يقال قس النعل بالنعل وقال بعضهم هو المساوات كما يقال لا يقاس  
 الرجل بالرجل فلتعين ما هو المراد قال المصنف القياس في اللغة التقدير  
 وانما اختار التقدير دون المساوات لان المساوات ان مرتب على التقدير  
 والمقره عند العلماء ان الاثر المرتب لا يدخل تمت قدرة العبد بخلاف التقدير  
 لان لا يدخل تمت قدرة العبد **قوله** وانما فسر بهذا التفسير

فاجاب عن الاشياء  
 الكامل عن المصنف انا  
 اريد بالاختلاف في  
 زمان واحد واما اختلاف  
 الشافعي واحمد بن حنبل  
 فاجتادهما وادبائهما  
 موافق لقول من كان مو  
 جودا في وقت الحقيقة و  
 ما لا شك من الحقيقة و  
 فيندفع الالوهية  
 وحاصل ان اختلاف  
 الشافعي واحمد بن حنبل  
 وان لم يكن ثابتا في  
 وقت اختلاف الحقيقة  
 وما لا شك حقيقة لكن  
 ثابتا حكما في قيام  
 عليه ههنا وهو اختلاف  
 الصحابة في  
**قوله** اولاد سبابة  
 جميع سبابة في سنة  
 انهم اتفقوا في  
 فانه حكم غير خفي  
 مع وفاء  
**قوله** ان مقتضى  
 جواب سؤال  
 معاذ فخر الواحد فلا يشك  
 في جبر القياس فاجاب  
 به جبر القياس و  
 بقوله لانه مع  
 في



جواب سوال مقدمه وهوان تعريفات القياس كثيرة فقد قال بعضهم تعدية الحكم من  
 الاصل الى الفرع وقال بعضهم وهو تقدير الفرع بالاصل وقال بعضهم هو ترتيب الحكم في  
 غير المنصوص عليه على معنى هو علة في المنصوص عليه وقال بعضهم هو بانته مثل حكم  
 احد المذكورين بمثل علة في الآخر فما الوجه لاختيار هذا الوجه للمع على سائر الوجوه  
**حاصل الجواب** ان رعاية المعنى اللغوي في الشرعي واجب وهو في هذا الوجه دون  
 غيره **قوله** لانا لانسلم وجهه هذا ان كلمة ما في التعريف الاصل والفرع وليست  
 الا عبارة عن الشيء وهو عام يشمل الوجود والعدم لانه يقال هذا الشيء معدوم او  
 نقول ان المراد من الوجود اعم من الذهني والخارجي وهما الوجود الذهني موجود او  
 نقول قياس الصبي العديم العقل بسبب الصبا على المجنون العديم العقل بسبب الجنون  
 قياس الوجود على الوجود لكن غاية ما في الباب ان لما خوذ في مفهوم الوجود وهو  
 يستلزم عدم **قوله** احد المذكورين لان المراد بالمذكورين العلومين لان الاصل والفرع  
 ليسا بمذكورين بل معلومين وقد جاء المذكور مجازا عن المعلوم كما في قوله تعالى واستلوا  
 الذكوان كنتم لا تعلمون والمراد به اهل العلم وان المراد بالاحد الغير المعين بالاحد المعين  
 وهو الاصل لانه لا يظهر حكم الفرع في الاصل اصلا **قوله** هذا اي قياس احوالنا  
 باحوال الكفار **قوله** والحاصل **جواب** عن الاعتراض وهو انه يلزم منه  
 الاستدلال بشئ واحد على شئ واحد بطريقتين وهو باطل لانه لا يفيد الثاني الا  
 معنى الاول او لان الدلالة والعبارة كلاهما دالة على مدلول واحد ونقول ان هذا  
 الدليل يصلح لجهة القياس بطريق الشك لا شئ فلم انحصر بالاثنتين **قوله** اي ثابتا بدلالة  
 الحكم لان اثبات حجته القياس في العقوبة بالوجه الذي هو لزوم العلم بالعلم لزوم العلم  
 بالحكم فكذلك **قوله** وكذلك اي مثل التعليل في اعتبار التأمل في حقائق اللغة في  
 كوفاد ليلا على جهة القياس **قوله** لاستعارة غير ما لها اي لاستعارتها لغيرها  
 لانه استعارة لفظ الاسد للشجاع لان يكون الشجاع مستعارا للاسد **قوله** يروى  
 كيلا بكيل والمراد منه ان المراد بالمثل المثل في القدر دون الوصف **قوله** يروى

فانما ملأ منه مغف الشجاع  
 فانه موضع التبريد  
 فشاير الاسد في الجاه  
 فاستعار لفظ الاسد  
 ولهذا الاعتبار في عبارة  
 قوله يروى القلب و  
 شرح محمود على  
 التوراة القلب في  
 العلم اعني الكتابة  
 ولجميع المؤمنين في  
 التوضيح في همت  
 محمد عبد الصلوة في العلم



قوله أمثالا متساوية  
أي شيئا موافقة جنسا  
متساوية قدره عهد  
السلام ١٠

بالرفع جواب سوال مقدر تقديره ان قوله مثلا بمثل حال لما سبق وهو  
لا يعلم لان المذكور فيما سبق لفظ المحنطة وهي ليست بذية الحال **وحاصل**  
الجواب ان البيع مصدر مبتداء مضاف ولفظ المحنطة فاعل مضاف اليه وعلى التقدير  
الساكن اي بيعا وهو الفعل والفاعل فلفظ المحنطة مفعول به ولما كان كذلك فيهم  
ان يكون قوله مثلا بمثل حال لما سبق فيصرف الى الحال لان الامر اذا ورد على  
شيء مقيد بقيد وذلك الشيء لم يكن مطلوب الا تيان ينصرف الى الجواب الى  
القيد كما في قوله تعالى فها ان مقبوضة ينصرف الى الجواب القبض حتى يصير  
القبض شرط اي واجبا للرهن لا لنفس الرهن **قوله** فصار حكم النماء  
لان وجود التسوية حكم لما يكون **قوله** مثلا بمثل حال لما سبق وصرف الامر  
الى ان يجاب اي حال بينهما اي البدلين كما يعلم من مقابلة الجنس بالجنس **قوله**  
في القدر والجنس كما يدل عليه قوله يروى كذا بكيد **قوله** والاصول  
**فان قيل** التمسك بمعلولية النصوص في هذا المقام النزاع فلا يكفي فيه  
استيعاب الحال بل يحتاج فيه الى الدليل الالزامي اي على الخصم فاجاب المقام  
بقوله لا بد قبل ذلك لانه وحاصل الجواب ان النص لما كان معلولا بعلة في  
الحال في لا ينكر الخصم عن جهة القياس **فان قيل** لما كان النص في الاصل  
معلولا ومع ذلك ان يكون معلولا في الحال تميز الخصم فلا يحتاج الى الامر  
احدهما العدالة والثاني في الصلاحية والعدالة عبارة عن اعتبار الشارع  
بهذه العلة في الموضع الاخر والصلاحية عبارة عن عدم الالباء عن الحكم بتقدير  
الاضافة اليه **فاجاب** المقام بقوله الا ان لا ينبغي ان يكتفي بهذا القدر بل لابد  
ذلك من دلالة التمييز ليكون الترجيح مع المرجح وهذا القلب يعلم من عبارة  
المقام كما هو ظاهر **قوله** الظاهر ان الاصل واعلم ان في الاصل ثلاثة  
مذاهب الاول مذهب المتكلمين وهم يقولون الاصل عبارة عن الدليل الدال على  
الحكم لان الاصل ما يتبين عليه الغير ولا شك في ان حكم المحل مبني على النص وقال



البعض الاصل عبارة عن حكم المحل لان الاصل ما يتبين عليه الغير وكان العلم  
به موصولا الى العلم والظن بغيره <sup>عليه</sup> وهذه العينين موجودة في المحل اما  
الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا ثبت الحكم بالدليل العقلي او الضرورة  
ويكون معلولا بعلة يوجد هذه العلة في محل آخر فيصح لما قد به وقيل  
جمهور الفقهاء ان الاصل عبارة عن المحل لان الاصل <sup>يحيى</sup> على المعينين الاول  
ما يتبين عليه الغير والثاني ان يحتاج وجوده الى وجود شئ آخر واطلاق  
الاصل على المعينين مستقيم على المحل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان  
اقتضار الحكم والدليل الى المحل ضرورة دون عكسه والظاهر ههنا مذهب  
الجمهور فلتعين ما هو المراد قال صاحب الاصول <sup>ان الحكم يحتاج الى وجود المحل والعلة قائم بالمحل</sup> الظاهر ان الاصل **قوله**  
**والباطن** داخل في **جواب** سوال وهو ان الباطن يدخل على المختص  
فيفيد اختصاصا من غير المدخول بالمدخول وهو غير صحيح لان هذا اختصاصا  
المعروض بالعارض والامر بالعكس ومحققه في بحث البينة **قوله**  
**لخزيمة** **جواب** سوال هو انه لما كان المراد المقصور عليه الذي هو  
المحل في لا يطابق المثال مع المثل لان المثل المحل الذي هو المقصور عليه قد  
يذكر في المثال شهادة خزيمة وهذا الحكم ليس لمحل فاجاب الشارح **قوله**  
**لخزيمة** **قوله** مقصودا عليه حكمه بنص **جواب** سوال هو ان  
المتبادر من الخصوص التخصيص من صيغة العام وهذا غير مستقيم لان  
التخصيص من صفة العام لا ينعم صحة القياس كما في آية القتال فانه قد خص  
الذي بقوله عليه السلام لا تقتلوا اهل الذمة ومع ذلك يقياس عليه  
الصبي والمراة والواهبين **قوله** فكيف يقياس آه لان القياس ح  
يكون معارضا للنص المخصوص فيكون فاسدا لا اعتبارا وبيان النص  
الاخر في حديث خزيمة غير وما ذكره القوم غير تام الا ان يقال انه  
اشترى في الصحابة هذه الكرامة ولم يجوز لاحد الشركة فيه كانه

فكان الاصل هو النص  
فيكون تقدير كلام المقام ان لا  
يكون النص الجيد المثبت للحكم  
في المحل من غير حكمه في المحل سبب  
في سبب عدم تقدير النص العام  
على نص في شهادة خزيمة  
وحاصله ان حكم الفسخ  
يقتضي على المحل ولا على النص والاجماع  
اذ لو تصور العلم بالحكم في المحل  
بدون ما يدل على غلظ او ضروبه  
امكن القياس فلم يكن النص والاصل  
اصلا للقياس ايضا فيكون  
ان لا يكون كلام المقام على هذا المذهب  
او مستنجا عن الحكم بخصوصا  
نص اخر بنص حكم عام ليس  
بقبول شهادة خزيمة  
اي اذا ثبتت الخزيمة  
في المحل بضرورة العلم عليه  
ثبتت العلم على الحكم في  
محل آخر هذين القولين



نص آخره عدم تجويز الاشتراك لا يكون الا بنص فاقم مقام النص وقال ان  
تخصيص الشيء باسم العلم وان كان لا يدل على نفي الحكم عما عداه لكن بافتوان القارئ  
يدل عليه وهذا لتلقائين من تقر حكم شرعي بوجوب اتيان الشاهد من على  
المفروض فعلى هذا كونه نصا آخر باعتبار تعدد كيفية الدلالة فانه يدل عبارة  
على جواز شهادة خوية وحده واشارة الى خصوصه لانه يلزم من ان يكون الشيء  
الواحد مثبتا ونقيا وهو حال **قوله** ثمرة صحيحة الى اى مذكورة في قول القائل لان  
لا يكون استقامة ثمرة **قوله** واليه اى الحكم **قوله** وهذا اى جريان اسم الزنا على  
اللوطة او لا وجريان حكم الزنا ثانيا على جريان الاسم بسبب قياس **قوله** اما مرج  
بقيد الزام في المتن دون قيد الاول والثاني والثالث **قوله** ومعنى بقاء حكم  
**جواب** سوال وهو انه لا بد للقياس من ان يتغير حكم النص من المفروض الى  
العموم فلو كان عدم التغير شرطا للقياس لا يلزم بطلان القياس بالكلية **فصل**  
**الجواب** ان المراد من عدم التغير التغير في المعنى الذي هو المفهوم لغة كالتغير من  
الاطلاق الى التقيد والعكس لا التغير من المفروض الى العموم فانه من ضرورة القياس  
**قوله** ولا يعلم ان يكون آه لان المعام لا يكون من الاحوال بل هو من الاعيان  
فكيف يصح استثنائها لخال من العين فلا بد من التاويل **قوله** فالشافعي يؤول  
فما استثنى لان تقدير الاستثناء خلاف الاصل واللفظ خلاف الاصل فصرف خلا  
الاصل الى خلا الاصل اول **قوله** ونحن نأول في المستثنى منه وحاصل مذهبنا  
ان الاستثناء اذا لم يصح عن المذكور يقدر في المستثنى منه لا يكون من جنس  
المستثنى كما شهد عليه النص والعرف مثال الاول قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي  
الا ان يؤذن لكم اى لا تدخلوا في حال من الاحوال الا في حال اذن ومثال الثاني  
في قوله ما جاءني الا زيدا فيقدر فيه لفظ احد ولما كان كذلك فيكون معنى قوله  
ما ذكره الشافعي **قوله** لانا نقول آه فاصل قوله ان الاستثناء اذا لم يصح عن  
الذي كور فيقدر في المستثنى ما يكون من جنس القريب كالانسان في قوله ما جاءني



الازيد لا لليوان ولما كان كذلك فتقدّر بحال القلة بعيدا مشترك في كونه  
 مع اختلاف المسند اليه. وهو القلة والكثرة في النظر الى هذه القاعدة لا يقدر حال  
 القلة **قوله** فصار التغير بالنص مصاحبا للتعليل **فان قيل** ان اسناد النص  
 للنص لا يصح لان اسناد المصاحبة من الادب في الاصل للنص اقوي من التعليل  
 وان سلم فنقول ان التغير واقع بالتعليل لا بالنص فكيف يصح قول الماتن **اجيب**  
 ان عبارة المصنف محمول على القلب فصار تقديره فصار التغير بالتعليل مصاحبا للنص  
 ولما كان كذلك فيصح اسنادها الى النص والتعليل معا **قوله** وانما سقط **اه**  
**فان قيل** كثير من الناس يوقنون من الجوع هذا يوم للملف في الوعد وهو  
 محال من رب العالمين **قلنا** الوعد في حق من لا يريد موته بالجوع وايضا من  
 رزق المقدر في اللوح المحفوظ ومن ما لا يكون رزق مقدارا في اللوح المحفوظ  
**قيل** فما الفائدة في الوعد **قلنا** تأكيد لطمانية القلب **قوله** مع اختلاف الكلمة  
 مع بعض اللام فصار تقديره لاختلاف الواعيد **قوله** وركنه الركن الشئ في اللغة  
 الجانب الاقوي وفي اصطلاح الاصوليين هو الذي لا يحصل حقيقة الشئ بدونه  
 فكما العيني موجود في المعنى الجامع لان حقيقة القياس لا يتحقق الا به وهو الجانب  
 الاقوي **قوله** وهو المعنى الجامع المسمى **علة جواب** سوال وهو ان  
 عدم ما جعل علما من اركان القياس مخالف عما تقر وعند العلماء لان المتقرر عند  
 العلماء ان ركن القياس العلة للجامع بين الاصل والفرع لا ما جعل علما وحاصل  
 قوله بينهما ترادف لا مغايرة كما زعم **قوله** ساء ركن الدفع توهم ترد لان  
 الركن قد يطلق على تمام الماهية كاطلاق الركن على الامساك في باب الصوم وعلى  
 جزءه كاطلاق الركن على الركوع والسجود وحاصل ما قاله الشارح ان المراد بهما  
 تمام الماهية هكذا قال العلماء ولا يرخص به **واقول** ان الركن يطلق على الجزء  
 الذي لا يتم بآية الاجزاء لا بصورة ولا معنى الا به كالركوع في الصلوة والجامع ليس  
 كذلك لانه يتم مع حكمه بدون القيس وحكمه وان كان اعتراض توجيه الثاني **فصل**



الجواب ان اطلاق الركن قام عليه بالنظر الى حكم المقيس والمقيس عليه ولا شك فيه انه لا يصح هذين

الحكمين **الاب قول** وسماه علما **جواب** سوال وموان اطلاق العلم على الجامع غير مستقيم

لان العلة والسبب والشرط والعلامة اقسام مقسم واحد وهو يتعلق به الاحكام فيكون

بينهما مباينة ولا يصح اطلاق مع المباينة **وحاصل** الجواب ان هذا التقسيم بالنسبة

الى العباد واما بالنسبة الى الله فالكل شئ واحد كما توجه وقال الله جعل الفرع نظيرا له **فان**

**قيل** ان جعل الفرع نظيرا للاصل غير مستقيم لان الجعل فعل للجامع وليس بركن القياس

فلا يصح العطف **اقول** ان جعل فعل صفة للفرع مع انه مصدر مبني للمفعول فيكون تقدير

العبارة هكذا والفرع المحمول نظيرا للاصل هذا ما قل مولانا **قوله** وهو جائز ان يكون

وصفا والفرع من هذه العبارة رد قول البعض لانهم قالوا ان تقسيم ما جعل علما للوصف والا

سم غير صحيح لانه لو صح التعليل بالاسم لجاز قياس سائر الانبذة على المزمع والامر ليس كذلك ونحن

نقول لانه وجد في قوله **قوله** والشايع **جواب** سوال وهو ان التعليل لوجوب

الزكاة بوصف الثمنية باطل لانه تعليل لعلة قاصرة وهو عين قول النعم **قوله** وجليا وخفيا

ايض لرد قول البعض انهم قالوا ان التعليل لا يصح الا بوصف الخفية لانه لو صح بالجلى يكون بدلالة

النص وقياس بعلة منظوفة وكلامنا في القياس المستنبط **قوله** وحكما هذا ايض لرد قول

البعض لان البعض قالوا ان العلة للجامعة لا يكون حكما شرعيا لان العلة مؤثرة في الحكم فلو كان

العلة حكما شرعيا يكون بينه وبين الوثائق اتحاد وهو خلاف ما في القواعد **قوله** فردا وعدا

وهذا ايض لرد قول البعض لانهم قالوا ان التعليل لا يصح بالركب لانه لو صح التعليل بالركب لاصل

علة وصف لان في كثير من المواضع تعقل العلول بدون العلة وباتية التحقيق في التشرية **قوله**

والحاصل **جواب** سوال وهو ان المعمة والتغير اذا وقع في كلام العدة لا يدل

نكتة والحال ان التغير وقع في كلام الشارح لان المذكور في المتن اقوال اربعة والشارح

قد يحكم في الاثنين بطريق القطع وفي الاثنين بطريق الوجحان فما النكتة له قال مولانا حاصل

ما قال هنا انوار هذا انه يحكم في الاسم والحكم بطريق القطع لان كلا واحد منهما واحد ومع

لان في صدر كلا واحد منهما حرف العطف والوحدة في المعطوف يقتضي الوحدة في المعطوف عليه



فعل انه عطف على الوصف فلذا يحكم عليها بطريق القطع **قولهم** وان قوله لا  
زما او عارض من اقسام الوصف لان الاصل ان الاقسام متصل بالمقسم وقوله  
لازما او عارض متصل بقوله ان يكون وصفا فعلم انهما من اقسام الوصف **قوله**  
على سبيل المقابلة والتداخل ما الاول فهو الوجه الذي ذكرته وبعض الشروحات لان  
كل واحد من الخفي والجلي وكذا فرد وعدا مذكور بعد قوله اسما وحكما  
وهما يقابلان بالوصف جزما فكذاهما **قولهم** والتداخل لان كلاما من الجلي والخفي  
والفرد والعدد مذكور على سبيل الترد فعلم انه معطوف على قوله لازما او عارضا  
**فان قيل** فعلى هذا وقع الشك فيما لا يتما مقابلان للوصف او اقسام  
لوجه الوجه لرحبان الاقسام على المقابلة **فاجاب** بقوله والظاهر ان قسم  
لوصف **قوله** وقد يسمى للجنة الجامع **اه** **جواب سوال** وهو  
ان تقسيم ما جعل علما الى ثلاثة اقسام وقع التناقض في قوله الماتن لان  
قوله ودلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته لا غير **وحاصل الجواب**  
ان ما سبق بناء على صلاح اليهود وهو بناء على اصطلاح فخر الاسلام بمنزلة  
الشاهد في الدعوى لان الشاهد في الدعوى يكون ملزوما الجانب المدعى  
على الخصم فكذلك الوصف في القياس يكون ملزوما الجانب الحق على الخصم  
**قولهم** جمع التلخيص بمعنى النكاح **جواب** سوال تقديره ان منالك جمع  
المنكح وهو صيغة الظرف فيكون معنى قول المصنف هذا كقولنا بالصغرنة  
ولاية مكان الذي يقع النكاح فيه وهذا ليس بمراد كما ترى **وحاصل قوله**  
ان المنكح صيغة الظرف يكون بمعنى مصدري **قولهم** وهو ضعيف جمعها  
منالك بالياء دون المنالك بدون الياء كما قرأ **قوله** والعدم  
**اه** **جواب سوال** وهو انه لما لم يكن وجود الحكم بوجود الوصف  
دليلا على كون الوصف علته باعتبار ان وجود الحكم يكون عند وجود الشرطين  
ان يكون عدم الحكم عند عدم الوصف دليلا على كون الوصف علته لان ذلك

يقول الا ان كان كلاما في الماتن  
في الاشارة الى تناقض لان  
كلام الماتن اضافة الى الولا  
لا التاكيد وفي كلام الشارح  
اضافة الولا الى التاكيد  
فيهما تناقض ظاهر فاشارة  
الشارح الى دفعه بما تقرر  
في المصنف من  
الانكاح في دفع التوهم وهو  
ان المنكح مصدر مبني من  
باب التلحاق بالجوهر فيلزم  
منه كون الالب ناكحا والله  
ليس كذلك بل هو منكر



الشيء مع الشيء آية على كون المدعى علة للناظر **قوله** الا ان يكون **جواب**  
سوال عما يقال ان التعليل بالنفي يصح لانه موجود من علماء فائنا على قولنا  
في ولد المصوبة انه لم يضمن لانه لم يغصب **قوله** فيداهي في الدليل **قوله**  
كما ترى لانه ان لم يعتبر قيداً لما يكون قياس الشيء على نفسه وهو باطل وان اعتبر  
قيداً لما يكون القياس مع الفارق بينه الاصل والفرع لان المدعى في الاصل يكون  
بواسطة الماء وفي القياس من محض فلا يصح لكن يكون دافعا للمضم فانه لم  
يتعرض له صاحب الافوار **قوله** لان ابي الفاضل الخ وليست **جواب**  
سوال لما كتب البعض **قوله** مع بقاء الخلاف **جواب** سوال وهو ان كان  
كان القول بموجب العلة عبارة عن الزام السائل ما يلزمه المعلن تعليله فكان  
تعليلنا على مذهب المضم فكيف يصح عنه من دفع القياس وكيف يصح للمضم على  
الاربعة فاجاب السارح بقوله مع بقاء الخلاف في الحكم **قوله** ثم المستحسن بالقياس  
للمنفردة اي الحكم الثابت بالنص موافق للقياس النفي مخالف للقياس **قوله** تعدية  
الى غيره لانه وجد شرطه وهو العقولة من وجه فاندفع ما قال ان الحكم موافق  
للقياس النفي لا يصح تعديته لانه ليس بعقول من كل وجه **قوله** وعدا لاجارة  
الخ **جواب** سوال وهو انه لما كان التحليف متعدية من البيع الى الاجارة  
فيكون متعدية الى النكاح ايضا لان كلا منهما عقد شرعي يورث على النفع **حاصل**  
الجواب ان تعدية التحليف من البيع الى الاجارة مفيدة لانه يفرض اليه التحصيل للتسمية  
وجماله يوجب الفسخ بخلاف النكاح لانه ليس مفيداً فلا يتعدى **قوله** ثم لما كان  
القياس **جواب** سوال وهو ان ذكر شرط الاجتهاد في هذا المقام  
غير صحيح لان البحوث عن القياس والاستحسن وهذا قد تم بما سبق فذكر هذا  
ليس الا لاشتغال بالايضاح **وحاصل** الجواب ان الاجتهاد شرط للقياس  
والاستحسن شرطه شرط هما ايضاً فيكون ذكره ضرورياً فلهذا ذكر في هذا  
المقام بعينه اللغوية والشرعية قال مولانا التشرية المراد باللغوية هو المعاني

**قوله** فلا  
دور لان علة التعليل موقوفة  
على علة التعليل وعلة التعليل  
موقوفة على وجود العلة فكان  
دور في موقوفة عليه فلا  
في قول الماتن هو القياس الخ  
اشارة الى جواب عما يقال ان قوله  
لا يتقدم الاستحسن على القياس  
يؤدي الى بطلان حصر العلة  
بالاربعة والى على ما سواه الادلة  
الاربعة وما ياتى من ادلة  
بما ترون في الاصل فاجاب السارح  
الاستحسن في ما قبلنا  
لم يعمل به في ما قبلنا  
ما قبلنا ان شرط التعدي ان لا  
يكون الحكم ثابتاً  
بالقياس من غير فرق  
بين البيع والبيع والبيع  
بلقيقة هو حكم الاصل  
فوجب العلم على المتكلم في سائر القواعد  
الا ان صفة الخلاف وجوبان اي  
لما كانت من الجائزين حكم الاستحسن  
الذي هو القياس في الاصل الذي هو  
البيع اذا لم يوجد بين التمسك  
سائر التمسكات بين التمسك  
وهان توجب على التمسك بين  
واحدة من الجائز بين الجائز  
هنا الذي من الاجمال في الاشكال فيجب  
فخرج من الاجمال في الاشكال فيجب











قوله وينقضا **جواب** سوال وهو ان الخلع لما كان غير مشفع في حق

الشافعية فذكروه بلا فائدة **قوله** اى شرعا بالعكس **جواب** سؤال

وهو ان تسميته هذا القلب بالعكس باطل لان العكس عبارة عن رد الشيء على

منه الاول فان كان في الوجبة مقدما فوده في السالبة اي مقدم وان كان في

الموجبة مؤخر افرد في السالبة ايض مؤخر وههنا ليس الامر كذلك لان ثبت

التسوية وهو ملزوم وليس بضرورة عكس وحاصل الجواب ان اثبات الملزوم

يستلزم اللزوم فيكون شديها بالعكس فلذا صرح اطلاق العكس عليه قوله وهو

يصلح جواب سؤال أن هذا القلب لما كان فاسدا فمالفتة في ذكره في

هذا المقام قول لما ارشده الى اقول عن هذا الاعتراض ويمكن ان يجاب

بان شبهة المعارضة راجحة لانه معارضة قاطبة ومناقضة ضمنية فجعلت خالصة

تغایب دائر قولہ فی اصل وضع وجہہ الخ ای بتقدیر الاضافة هذا

الحكم لهذا الوصف لا يابى العقل عند لكن هذا السائل يذكر هذا الكلام على

سبيل الفارقة التي هي باطله لانه اني بنسب الغير لان منسبه الممانعة والاتي

بالمعارضة يكون منصب المجيب قوله وإنما يذكر جواب سؤال وهو

يقول ان كلامنا في المعارضة والمفارقة ليست بمعارضة فلم تكن ههنا

وحاصل الجواب ان المعارضة يستلزم المفارقة فيكون تسمية المنزلة

باسم اللّٰزم قوله ای بیان **الجواب** سوال وهو ان حمل الفضل

على الترجيح لا يحكم لان الترجيح عبادة عن تفصيل المجتهد احدا لدليلين

الأخو الفضل نفس الرجحان وليس بفعل المجتهد قول فلا يتناسب بمقابلة

لأن صوم الفرض لا يوجد في هذه الأشياء فلا يكون تخلف الحكم عن العلة في

الزَامُ أَقُولُ وَلَا نَسْلَمُ إِنْ التَّعْلِيلُ يَجْمَعُ صَوْمَ الْفَرَضِ لَا نَدْلُو كَانِ كَذَلِكَ يَكُونُ

التعليل بالمركب وهو باطل عند الحنفية بل التعليل بالفرض فقط باعتبار

الوجهين أحدهما ان الصوم مضاً والفرض مضى اليه <sup>مصحح</sup> لم يجعله علته

[illegible]



اول والثاني ان الصوم عبارة عن الامساك عن المفطرات الثلاثة فادامع النية وهذا  
 فعل العبد والتعيين اي فصل العبد فلو كان الصوم علة التعيين لزم عليه فعل العبد لفعل  
 العبد وهذا باطل بخلاف الغرض لانه فعل الغرض فلا يلزم ما ذكرنا **قوله** والمراد بالاصل  
 لا **جواب** سوال وهو ان الاصول جمع الاصل وهو ما يتبين عليه غيره وهو عين الليل  
 فيكون الترجيح بكثرة الادلة وهو باطل **قوله** ولا يكون هذا من قبيل كثرة **الجواب**  
 سوال وهو ان الترجيح بكثرة المقيس عليه ليس بالترجيح بكثرة الادلة لان المقيس عليه رتبة  
 على الحكم فيكون الترجيح بكثرة الادلة القياسية وهو باطل **قوله** **وحاصل الجواب** ان  
 القياس على الجاهل فيكون تعدد القياس بتعدد الجامع والتوحيد بتوحيده وهما الجامع والحد  
 وهو المسمة في الحلف والتميم والخبرة وايضا بين الاصول وبين كثرة او جهة شبهة الشيء مع  
 الشيء فرق واضح عند الاصولية وهو ان الاصل عبارة عن المعنى الواحد في اعملة متعددة  
 فيكون تعدد الاصول في باب القياس لكثرة الرواية في باب الحديث وهو سبب الترجيح فيكون  
 التعدد ايضا كذلك وكثرة الشبهة عبارة عن تعدد المعنى في محل واحد وهو باطل وقد بالغت  
 في تحقيق هذا المقام بالامر يد عليه **قوله** وهو العكس **جواب** سوال مقدم تقديره  
 انهم حصروا اقسام الترجيح في الاربعة بقوة الاثر وقوة ثباته على الحكم المشهود به وبكثرة  
 الاصول وبالعكس فالترجيح بالعدم عند عدم ان كان من اقسامها فالحصر بالاربعة باطل  
 واللام يكن لذكر ههنا فائدة **قوله** فانه ان نظرنا وحاصل المذهبين ان الشافعي قاس  
 هذه المسئلة بمسئلة خرق بسير فههنا لا ينقطع حق المالك فكذا هذا وابو حنيفة يقول ان هذه  
 المسئلة خفف انفس فههنا لا ينقطع حق المالك فهذا ايضا كذلك ولما كان كذلك فتعارض القياسين  
 في ترجيح مذهب ابي حنيفة لان الوصف وهو وجود الشيء على ما هو عليه بمنزلة الوجود الذي  
 هو غير عما كان عليه بمنزلة الوصف والنازل منزلة الشيء يعمل على ذلك الشيء والوجود يرجح  
 على الوصف كما هو ظاهر فكذا النازل منزلة **قوله** على الاستهلاك البتة اه وهو ان الاكل يصد  
 عن الصبي بلا اختيار ومع ذلك انه وضع الوديعة اليه فيكون الاذن منه على الاستهلاك **قوله**  
 هذا عقد معاوضة والفرق بين عقد المعاوضة وبين عقد المعاوضة ان الاول عام يشتمل على

**قوله** لا علة اخذ  
 وهما لا يتقدم على الوصف  
 نقصان العقل وجوب  
 العبد  
 هذا القليل  
 انشغال علة الاول اذا  
 لا تشاكل يكون بعد  
 الا تشاكل يكون بعد  
 مجزئ  
 مدعا وبطلان علة  
 وههنا ليست كذلك  
 لان علة الاول  
 حجة التحليل على  
 التعيين على  
 كمن ضم الاخر  
 لرفع الشبهة



والاجارة والنكاح وثاني خاخر. يشمل خبره الى ليد فقط **قوله** الى ما لا يتناهى  
 به اشارة الى ان اصطلاحاً اهر المناظره وادابهم عند طول البحث بالانتقال من علة  
 الى علة اخرى لا ثبات حكم الشرع. ان الانتقال من بينه الى بينه لا ثبات حقوق  
 الناس وهو مقبولة بالاجماع **قوله** لانه لا رمة صفة لانه ساع اي جاز للخليل ان يقول  
 وان قال هذا القول يكون ملزماً فكذا هذا **قوله** ولكن يفهم اللعين مرادها و  
 عبارة الشارح محمول على القلب تقديره فباع للخليل الى ان يفهم ولكن لا يفهم اللعين  
 وفيه دفع الاعتراض وهو انه لما كان ملزماً عليهم قال انا احيى واميت وقال  
 صاحب المنار لانه انتقله فعلا لا شبهاه من الجهال اه ايضاً **جواب** سؤال وهو  
 انه لما كان حجة ملزمة عليه فلم انتقل من الحجّة الاولى الى الاخرى **قوله** وقد قلت  
**جواب** سؤال مقدر وهو انه قد قال فيما سبق ان موضوع بحث علم الاعمال  
 الادلة مروية الاحكام وعبرنا بذكر الاحكام **قوله** ولما استثبت القياس **جواب**  
 عما يقال ان القياس. مخالف في الادلة فلم استثناء فاجاب الشارح بما تروى وما يروى  
 على جوابه اعتراض وموافق القياس لم يكن مثبتاً بل هو متعدية فلم يستثنى المقام  
 فاجاب الشارح بقوله ولو اريد ما حاصله ان الاثبات على نوعين بمعنى الخاص كما  
 لا ثبات بالنظر اليه اثبات بمعنى العام كالاثبات بالنظر اليه وبالنظر الى المجتهد فما  
 قال الشارح بالنظر الى المجتهد وبالنظر اليه لم يكن مثبتاً وما قال المقام بالنظر الى معنى  
 عام وبالنظر الى معنى عام صار قوله صادقا لان القياس وان لم يكن مثبتاً بالنظر  
 الى المجتهد لكن مثبت بالنظر اليه فلهذا استثنى المقام **قوله** وبما لا يحكم **جواب**  
 سؤال وهو ان جعل ما يتعلق به الاحكام مقابل للاحكام غير صحيح لانه الاحكام جمع  
 حكم وهو في اصطلاح الاصوليين عبارة عن الاثر الثابت لما حققه المولى في  
 بحث العام وان شك ما يتعلق به الاحكام اي اثر ثابت بالنص ورتب عليه  
**وحاصل** الجواب ان المراد بالاحكام التكليفية الذي يكون بتركه آثاراً يفعلها  
 مثلاً كالفرضية والوجوب والسنتية والمراد بما يتعلق به العلة والسبب والشرط

**قوله** فان فالتخليل والملك  
 بطل وان لم يشترط بقاء الملك  
 التعلق كما في طول الخل لان علة الخل  
 التعلق بخلية النكاح وعلة النكاح  
 بخلية الخل بقاء ولا يفترق البقاء  
 ففقدت بخلية الخل  
 الملك في غايته  
 من الاول انا سلطان السنتية  
 لا نفيس بناء على ما في  
 التذكرة فقلت  
 المتأخرون اخرج بعضهم  
 انفساء الزمان فلهذا الزمان  
 وعن الثانية ان يعالج  
 النقصان على المعلوم الدال  
 على الصيد ليس باعتبار  
 انه مسبب بل باعتبار انه  
 ترك الامان الملتزم  
 بالاحكام فلا مرد له  
**شرح**



والعلامة ولا شك ايضا انه بينهما مقابلة فليتا مل **قول** وقد ذكرنا  
هذه القواعد متشرة في وفي عبارة الشارح قلبا ان قوله ان الحكم مقتضى  
القول والحكم به في هذا المكلف لم يقدم على قوله وقد ذكرنا في قوله والف  
ثم قوله وقد ذكرنا وهذه آه ان المشار اليه بهذه ليس الا بالقواعد التي ذكرنا في  
قوله ان الحكم فلا بد من تقديم ثم قوله والذي يحصل ربط العبارة وفي هذا الوصل  
اشارة الى ضعف عبارة المصنف وتقوية عبارة التوضيح **قوله** عن  
مساعدة وهو ان الماتى يذكر او لا الاحكام ثم يغنى فيما بعد بالحكم به بقوله  
الا وحقوق الله تعالى لان حقوق الله تعالى ليس الا بالحكم **والجواب**  
عنه ان الاحكام مصدر من المفعول وهو الحكم به **قوله** يعني  
بمجموع الايمان وفروع هذه ارفع الوهم وهو ان الاصل والواحد والزوج والزوج  
يجرى في كل واحد من الاصول والفروع ثم خرج الجهاد لعدم الاصل **وحال**  
الجواب ان في المجموع يجري هذه الثلاثة وفي بعضها استقامة الثلاثة كما في الايمان  
وفي بعضها استقامة الاثنين وفي بعضها واحد **قول** فحمل فاعلم جواب  
لما يقال وهو انه لا ضل في العشر من العبارة لاما خرج بناء الزيادة والزوج  
راعت كسب قد ترك الصلوة بسببه فيكون حراما والحرام لا يصلح بطريق العبارة  
**قول** ثم صار الاقرار اى صار الاقرار الصوري خلفا عن الاقرار  
والتصديق الواقع اى الثابت في نفس الامر فلا يرد ما قيل ان في خلفية  
الاقرار عن الاقرار يلزم خلفية الشيء عن نفسه وهو باطل **قوله** ليس  
هذا خلفا عن خلف **جواب** سوال تفهيمه ان جعل تبعية اهل البيت  
خلفا عن تبعية الابوين يستلزم اثبات خلف عن الخلف وهو تبنيهم فلجاء  
بآية **قوله** وللملأفة لا تثبت آه **جواب** سوال وهو انه على هذا يلزم  
الابدال بالراية وذا باطل **قول** وشرط **جواب** سوال وهو انه لا  
يثبت للملأفة بالنص او دلالة النص لا بالراية ثبت الكفارة في يمين الغيوس لان

**سوال** لا عنده اى عند  
دفعه لا يسطر التعليق فيقع الطلاق المطلق  
بدخول النكاح هو يقول بشرط صحة التعليق  
وجود الملك عند الشوط لا عند  
التعليق لان زمان وجود الشرط هو زمان  
وقوع الطلاق فيفتقر الى الملك واما التعليق  
فلا يقتضيه الى الملك حال التعليق فاذا اعلق  
بملكه خواتم فيجوز فانت طالق قال الملك  
قوله في وجوده عند وجود الشرط فيقع التعليق  
او لا لان التعليق لا يقع انما يقع في التعليق  
**قوله** ويجوز ايجاز يكون في الصلوة  
اصلا وفي الفروع اوجاز  
سببا منقطع للاصل ولا لما قول في التعليق  
ان السبب هو الوضوء وهو اولى  
الصلوة الوقت موجب  
لا يستلزم صدور الماء  
كما مر ثم بالعبارة لا ان يمسح  
واما اذا لم يمسح الا بالوضوء  
كما في الطلاق قبل الاصل  
بما لا فائدة له في العبارة  
كما لا يوجب بالاشهاد  
كما لا يوجب بشرط الجوار ففصل بين  
قوله في التعليق اى في التعليق  
يقول تخصيص العلة انما هو في الاحكام الشرعية  
للاشارة لتخصيص العلة التي هي في الاحكام الشرعية  
في الاحكام لا في العلة التي هي في الاحكام الشرعية  
كالغفوة والتسوية في العلة السامعة وكذا  
هو في العلة الحقيقية اعني العلة السامعة التي هي في  
والعدا ليس بمقتضى لان لا يثبت في التراجع  
هو على حكمه كذا في دفع



١١٥  
 لا يصح جعل الكفارة خلفا عن اليمين مع انها لا يجب فيها فعلم ان الخلافه بالواي لا بالنص  
 قوله وعلى هذا آه جواب سوال وهو ان الساعي اذا سعى الى السلطان الظلم  
 في حق آخر حتى غم كان الساعي ضا مانع انه صاحب سبب المحض وهذا بعيد حاصل  
 الاعتراض الثاني الذي دفعه الشارح بقوله واما المحرم آه والجواب ان كل واحد صا  
 علته لفساد الزمان قوله ولكن لما كان جواب سوال وهو ان اليمين  
 لما لم يكن طريقا للكفارة فلا يعم تقسيمه سببا لشمجها والشرطية المناسه بين  
 الموضوع له وغيره قوله والايجاب المضاهيه جواب سوال وهو انه  
 ينبغي ان لا يكون الاضافه الى الوقت نحو انت طالق عند سبب المال ومتأخر  
 الحكم لان لما تأخر حكمه كان الايجاب بمنزلة العدم لان الشئ اذا تأخر عن الحكم كان  
 كأنه لم يوجد مع ان الايجاب المضاهيه معلق والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود  
 الشرط فلما لم يجعل الايجاب المعلق بالشرط سببا قبل وجود الشرط وجعل الايجاب  
 المضاهيه الى الوقت سببا في الحال قبل مجيئ الوقت حتى لو قال ان لم اطلقك فبده  
 حرثم قال انت طالق عندا لم يعتق لانعدام الشرط وهو عدم وقوع الطلاق في زمان  
 يوجد بعد فرائع اليمين لانه وقع الطلاق حين فرغ عن اليمين لان الطلاق المضاهيه  
 الى الوقت طلاق في الحال قوله ومن ههنا اي لاجل ان مثال كل واحد منهما  
 واحد قال بعضهم قوله شبهته العلل اي لتاثيره لانه جزء مؤثر وجزء  
 المؤثر مؤثر قوله وليس بسبب محض جواب سوال وهو ان القدر  
 مؤثر في حرمته الربو الفضل بواسطة الجنس والجنس مؤثر ايف في حرمته  
 الربو بواسطة القدر وليس بواحد منهما مستفاد من الآخر حتى يكون  
 علة العلة فيكون كل واحد منهما سببا ظاهرا وليس له شبهته العلة كما قال  
 الم قوله ولكن آه اعتراض قوله وربما آه جواب قوله وللقا

لان النص جعل الكفارة خلفا عن اليمين مع انها لا يجب فيها فعلم ان الخلافه بالواي لا بالنص  
 قوله وعلى هذا آه جواب سوال وهو ان الساعي اذا سعى الى السلطان الظلم  
 في حق آخر حتى غم كان الساعي ضا مانع انه صاحب سبب المحض وهذا بعيد حاصل  
 الاعتراض الثاني الذي دفعه الشارح بقوله واما المحرم آه والجواب ان كل واحد صا  
 علته لفساد الزمان قوله ولكن لما كان جواب سوال وهو ان اليمين  
 لما لم يكن طريقا للكفارة فلا يعم تقسيمه سببا لشمجها والشرطية المناسه بين  
 الموضوع له وغيره قوله والايجاب المضاهيه جواب سوال وهو انه  
 ينبغي ان لا يكون الاضافه الى الوقت نحو انت طالق عند سبب المال ومتأخر  
 الحكم لان لما تأخر حكمه كان الايجاب بمنزلة العدم لان الشئ اذا تأخر عن الحكم كان  
 كأنه لم يوجد مع ان الايجاب المضاهيه معلق والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود  
 الشرط فلما لم يجعل الايجاب المعلق بالشرط سببا قبل وجود الشرط وجعل الايجاب  
 المضاهيه الى الوقت سببا في الحال قبل مجيئ الوقت حتى لو قال ان لم اطلقك فبده  
 حرثم قال انت طالق عندا لم يعتق لانعدام الشرط وهو عدم وقوع الطلاق في زمان  
 يوجد بعد فرائع اليمين لانه وقع الطلاق حين فرغ عن اليمين لان الطلاق المضاهيه  
 الى الوقت طلاق في الحال قوله ومن ههنا اي لاجل ان مثال كل واحد منهما  
 واحد قال بعضهم قوله شبهته العلل اي لتاثيره لانه جزء مؤثر وجزء  
 المؤثر مؤثر قوله وليس بسبب محض جواب سوال وهو ان القدر  
 مؤثر في حرمته الربو الفضل بواسطة الجنس والجنس مؤثر ايف في حرمته  
 الربو بواسطة القدر وليس بواحد منهما مستفاد من الآخر حتى يكون  
 علة العلة فيكون كل واحد منهما سببا ظاهرا وليس له شبهته العلة كما قال  
 الم قوله ولكن آه اعتراض قوله وربما آه جواب قوله وللقا

بان يجعل الاستطاعة علة حقيقة  
 شرعية هذا لا يشك والافقون واحد  
 والافقون مشاركة مع العلة الحقيقية  
 فقط بان يجعل الاستطاعة علة  
 عقلية فشاركته مع العلة الحقيقية  
 بان جعل الاستطاعة علة حقيقة  
 شرعية هذا لا يشك والافقون واحد  
 والافقون مشاركة مع العلة الحقيقية  
 فقط بان يجعل الاستطاعة علة  
 عقلية فشاركته مع العلة الحقيقية



من جهة الباتع لان  
من جهة الوطيد بل هو دليل الشغل  
من جهة المشتبه في ظاهريه فان يكون  
الاستحسان شغوباً للمعتاد  
لان ليس له دليل على شغله من جهة  
الباتع بل دليل المذكور ونقيضها  
يتحقق عن اليقين وههنا نقيضها  
ان يكون الامة مستهانة سبب  
حاصل على الوجهي من جهة الباتع  
فان قيل حاصل على الشغل مقام  
قوله وغيره كالنكاح اقيم مقام  
الشغل في ابحاث السبب اقيم مقام  
حاصله ان وجوب الاستحسان  
شغل الرجم من جهة الباتع  
يعلن فاقم كون الامة  
مستهانة  
هو سبب ما علم  
مقامه ووجه التثنية ان كون  
الامة المستهانة سبب حاصل على الشغل في  
الافتقار بين التفرقة بين ان في الامة  
مقام الدليل وفي الامة فاقمة للسبب  
مقام المدعو  
مقام المدعو  
الوجود دون الوجوب  
الوجود والافتقار  
الافتقار لا حكمه  
لان الافتقار على العلة لا الحكم  
فانما وجوب الشيء لا وجود العلة  
الشيء فاقم فاقم وجوب  
وجوب العلة فثبت

هو سببها على كل حال  
مقامه وجبر الشبهة ان كون  
الاخذ المستبهاة سببها على الشبهة  
والفقا بين الفرقتين ان في الاول  
مقام الدلول وفي الثاني اقامة السبب  
مقام المدعو **ف** وفيه على وجود  
الوجود دون الوجوب الشئ لا حكم  
الشئ لا حكمه **ف** اما قلنا وجود الشئ لا حكم  
لان الموضوع عليه العلة لا الحكم  
قبل وجود الشئ **ط** لعدم العلة لا العلة  
الشئ **ط** فاما وجوب شرط  
وجود العلة فيثبت

لأن التوفيق قبل وجود الشيء طالع  
الشيء طافاً وحين  
وجود الخلقة قبل  
الخلق



وفاي العدل الشرعية للعقلية كما رأينا ولا يقاء فيه بل البقاء والحكم وان سلم

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ۝

بذلك ان التمثيل ما يكون به اخطا في الشيء والتقدير ما يكون خارجا عن الشيء فلو كان

٥٠ من جملة من العلة الشرعية يكون تمثيلا ولو كان من العلة الفعلية يكون

له هذين مثالان واما في الشارح هذا القول مسأله لان مثال

خاتمة الدليل مقام المدلول الظاهر قائم مقام الحاجة الى الوطى وآيا السفر فليس

بدليل على مشقة بل و فقيها المشقة كما يعلم من احوال الناس قول والحق

ثم **جواب** سأل وهو انكم قلتم ان الاستطاعة مقارنته مع الفعل في

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة

طريقه ما لا يشك في كونه نوعا من حقيقه وهو ما يكون مقارنته مع العقل وبما في

وهو ايلوت يعني - اعمدة الالات والاسباب ومدار التكليف على الثاني دون الاول

تسليح الملك لما يحتاج اليه لان الملك في الثاني ضرورة بوقوع الزادون

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَرْءُ يَتَوَلَّى الْمَرْأَةَ فِي الْحَيَاةِ فَقَوْلُهُ الْمَرْأَةُ الْإِنْسَانُ سَوَالٌ

وحيث انما اعادة معية باللام فكيف يقع الوصف على النكوة بفعل عند قوله

وهي الزنا صالحة للاضافة الى مانعة للاضافة للحكم اليه اي مشهود الشرط

يكون معنى العلامة كما في قوله تعالى جاء اشراؤها اي علامة القنطرة لا يصلح لافضا

الحكم اليه يدون ملاحظة وجود الحكم عند وجود وهذا تفريع اخر من الشارح

وليس ينبغي على التفرع الاول ولما كان كذلك فلا مرد انه لا يصح قول القائل ان

لأن شهرة الزنالم يرجع عن الشهادة فكيف يصح الإضافة ووجه الاحتجاج

في هذا المقام ما قال صاحب الموكش فالاحسان مع كونه شرطاً عند المتقدمين

غير سألته للاضاعة لان الاحصان عبارة من الخضال الحرة فلا يضاعف

وفاق العمل الشرعية للعقوبة كما رأينا ولا نقاد فيه بل البقاء والحكم وإن سلم  
 فهو من مفسوخ العقود جالاً في قوله وأما تمثيله ونظيره والفرق  
 بينهما أن التمثيل ما يكون به إخلال في الشيء والنظير ما يكون خارجاً عن الشيء ولو كان  
 من جنس شيء من العلة الشرعية يكون تمثيلاً ولو كان من العلة الفعلية يكون  
 نظيراً **قوله** هذين مثالان **قوله** في الشارح هذا القول مسأحة لأن مثال  
 إقامة الدليل مقام الدلول الظاهر قائم مقام الحاجة إلى الوطى وآما السفر فليس  
 بدليل على مشتقة بل غرضه إلى المشتقة كما يعلم من أحوال الناس **قوله** والحق  
 أنهما **جواب** سؤال وهو أنكم قلتم أن الاستطاعة مقارنة مع الفعل فعل  
 لا يشترط أن يكون **قوله** وليس الأمر كذلك بل العبد مكلف قبله **قوله**  
 وهو ما يكون بمعنى سائر الحالات والأسباب ومدار التكليف على الثاني من الأول  
 أقبل في المالك لما يحتاج إليه لأن الملك في الثاني ضرورة وقوع الزائد  
 وإن وافق غيره من غيره ففوات المسألة **قوله** المرأة **الجواب** سؤال  
 وهو أن امرأة معية باللام فكيف يقع الوصف على النكوة بفعل **قوله**  
 وهي الزنا صالحة للاضافة أي مانعة للاضافة للحكم إليه أي مشهود الشرط  
 يكون بمعنى العلاقة كما في قوله تعالى جاء أشرارها أي علامة القيامة لا يصلح لافاضة  
 الحكم اليه بدون ملاحظة وجود الحكم عند وجود وهذا اتفاق أخوه من الشارح  
 وليس يشاء على الاتباع الأول ولما كان كذلك فلا يرد أنه لا يصح قول المصنف للاضافة  
 لأن شهاده الزنا لم يوجب عن الشهادة فكيف يصح للاضافة وجه الأحسن  
 في هذا المقام ما قال صاحب الموكو فالأحسان مع كونه شرطاً عند المتقدمين  
 غيبة سألته للاضافة لأن الأحسان عبارة من الخضوع للميتة فلا يجوز اضافة







وعبارة الممحول على القرب **او نقول** انه اختار الشق الثاني وكلمة ما زائدة و  
 زيادة الحرف جائز ومسموع قال الله تعالى <sup>لله</sup> مثلثه شيء اللهم صل على محمد وآل محمد وسلمت به

ما في علمك **من** <sup>و</sup>

## خاتمة الطبعة

سبحان من اخذت العقول في الكثرة ذاته فجرت ولم تجد اليه مسلكا وشرعت في  
 ادراك غرض سراده فاعيت وحسبت ان ههنا هلكا والصلوة والسلام على سيدنا  
 محمد المبعوث بشيرا ونذيرا داعيا للناس العرب والعجم الى الحق سرا جانا منيرا باهت  
 كلمة الله برسالته واستدفع العذاب عن العصاة بشفاعته وعلى الله وصحبه البررة  
 التقى النقيض وعلى المدرجات على الذين جاهدوا في توضيح الاحكام وبالفعل في اقتداء  
 النبي عليه الصلوة والسلام **وبعد** فهذه رسالة بعيت به وعجالة فاقعة غريبة  
 قليلة المباني كثيرة المعاني حوت من التحقيقات ما ليس في الكتب الكبار وتضمنت من  
 التدقيق ما ليس في مطاوع الزبر والاسفار وفي عين ماء غير آسن لعطشا التحقيق  
 فليشرى واشرب ويا على اطراف تخيل واعنا بعبائع التدقيق فليزوارط باجنبا  
 مترجمة يسوال نور الانوار ومساماة بضابطة الاصول وهي للضوابط كانهما ابتكار عرا<sup>ش</sup>  
 وقد صنفها من رغب اليه كافة الناس واقتدى به العوام والخواص فاراد بجوده جواهر<sup>الدين</sup>  
 جوا كريم يكافئ بنفسه المسائلين اعني صا زاده حقا نور ثير وما كانت الرسالة المذكورة من  
 الرسائل حاوية للمسائل والدلائل توجه الى طبعه ذوالفضل والامتنان جامع خيرا<sup>للمسلمين</sup>  
 للمسلمين محمد صبا حفظه عن التعسف والاعتساف ويزيد بركته والافاضة وتوجه الى تجميع العامل  
 النبيل والعالم الجليل للذنبا الى الله العزيز المسموع بعبد العزيز البام التلميذ الشفيق الفاضل  
 المسموع المعروف بالمكمل الساكن في ساحل البحر الطاهر المطهور الشريف المسموع بلعليه <sup>عليه</sup> حفظه الله  
 الفساد والشروع واخود عونا ان الحمد لله رب العالمين و صل الله على خير خلقه  
 محمد وآله اجمعين في التاريخ احدى عشر من شهر شعبان المعظم في سنة الهجرة الثانية <sup>١٢٩٥</sup> <sup>١٢٩٥</sup> <sup>١٢٩٥</sup>



## اشتهار ضروری

برائے بیضا ضیائے تاجران و اہل مطایع  
 ہر دیار و امصار مخفی و محتجب مباد کہ این کتاب  
 مستطاب سماء بضابطۃ الانوار المعروف بسوال  
 نواری بکمال محنت و جانفشانی و کوشش <sup>بیشمار</sup> در تصحیح و  
 مزیل اغلاط و مزین بجواشی جدیدہ و عجیبہ بعرف  
 زر کثیر و جمع خطیر در مطبع احمد واقع دہلی طبع کنا شد  
 لہذا بموجب قانون ایکٹ لمز پر <sup>۱۸۴۲ء</sup> داخل ہی  
 رجسٹری سرکار گورنمنٹ گردیدہ مناسب کہ بیچ  
 احدے سوائے اجازت احقر البریہ قصہ  
 طبع نفرماید و بامید اخذ نفع ثمرہ نقصان نہ گیرد  
 بلکہ ہر قدر نسخجات کتاب ہذا خریداران دور و  
 نزدیک را مطلوب ہشند بار سال زر ثمن از شہر  
 پشاور بازار قصہ خوانی قریب دروازہ کابلی و کان  
 میان محمد رضا طلب فرمایند در فرستادن دریغ و  
 توقف نخواہد بود رع بر رسولان بلاغ باشد و بس

العباس  
 میان محمد صحاف



















